



PROVISIONAL
A/40/PV.55
7 November 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والخمسين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥، الساعة ١٥/٠٠

(الغليبن)	السيد مورينو سالسيدو (نائب الرئيس)	: الرئيس
(اسبانيا)	السيد دي بينييس (الرئيس)	: ثم
(كوستاريكا)	السيدة كاسترو دي باريش (نايبة الرئيس)	: ثم
(قبرص)	السيد موشوتاس (نائب الرئيس)	: ثم

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٥] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
(ب) تقرير اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية

(يتبع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغى ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغى إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

- تنظيم الأعمال

- سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٥] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى
فى الألعاب الرياضية

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مورينو-سالسيد و(الفلبين) .

افتتحت الحاسة الساعة ١٥ / ٣٠

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/40/22 و Add.1-4)

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى

فى الالعب الرياضية (A/40/36)

(ج) تقرير الامين العام (A/40/780)

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/40/805)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن اعطي الكلمة للمتكلم

الأول، أود أن أطلب من الممثلين وفقا للفقرة ٧١ من المرفق الخاص، من النظام الداخلى القاء كلماتهم وفقا لترتيب قبدهم فى قائمة المتكلمين، على أن يكون مفهوما أن أسماء الذين يتعدرو عليهم الكلام فى دورهم تنقل الى آخر القائمة ما لم يكونوا قد اتفقوا على تبادل دور الكلام مع ممثلين آخرين .

أود أيضا أن أعلم الأعضاء بأنه نظارا للعدد الكبير من المتكلمين حول البند الحالى سوف تستمر المناقشة حتى صباح الغد . وبعد ظهر الخميس تبدأ الجمعية العامة نظارها فى البند ١٤ وهو " تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية " .

السيد الزروق (الجمهورية العربية الليبية) : السيد الرئيس، بالرغم

من ان الأمم المتحدة قد أدركت شرور سياسة الفصل العنصرى وأولت هذه المسألة أهمية قصوى فأدرجتها على جدول أعمال الجمعية العامة منذ سنة ١٩٥٢ وحظيت بمناقشات مستفيضة منذ ذلك التاريخ، ورغم كل تلك القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن انتهاء الفصل العنصرى ورغم ان المجتمع الدولي قد رفع صوته مطالبا بالحاح بوضع حد لهذه الجريمة التي لا ترتكب في حق شعب جنوب افريقيا وناميبيا فحسب بل انها ترتكب في حق الانسانية جمعاء وتمثل عارا عليها لا يمكن أن يزول الا بتحرير شعب جنوب افريقيا وناميبيا من هذه الممارسات الجائرة، بالرغم من كل ذلك فان النظام العنصرى لا يزال يمعن في تكريس سياسة الفصل العنصرى وحرمان المواطن الافريقي من أبسط حقوقه الأساسية. ويقوم في كل يوم، في تحد صارخ لإرادة المجتمع الدولي، بانتهاك حقوق الانسان وتعريض المواطنين في جنوب افريقيا لأبشع انواع الظلم والاضطهاد والاستغلال والنزح بهم في السجون وممارسة اقسى أنواع التعذيب ضد هم وارتكاب أعمال القتل والاعتقال لا لشيء الا لأن المواطن الافريقي يطالب بالعدل والمساواة والحرية؛ ويفرض حالة الطوارئ تكون حكومة جنوب افريقيا العنصرية قد حولت جنوب افريقيا الى سجن كبير.

تشهد جنوب افريقيا حاليا انتفاضة شعبية عارمة تمثل فصلا جديدا من فصول ملحمة النضال الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا من أجل الحصول على حقوقه الأساسية ورغم أعمال القمع الوحشية التي يمارسها النظام العنصرى في بريتوريا ورغم التقتيل الجماعي والسجن والاحتجاز وكافة أشكال الاضطهاد التي شملت فئات الشعب بكامله كالتقابييين والعمال والطلبة ورجال الدين والاطفال وملاحقة المناضلين والصاق تهمة الخيانة العظمى بهم، لا لشيء الا لأنهم يكافحون من أجل القضاء على شرور نظام الفصل العنصرى، فان جميع هذه الأعمال الاجرامية التي يقوم بها النظام العنصرى لم تزد الشعب في جنوب افريقيا الا تصميما على تصفية نظام الفصل العنصرى وتحقيق المساواة لجميع المواطنين فتصاعد الكفاح المسلح والمقاومة رغم الارهاب والاعمال الاجرامية وفي مواجهة هذه الانتفاضة فان نظام بريتوريا قد عمل على تعزيز قدراته العسكرية والنووية وزاد من نفقاته العسكرية في الفترة من ٨٤ / ٨٥ بنسبة ٢١٤ في المائة بالمقارنة بارقام الفترة ٨٣ / ٨٤، كما

ورد ذلك تفصيلا في الوثيقة A/40/22 . كل ذلك من شأنه أن يحول جنوب القارة الافريقية الى بؤرة توتر مستمر بهدف مواصلة شن العدوان على الدول المجاورة وارهابها وتكريس سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

وفي محاولة يائسة من نظام الاقلية البيضاء للوقوف في وجه النضال البطولي الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا والذى يتعاضم باستمرار . يلجأ هذا النظام الى كافة الاساليب التى تتمثل في طرد السكان بصورة جماعية الى ما يسمى بالأوطان القبليّة " البانتوستانات " التى ليست سوى معتقلات جماعية للسكان السود . كما يعمد الى فرض حظر على اجتماع المنظمات المناهضة لسياسة الفصل العنصرى .

ان كافة الأعمال الناجمة عن السياسة العدوانية التى يتبعها نظام جنوب افريقيا وممارساته الارهابية البشعة التى يطبقها في ظل سياسة الفصل العنصرى ، في طول البلاد وعرضها لن تحول دون تحقيق الهدف ، الذى يسعى أباؤنا شعب جنوب افريقيا بتضحياتهم اليومية ونضالهم المستمر للوصول اليه ، والذى يتمثل في اقامة مجتمع يقوم على الحرية والمساواة دون أى تمييز وازالة القواعد الظالمة والتسلط على مصير شعب جنوب افريقيا وصولا الى الانعتاق النهائى بتحقيق حرية وكرامة الانسان وتدمير أوت العسف والجور .

ان نظام الفصل العنصرى الذى يشكل بصفة مستمرة عدوانا على الغالبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا لم يكتف بالممارسات اللاانسانية التى يقوم بها في جنوب افريقيا وناميبيا ، بل انه تجاوزها لينشر الدمار والتخريب والارهاب وعدم الاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي بأسرها ، فهو يشن العدوان ويقوم بهجمات عسكرية متكررة ضد ليسوتو وبوتسوانا وأنغولا للقيام بأعمال التخريب وتقويض البنية الأساسية وعرقلة التنمية في هذه الدول المجاورة .

وبالرغم من هذه السياسات البشعة والأعمال العدوانية التى يقوم بها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ورغم كافة قرارات الأمم المتحدة التى تدعو الى عدم التعامل أو التعاون معه ، فإن عددا من الدول الغربية ما زالت تحتفظ بعلاقات تعاون وثيقة مع

هذا النظام العنصرى وتمدد له المساعدة المادية والمعنوية . وان كافة أشكال الدعم والمساعدة الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تقدم الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا من شأنها أن تشجع نظام الاقلية البيضاء على التمدادى في الطغيان ومواصلة العدوان ، فدعوة الدول الاستعمارية الى سياسة التهدئة والتخلي عن الكفاح لشعب جنوب افريقيا واتباع ما أسسته بعض الدوائر بسياسة الارتباط البناء لن تجدى لأنها لا تهدف الا الى حماية النظام العنصرى وتعطيل حتمية القضاء على شرور الفصل العنصرى . وما الاصلاحات المزعومة التي تعلن عنها حكومة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا من وقت الى آخر ، كالدستور الجديد ، ماهي في حقيقة الأمر الا ترسيخ لسياسة الفصل العنصرى ، وذّر الرماد في العيون ، ومناورات لم تعد تنطلي على شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولى .

ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا لا يزال يلقي الدعم والمساعدة من نظام عنصرى آخر هو الكيان الصهيونى في فلسطين المحتلة ، وهذا أمر لا يدعوا الى الغرابة فالطبيعة العنصرية لكلا النظامين قد جمعت بينهما وكانت الحافز على التقارب والتعاون في مختلف المجالات .

وقد أبرزت الوثيقة A/40/22/Add.2 أشكال هذا التعاون في الميدان النووى والعسكرى والاقتصادى والاكاديمى والثقافى والرياضى وغيره من أشكال التعاون ، وقد ورد في الوثيقة المشار اليها ما يلي :

" ولا يقتصر التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا على تجنيد المهندسين والاختصاصيين التقنيين ، بل يشمل أيضا تبادل الزيارات والخبرة الفنية فسي الميدان العسكرى والنووية ، فضلا عن مساهمة الجنود من كل بلد في المناورات والتدريبات العسكرى ، وأفيد أن اسرائيل شجعت يهود جنوب افريقيا على السفر الى اسرائيل والخدمة في الميدان العسكرى لمدة شهر سنويا" . (A/40/22/Add.2 ، الفقرة ٢٠)

(السيد الزروق ، الجماهيرية
العربية الليبية)

ان الارتباط والتعاون بين الكيان الصهيوني العنصرى في فلسطين المحتلة والنظام العنصرى في جنوب القارة في المجال النووى أمر يهدد أمن افريقيا والأمة العربية ويهدد السلم والأمن الدوليين ويعرضهما للخطر الجسيم .

ان سياسة الفصل العنصرى تمثل جريمة ضد الجنس البشرى وكرامة الانسان ولا بد أن تتكاثف جهود المجتمع الدولي بأسره للقضاء عليها ، وان المحنة التي يجتازها شعب جنوب افريقيا وناميبيا في ظل الفصل العنصرى والاحتلال تتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ اجراءات فعالة للقضاء على النظام العنصرى واستئصال جذور شروره واقامة نظام ديمقراطي يستجيب لارادة الجماهير العريضة ، يكفل المساواة والحرية والعدالة دون أى تمييز ، كما أنها تفرض تقديم الدعم اللامحدود للكفاح المسلح الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا وناميبيا لتوفير الكرامة داخل مجتمع تتحقق فيه المساواة بين الجميع ، دون اعتبار للعرق أو اللون أو العقيدة . ويتعين على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالذات فرض عقوبات الزامية شاملة ضد نظام جنوب افريقيا حتى يتخلى عن سياسة الفصل العنصرى ويتحقق حكم الأغلبية ويحصل شعب ناميبيا على استقلاله .

ان الأعمال الارهابية والتعذيب ومواصلة سياسة تكريس الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وتحدى قرارات الأمم المتحدة ، وارتكاب الأعمال العدوانية ضد الدول المجاورة، وتعزيز القدرات العسكرية والنووية لنظام الأقلية تحتم على المجتمع الدولي ضرورة فرض العقوبات الالزامية والشاملة لاستئصال هذا الورم الخبيث .

ان الجماهيرية العربية الليبية ايمانا منها بضرورة القضاء على سياسة الفصل العنصرى قد عملت منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ بمقاطعة نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا في مختلف المجالات ؛ وفرضت حظرا شاملا على التعامل معه .

وأخيرا أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى برئاسة السفير جوزيف قريع سفير نيجيريا من أجل تعبئة الرأى العام ضد سياسة الفصل العنصرى .

(السيد الزروق ، الجماهيرية
العربية الليبية)

كما نود أن نشيد بجهود اللجنة المختصة لصياغة مشروع اتفاقية دولية لمانهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ، التي سوف تضيف باعتمادها اسهاما آخر في القضاء على شرور الفصل العنصرى * .

السيد ايكازا غيارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ ٤ سنة ، بعد خوض حرب ضارية كلفت البشرية ثمنا هائلا ، ألحقت الهزيمة بالقوات النازية والفاشية . واليوم ، وبعد مرور ٤٠ سنة ، ما برح المجتمع الدولي يشهد جريمة ضد الانسانية ترتكبها في جنوب افريقيا نفس القوى المسؤولة عن الحرب العالمية الأخيرة . واليوم ، وبعد ٣٦ عاما من اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ما زال الفصل العنصرى ينتهك جميع أحكامه دون استثناء .

وما من بقعة في العالم تعتنق فيها العنصرية بصورة سافرة وتفرض بوحشية كما هي في جنوب افريقيا . وجميع مناحي الحياة في جنوب افريقيا تنظم بصرامة عن طريق التصنيف العنصرى للسكان . ويشكل الأفارقة أكثر من ٧٥ في المائة من السكان ، ولكن ليس لهم الحق في العيش في ٨٧ في المائة من أراضي جنوب افريقيا المخصصة للبيض . لقد عانى الأفارقة وما برحوا يعانون حتى اليوم من جميع ضروب التمييز : في التوظيف وفي المدارس وفي المستشفيات وفي المرافق الترفيهية . كل هذا نتيجة للسياسة التي تنفذها الأقلية البيضاء عن عمد في ذلك البلد وتضفي عليها الطابع المؤسسي عن طريق مجموعة معقدة من القوانين التي تفرض عن طريق القمع الوحشي . ان الذين يرون في الفصل العنصرى تعبيراً بسيطاً عن التعصب العنصرى غير مصيبين في ذلك . فالعنصرية جزء لا يتجزأ من النظام والطريقة التي يعمل بها ذلك النظام . بيد أن الهدف الرئيسى هو السيطرة السياسية على الغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا واستغلالها .

وليست سياسة البانتوستانات ، حيث اضطر ملايين السود الى العيش كسجناء داخل

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

A/40/PV.55

12

ديارهم ، والقمع اللامتناهي ، والاعتقالات الجماعية ، والقتل ، سوى قليل مما ينطوى عليه هذا النظام البغيض .

وليس جوهر الفصل العنصرى وبقاؤه مجرد صدفة . فالسياسات العنصرية كانت ولا تزال لازمة لتطور الرأسمالية الجامحة . وهذه الرأسمالية هي التي تديم الفصل العنصرى وتمده بأسباب الحياة وتتفاضى عنه .

ان المعاملة اللاانسانية والاستغلال القاسى لليد العاملة السوداء - العمل بالسخرة - والأنظمة العمالية التي يستخدمها أصحاب العمل في تخفيض نفقات الانتاج مغرية جدا للمؤسسات الاقتصادية الغربية التي تستثمر أموالها في جنوب افريقيا . وهذه الميزة بالاقتران باستعداد بريتوريا لأن تقوم بدور الشرطة الامبريالية في الجنوب الافريقي وجنوب المحيط الأطلسي ، قد جعلت جنوب افريقيا أفضل حليف للامبريالية . وتقوم بين تلك المؤسسات وجنوب افريقيا علاقات قوية واضحة .

وما القمع الداخلى الوحشي ، وسياسة العدوان المستمر ضد دول خط المواجهة وزعزعة استقرارها والاحتلال غير المشروع لنايبيا الا نتيجة لسياسة الفصل العنصرى التى يتبعها نظام جنوب افريقيا ، الذى لا بد له بحكم طبيعته أن يمارس الارهاب اذا أراد البقاء . ومن الجلي أن نظام بريتوريا يشكل تهديدا دائما للسلم والأمن الدوليين . ومن ثم لا يمكننا أن نصوالى تغييره أو اصلاحه . ويجب أن يكون هدفنا الدائم الوحيد هو القضاء التام النهائى على الفصل العنصرى . عندها فقط يمكن أن يتحقق السلم والأمن والعدالة في ذلك الجزء من العالم .

ومن الواضح بصورة مماثلة أن سياسات الفصل العنصرى اللاانسانية يتفاضى عنها الذين يقومون في تحد سافر لنداءات وقرارات الأمم المتحدة باقامة علاقات تجارية ومالية وعسكرية ودبلوماسية مع ذلك النظام .

ويجب أن يفكر المرء بجزء في السرعة التي زالت بها السياسة النازية من أذهان بعض البلدان التي كانت ضحية للنازية والتي هي اليوم أقوى دعائم بقاء نظام الفصل العنصرى .

ويجب الاعتراف بأن الضغط من أجل اتخاذ اجراءات دولية فعالة ضد نظام الفصل العنصرى قد ازداد في السنوات الأخيرة . وقد بدأت بعض البلدان الغربية الرئيسية فسي اتخاذ اجراءات منفردة لتخفيض علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع جنوب افريقيا وأعربت عن تأييدها لفرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا . ومع ذلك ، فان التعاون على كل المستويات - العسكرية والتكنولوجية والمالية والتجارية والثقافية - بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظام جنوب افريقيا ما زال من الناحية العاطية كما هو دون تغيير . وبالمثل نلمس استمرار سياسة تتسم بالنفاق والزيف هي سياسة " الارتباط البنّاء " . ولا يخفى على أحد أن كل ما يقصد بهذه السياسة هو ادامة ذلك النظام البغيض وكذلك المصالح الأجنبية المقترنة به في جنوب افريقيا وناميبيا .

ان القمع في جنوب افريقيا قد وصل الى درجة جعلت جميع القطاعات المضطهدة تتحالف لمقاومة الطغيان . وكانت انتفاضة السكان نتيجة حتمية لسياسات القمع . ورغم هذا القمع الوحشي والقتل اليومي للوطنيين السود وحالة الحصار الفعلية التي يعيش في ظلها أغلبية السكان في جنوب افريقيا ، فان مقاومة شعب جنوب افريقيا تتنامى يوما بعد يوم . وقد بلغ التعاضم الطحمي للكفاح التحرري في ناميبيا وفي جنوب افريقيا نفسها حدا من الخطورة دفع الميجور جنرال كلارك من قوات جنوب افريقيا أن يقول اننا نعيش حاليا في ظروف اقتصادية وأيديولوجية وعسكرية تصاحب عادة حالة الحرب الشاملة .

ان شعب جنوب افريقيا واضح العزم على بذل كل غال ورخيص لاعمال حقه في المساواة والعدالة وتقرير المصير . وقد دفع هذا البعض الى نقد ما يسمى بحلزون العنف المتصاعد في جنوب افريقيا ، والهدف من هذا النقد هو تجنب توجيه اصعب الاتهام الى جنوب افريقيا التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحالة . وهي الطومة عن زعزعة الاستقرار والسلم الاقليميين . وتشجع هذه المواقف بريتوريا على دعم سلطتها بتشديد الأشكال الجديدة للقمع ومواصلة احتلالها غير المشروع لناميبيا وأعمالها العدوانية ضد بلدان خط المواجهة .

ان الوضع متفجر ويجب عدم السماح باستمراره . وأمام حلفاء جنوب افريقيا اليوم فرصة لأن يبرهنوا على تعلقهم بالديمقراطية والحرية .

ألا يوجد في جنوب افريقيا وناميبيا أبطال للحرية مثل الذين يحاولون بأوامر من واشنطن ، الاطاحة بحكومة نيكاراغوا الشرعية الثورية . ان وفدى يتساءل لماذا تخسول الولايات المتحدة نفسها الحق في التطواف حول العالم تطيح بحكومات شمولية ، ومع ذلك لا تقدم المساعدة للوطنيين في جنوب افريقيا في نضالهم ضد طغيان الفصل العنصرى .

بقدر ما يتعلق الأمر بحكومة الولايات المتحدة ، يعد قمع الحريات في جنوب افريقيا أمرا عديم الأهمية شأنه شأن القتل العشوائي والتعذيب واعادة توطين ملايين السود قسرا في البانتوستانات . وبقدر ما يتعلق الأمر بالرئيس ريغان فان الفصل العنصرى لا وجود له شأنه شأن ناميبيا والارهاب الذى تمارسه الدولة في جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة . وبالمثل لا وجود للشرق الأوسط ولا للاحتلال غير المشروع للأراضي العربية ولا للانتهاك المنتظم

لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وكذلك لأمرىكا اللاتينية حتى ولو كانت صرّة اليوم أن تتوصل بواسطة مجموعة كونتادورا الى تسوية سلمية تفاوضية للأزمة الخطيرة في أمريكا الوسطى .

ولكن شعوبنا ، شعب جنوب افريقيا والشعب الفلسطيني وشعوب أمريكا الوسطى ، تعرف من هو عدونا المشترك ، فان التزيف لم يعد ينطلي علينا . لقد أدان التاريخ الفصل العنصرى وسيدىن أيضا المسؤولين عن استمرار هذا النظام البغيض .

ويجب على المجتمع الدولي أن يكون أكثر حزما . ويجب أن يطالب باحترام قرارات الأمم المتحدة وفرض المقاطعة والجزاءات على جنوب افريقيا .

ان نيكاراغوا تؤيد اقتراح منظمة الوحدة الافريقية بعقد مؤتمر عالمي بشأن فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، من المزمع أن يتوافق مع الذكرى العاشرة لانتفاضة سويتو في تموز/يوليه

٠١٩٧٦

ان المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية تقديم الدعم الى شعبي جنوب افريقيا وناميبيا في كفاهما العادل . وما دام الفصل العنصرى قائما ، ستظل البشرية بأسرها مسترقة . ويواجه المجتمع الدولي تحدى ومسؤولية تقديم أقصى دعم ممكن لحركات التحرير في ناميبيا وجنوب افريقيا . ولا يمكن أن يوجد سلم في الجنوب الافريقي ما دامت حقوق الأغلبية الساحقة تنتهك بغير عقاب . ولا يمكن أن يوجد سلم ما بقي أبطال مثل نيلسون مانديلا وآلاف من الوطنيين الآخرين يرزحون في السجون . ولا يمكن أن يوجد سلم ما دامت ناميبيا تتعرض للاحتلال والنهب . ولا يمكن أن يوجد سلم ما دامت بلدان المواجهة الشقيقة تتعرض لسياسة العدوان وزعزعة الاستقرار ولا يمكن أن يوجد سلم ما دام الفصل العنصرى قائما .

وان الكفاح البطولي لشعب جنوب افريقيا سيستمر . ولا يمكن للمرء أن ينكر غضبة شعب عقد عزمه على التحرر . ونحن في نيكاراغوا نعرف هذه التجربة جيدا ، ومن ثم فان تأييدنا للكفاح العادل للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوايو) وللمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا تأييد غير مشروط وايجابي . ان تأييد أشقاء يهاربون من أجل الحرية والعدالة والسلم .

السيد كيسالو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشعر حكومة فنلندا بقلق شديد ازاء الحالة السريعة التردى في جنوب افريقيا وزيادة العنف وازاقة الدماء . ان حالة الطوارئ التي أعلنتها حكومة جنوب افريقيا لم تؤد الا الى زيادة حدة الصراع بين الحكومة وأغلبية سكان جنوب افريقيا . والاصلاحات المحدودة التي نفذت حتى الآن لا أهمية لها لأنها لا تغير السمات الأساسية للنظام . ان الغاء الفصل العنصرى والاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية لكل سكان جنوب افريقيا هما وحدهما الكفيلان بتوفير الأساس للتطور السلمى الديمقراطى لمجتمع جنوب افريقيا .

وفي اطار الأمم المتحدة عطلت فنلندا ، بالتعاون الوثيق مع بلدان الشمال الأخرى ، على اجتثاث جذور نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ونقل السلطة في البلد الى حكومة تنتخب انتخابا حرا نزيها . ونحن مقتنعون بأن أفضل سبيل لممارسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا يتثل في اتخاذ المجتمع الدولى لتدابير مشتركة يتفق عليها بالاجماع .

وقد أكدنا على أهمية فرض مجلس الأمن لجزاءات ملزمة . وفي الحالة السائدة لا تعطي حكومة جنوب افريقيا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة سوى خيارات محدودة للغاية . فعندما لا يجدى الاقناع والنداءات ، تصبح الجزاءات هي السبيل الوحيد . وما فتئت فنلندا تطالب بأن يفرض مجلس الأمن جزاءات فعالة شاملة ، ونحن مقتنعون بأنها ستؤدى الى النتائج المرجوة .

وعلى الرغم من أن المناخ الدولى قد تعدل فلم يتسن بعد فرض الجزاءات . والسى أن يتحقق ذلك ، قررت فنلندا ، بالاشتراك مع بلدان الشمال الأخرى ، اتخاذ تدابير من جانب واحد لزيادة تقييد العلاقات الاقتصادية وغيرها مع جنوب افريقيا . ونحن نحس البلدان الأخرى على اتخاذ تدابير مماثلة بغية زيادة الضغط الدولى على حكومة جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، يجب على كل البلدان وخاصة كبار المتاجرين مع جنوب افريقيا ، تنفيذ التدابير الموصى بها في قرارى مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) و ٥٦٩ (١٩٨٥) وكذلك في قرار الجمعية العامة ٣٩/٧٢ زى بشأن اتخاذ اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصرى .

وفي ١٩٧٨ ، اعتمدت بلدان الشمال برنامج عمل مشترك لمناهضة الفصل العنصرى .
ومنذ ما يقبل عن اسبوعين نقح وزراء خارجية بلدان الشمال هذا البرنامج ووسعوا نطاقه .
وعم بوصفه وثيقة الأمم المتحدة A/40/754 . وستعمل بلدان الشمال في اطار الأمم المتحدة
على أن يعتمد مجلس الأمن جزاءات في مجالات مثل الاستثمار والتجارة والنقل وعلى أن يجرى
الامتثال بدقة لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن حظر توريد الأسلحة . وتعد المقاطعة
المشتركة لكل عمليات نقل النفط عنصرا مهما في هذه السياسة .

وفي نفس الوقت ، اعتمدت بلدان الشمال عدداً آخر من التدابير الانفرادية التي سوف تنفذها على الصعيد الوطني ، ومعظمها في الميدان الاقتصادي ، ومن بينها حظر أو عدم تشجيع الاستثمارات الجديدة أو منح القروض فضلاً عن التنفيذ الكامل للتدابير التي أوصى بها مجلس الأمن في قراره ٥٦٩ (١٩٥٥) .

وظلاوة على ذلك ، سوف تزيد بلدان الشمال المساعدات الانسانية التي تقدمها الى اللاجئين وحركات التحرير ، بالإضافة الى ضحايا الفصل العنصري ومعارضيه ، كما تزيد مساعداتها الى دول خط المواجهة والبلدان الاخرى المنتمية الى مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، وسوف تتعاون مع هذه البلدان للتقليل من اعتمادها على جنوب افريقيا ، ومن ثم تزداد قدرتها على التصدي لسياسة جنوب افريقيا الرامية الى زعزعة الاستقرار . وتعتبر فنلندا هذا العمل بمثابة عملية دينامية مستمرة . وسوف يواصل الفريق العامل لدول الشمال النظر في اتخاذ تدابير جديدة ضد جنوب افريقيا .

وعلى الرغم من أن مستوى علاقاتنا مع جنوب افريقيا قد خفض من قبل فسوف تتقدم حكومة فنلندا قريباً بتشريع جديد لتطبيق مزيد من التدابير الوطنية فيما يتعلق بالتجارة والعلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا . وسوف تزداد ايضاً مساعداتنا المباشرة وغير المباشرة الى حركات التحرير والشعب المضطهد في جنوب افريقيا وشعب ناميبيا .

ان الفصل العنصري يؤدي الى العنف لا على الصعيد الداخلي فحسب وانما على الصعيد الخارجي ايضاً . وقد حاولت حكومة جنوب افريقيا ، عن طريق التصعيد المستمر لعدوانها العسكري وضغوطها الاقتصادية ، زعزعة الاستقرار في الدول المجاورة وحاولت ارقامها على الرضوخ لسيطرتها . وهذه الاعمال العدوانية تشكل عقبة خطيرة في سبيل السلم والامن الدوليين ، ومن ثم ادانتها الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالاجماع ولم تتمكن حكومة جنوب افريقيا من تقديم اي تفسير مقبول لتلك الاعمال ، لأنفسه لا مسبرر لديها .

وفي بياننا امام الجمعية العامة في العام الماضي ، أشرنا الى الأسقف ديزموند توتو وجهوده من أجل التوصل الى حل تفاوضي لأزمة جنوب افريقيا . وفي هذه السنة

يشجعنا أن الأسقف توتو ، على الرغم من الحالة التي تتردى باستمرار هناك ، قد أصر دائما ولا خوف على أن يبدأ الحوار بين الحكومة وبين الممثلين الحقيقيين لغالبية سكان جنوب افريقيا . وشجعنا أنه ، على الرغم من أن الوقت ينفذ منذرا بالخطر ، ما زالت هناك فرصة للتغيير السلمي في جنوب افريقيا . ونحن نهدف في المطالبة بالغاء حالة الطوارئ على الفور ، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ، وحرية العودة للمغتربين ، والقضاء التام على نظام الفصل العنصرى البغيض في نهاية المطاف . ولهذا الغاية ، فقد حان الوقت للامم المتحدة ومجلس الأمن وكل دولة من الدول الأعضاء لأن تتخذ اجراءات الآن .

السيد سيكولو (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) أود في البداية

أن أثنى على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وعلى رئيسها الموقر ، السفير غاربا مثل نيجيريا ، لمواصلة الاضطلاع بدورها ونشط في التعبئة الدولية لمكافحة الفصل العنصرى . وتحظى اللجنة الخاصة بتأييد زامبيا الكامل ، كما أن تقاريرها الى الجمعية العامة التي تتضمن الكثير من المعلومات ، هي بلا شك تقارير ذات قيمة كبيرة .

ومن المناسب ان تتناول الجمعية العامة في هذا الاجتماع مسألة الفصل العنصرى فور الانتهاء من المناقشة العامة ومن الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة فالأولوية المعطاة للنظر في هذا البند لها ما يبررها تماما ، نظرا للمواجهة التي اتخذت ابعادا أساسية والتي تتصاعد الآن بسرعة في جنوب افريقيا بين قوى التغيير والأظهيرية السوداء المضطهدة من جهة ، ونظام الأقلية البيضاء العنصرية الذى يسعى بالسا الى ادامة آفة الفصل العنصرى من جهة أخرى .

لقد أظن المجتمع الدولي منذ أمد طويل ان الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية . وأوضح الكثير من بلداننا في دعوتنا الى إزالة الفصل العنصرى أن ذلك النظام يتأصل فيه العنف ، وأنه يشكل في حد ذاته تهديدا ، لا للسلم والاستقرار الاقليميين فحسب ، وانما أيضا للسلم والأمن الدوليين . وهذا بطبيعة الحال بالاضافة الى أن الفصل العنصرى

نشأ بوصفه أداة لتحقيق سيطرة الأقلية البيضاء على الغالبية السوداء في جنوب أفريقيا واضطهادها لها ؛ وما برح يمارس هذه المهمة .

ومن ذا الذي يمكنه الآن أن يشك في أن الفصل العنصري يتأصل في طبيعته العنيفة ؟ فقد شاهد المجتمع الدولي في السنة الماضية في كل يوم تقريبا وحشية الشرطة في جنوب أفريقيا وقواتها العسكرية على شاشات التلفزيون ، أو سمع عنها من الأنباء المذاعة أو قرأ عنها في الصحف والمجلات . وهذه الاعمال الوحشية التي تقوم بها شرطة جنوب أفريقيا وقواتها العسكرية كانت وما زالت توجه ضد الأبرياء من النساء والأطفال الذين تجاسروا على الاعتراض على الفصل العنصري وكل ما يمثله .

ولم يأبه نظام الفصل العنصري بأن هولاء الناس لجأوا في احتجاجهم الى أساليب غير عنيفة . ولكن يكفي أنهم اجترأوا على الاعتراض . فالملات ، بل ما يربو على الألف بكثير ، قتلوا عمدا على يد نظام الفصل العنصري . كما تعرضت أعداد أخرى كثيرة للتشويه والاحتجاز والتعذيب ، بل ان ذلك النظام فرض حالة الطوارئ في أجزاء كثيرة من جنوب أفريقيا .

ومنذ أيام قليلة ، خاطب الأسقف ديزموند توتو للجنة السياسية الخاصة ، وكما يتفق وشخصيته وسمعته ، تكلم باعتدال وتعتقل وموضوعية حول الحالة في وطنه جنوب أفريقيا ، ووصف جهوده لتشجيع عملية تغيير سلمي بعيدا عن الفصل العنصري وحكم الأقلية ، وذلك بغية اقامة مجتمع عادل وديمقراطي غير عنصري في جنوب أفريقيا على أساس حكم الأغلبية . ان نظام بريتوريا ، طبقا لما قاله الأسقف توتو أمام اللجنة السياسية الخاصة ، لم يكشف باذراء جهوده التي بذلها في ذلك الاتجاه ، بل ولم يسمح له حتى بالاجتماع مع السيد بوتسا .

والأسقف توتو هو صوت من أصوات العقل الكبيرة التي تردت في تاريخ جنوب أفريقيا المليء بالمعاناة والآلام . وقد تعرض الآن بوساك ، وهو زميل عزيز للأسقف توتو ، للاحتجاز لمحاولة اطلاق صوت العقل في دفاعه عن التفسير السلمي للابتعاد عن الفصل العنصري في جنوب أفريقيا . ولا حاجة بنا لأن نقول ان المؤتمر الوطني الافريقي حاول ، لعدة عقود ، العمل من أجل التفسير السلمي في جنوب أفريقيا ، ولم تكن نتيجة ذلك غير أن انتهى الأمر بالعديد من زعمائه الى السجن في جزيرة روبين ، ومن بينهم نيلسون مانديلا .

ان الأحداث الجارية الآن في جنوب افريقيا توضح بجلاء أن صبر الأظبيسة المقهورة قد نفذ . لقد نزل الشعب الآن الى الشوارع يتظاهر بالكلمة والعمل لأنه لا يطيق بعد الآن نظام الفصل العنصرى الذى اضطهده ونزع عنه الطابع الانساني واستفله مدة طويلة . انه يريد القضاء على هذا النظام الآن ، وهو على استعداد لدفع أى ثمن للقضاء عليه . لقد عانى الشعب كثيرا ولمدة طويلة من الفصل العنصرى ، حتى أن الخط الفاصل بين الحياة والموت لم يعد الا خطأ وهميا ، فهو غير موجود .

وهكذا ، فان الشعب لم يعد يخشى الارهاب الذى يمارسه النظام ضده . فهو يسير صوب الحرية ، وكل أعمال القمع الخبيثة التي ترتكبها الشرطة لن تقف في وجهه . ومن الأهمية بمكان ألا يشعر المجتمع الدولي بالبليلة ازاء الحالة السائدة في جنوب افريقيا . فالمدافعون عن نظام بريتوريا يريدون عازمين على اقتناع العالم بأن هذا النظام يبتعد شيئا فشيئا عن الفصل العنصرى . وما تسمى بالتغييرات في نظام الفصل العنصرى التي يعلنها نظام بريتوريا من حين الى آخر يشيدون بها باعتبارها هامة وتستحق التشجيع من المجتمع الدولي . وهكذا يجرى تنبيهنا بين الحين والآخر الى لزوم توخي الحذر حتى لا تقلب الاوضاع رأسا على عقب .

والحقيقة ان نظام بريتوريا لم يقم بأى تغييرات للابتعاد عن الفصل العنصرى . فهو ملتزم بالفصل العنصرى كما كان من قبل . وما تسمى بالتغييرات لا يقصد بها الا اعطاء وجه أفضل للفصل العنصرى مع ضمان أن يظل هذا النظام البغيض كما هو . ان حسابات نظام بريتوريا في هذا الصدد هي خداع المجتمع الدولي واثارة البليلة فيه ، وبعث الفرقة بين الشعب المضطهد في جنوب افريقيا . ان لب الفصل العنصرى وروحـــــــــــــــــه لم تمسهما ما تسمى بالاصلاحات التي قام بها النظام . وعلى أية حال ، وكما أوضحنا مرارا من قبل ، فليس بالامكان اصلاح الفصل العنصرى ، وانما ينبغى القضاء طـــــــــــــــــيه

لا شك على الاطلاق ان جميع بلداننا تعلن عن بغضها لنظام الفصل العنصرى الذى يمارسه نظام جنوب افريقيا ، ولا شك اننا ندينه في مختلف البيانات التي ندلي بها .

ونحن في هذا متحدون ، كما أننا متحدون على ضرورة القضاء على هذا النظام الآثم .
ومن الصحيح أيضا أنه توجد آراء متباينة في هذه الجمعية بشأن كيفية القضاء ، على
خير وجه وبسرعة ، على الفصل العنصرى . إلا أن هذه الآراء المتباينة ينبغي ألا توجد ،
وينبغي أن نعمل معا وأن نتحد في سبيل تحقيق هدف مشترك .

ولكن دعونا نقول بصراحة أن تباين الآراء الموجود في هذه الجمعية العامة
بشأن كيفية تناول مشكلة الفصل العنصرى هو اختلاف في المقام الاول بين أقلية من دولتين
أو ثلاث دول ، والأغلبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وموقف أغلبية
الدول الاعضاء في الامم المتحدة الذى يتراد شعبية ويحظى بالتأييد في كل البلدان
والذى هو أيضا موقف الشعب المقهور في جنوب افريقيا وحركات التحرير الوطني التابعة
له ، تعارضه أقلية من حكومتين أو ثلاث حكومات ممثلة في هذه الجمعية العامة .

والآن من المستحسن ان نتكلم عن الحاجة الى اتخاذ الموقف المشترك من أجل
توجيه اشارة قوية الى جنوب افريقيا . وفي الواقع ، ان هذا أمر مستحب ويجب أن نهذل
كل ما هو ضرورى من أجل التوصل الى ارضية مشتركة . ولكن ليس من باب العجرفة أن تواصل
أقلية من دولتين أو ثلاث دول رفض موقف الاغلبية ، وتحاول اقناع الغالبية بالتخلي
عن موقفها واعتماد موقف الاقلية ضنا بالوحدة ؟ وهل اعتناق رأى الاقلية هو السبيل
الوحيد لارسال اشارات قوية الى جنوب افريقيا ؟ ليس من الجدير أن تعيد أقلية من الدول
النظر في موقفها ؟

نعم ، ان مشكلة الفصل العنصرى ليست مشكلة جديدة . فالأمم المتحدة تناقش
الفصل العنصرى منذ سنوات عديدة . ولقد بذل كل ما هو ممكن من أجل مناشدة جنوب
افريقيا واقناعها بشأن ضرورة وضع نهاية للفصل العنصرى . ولكن جنوب افريقيا لم تستجب
لذلك . ومن ثم ، نحن لا نطالب بتطبيق الجزاءات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا حبا
بالجزاءات . فالشعب المقهور لم ينزل الى الشوارع مخاطرا بحياة أفراد حبا بالعنف

واراقة الدماء . ان حركات التحرير في جنوب افريقيا لم تلجأ الى الكفاح المسلح حبا بالحرب ونتائجها .

ومن الاهمية بمكان ان تتحلى بحسن تاريخي . لقد وصلنا الى هذه المرحلة بسبب تعنت نظام جنوب افريقيا . والدول التي تعارض رأى أغلبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة لا تقترح جديدا . وعلى سبيل المثال ، ان اعلان لوساكا لعام ١٩٦٩ الذى هو وثيقة رسمية من وثائق الامم المتحدة ، واضح للغاية في دعوته الى التفسير السلمي فسي جنوب افريقيا .

ونحن بالطبع لا نقول أننا نريد وضع دستور جنوب افريقيا ، فمسؤولية ذلك تقع على شعب جنوب افريقيا ذاته . ولهذا ، فاننا ما فتئنا نطالب باجراء مفاوضات بين نظام الأقلية البيضاء والممثلين الحقيقيين للشعب المقهور .

عندما نطالب بفرض جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا ، فاننا نؤكد ان العقوبات هي برأينا السبيل السلمى الوحيد المتبقي المؤدى الى احداث التفسير في جنوب افريقيا ، وذلك بالنظر الى تعنت نظام بريتوريا . ان الهدف من الجزاءات هو المساهمة في التوصل الى حل مبكر لمشكلة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وتلافي حمام الدم في ذلك البلد . ان البلدان ذاتها التي تعارض فرض جزاءات على جنوب افريقيا سارعت بفرض مثل تلك الجزاءات على بلدان أخرى بغض النظر عن امكانية نجاح تلك الجزاءات او عن تأثيرها السلبى على الأبرياء . وفي معارضة تلك البلدان لفرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، لم تقل صراحة أنها تعارض الجزاءات وأنها لن تقبل بها في أى ظرف من الظروف وبالنسبة لأى بلد في العالم . وبالتالي ، لا يسعنا الا أن نتساءل عن الأسباب الحقيقية لمعارضتها . بالطبع ليس شرف لأى بلد أن يكون حليفا أو صديقا أو مهيذا أو حاميا لجنوب

افريقيا . ولكن حقيقة الوضع هي أن ثمة بلدانا في هذه الجمعية العامة فير استعدادة للتحرك بشكل حاسم ضد جنوب افريقيا ، ونظام جنوب افريقيا يعتبرها أصدقا وحلفاء له ، بل ان بعض تلك البلدان أعلنت صراحة أن جنوب افريقيا حليفة لها . ولكن الأهم

أن عدم استعدادها للتحرك بشكل حاسم ضد جنوب افريقيا ، وبياناتها الغامضة ولجوها الى استخدام حق النقض في مجلس الأمن لمنع اتخاذ عمل ضد جنوب افريقيا ، أدت الى تشجيع جنوب افريقيا في تحديها للأمم المتحدة ، والى صلفها سواء كان الأمر يتعلق بالفصل العنصرى أو استقلال ناميبيا أو أعمال العدوان على البلدان الافريقية المستقلة في المنطقة وزعزعة استقرارها .

وربما كان لهذا السبب ان جنوب افريقيا تدعي انها تمثل الدرع الواقى في وجه الشيوعية في الجنوب الافريقي ، وانها الحارس على القيم الغربية .

ولا يمكن ان تكون هناك مبالغة في القول بان الوضع في جنوب افريقيا بالغ الخلورة ، ويقتضى اتخاذ خطوات عاجلة وجريئة من جانب نظام بريتوريا لتلافي الكارثة . وكما أكد رئيس بلدى ، فخامة الدكتور كينيث داوود كاوندا ، عندما خاطب الجمعية العامة يوم ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ ، يتعين على جنوب افريقيا الان ان تقوم بما يلي : أولا ، أن تعلن بشكل صريح ان الفصل العنصرى مسألة منتهية ، وان الرئيس بوتها على استعداد لمقابلة الزعماء الحقيقيين للشعب المشهور لمناقشة مستقبل جنوب افريقيا معهم ؛ ثانيا ، ان ترفع حالة الطوارئ ؛ ثالثا ، ان ترفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطنى الافريقي في جنوب افريقيا وغيره من الاحزاب السياسية ؛ رابعا ، أن تطلق سراح ولسون مانديلا والسجناء السياسيين الاخرين .

ولست بحاجة لان اشير ايضا الى الموقف الجماعى الذى اتخذه رؤساء حكومات الكومنولث لدى اجتماعهم الاخير في جزر البهاما . لقد اعتمد هذا الموقف بعد مناقشات جادة ومطولة وصعبة . وتأمل زامبيا في ان تستجيب جنوب افريقيا لموقف الكومنولث ، وانها اذا لم تفعل ذلك خلال فترة ستة أشهر ، فسوف تطبق عليها التدابير الاضافية التي وضعها رؤساء دول الكومنولث .

ان المجتمع الدولي في مجموعه لا يمكنه ان يقف كمجرد متفرج على الكارثة المحدقة في جنوب افريقيا . ولا بد من بذل كل ما هو ممكن لجعل الفصل العنصرى شيئا يمت الى الماضي ولا وجود له الان ، ولكي ينشأ بدلا منه مجتمع ديمقراطى حر لجميع سكان جنوب افريقيا .

واخيرا وليس آخرا ، أود أن أشيد باسم وفد بلدى باللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية لنجاحها الكامل فسي اعمالها تحت رئاسة السيد بيزلي مايكوك ، مثل بربادوس . ان اهمية مشروع الاتفاقية

هذه في الحلقة ضد الفصل العنصرى ليست في حاجة الى زيادة تأكيدها ولذلك ، تأمل زامبيا في أن تعتمد ها الجمعية العامة بالاجماع وفي ان تسارع كل الدول الى التوقيع والتصديق عليها .

السيد الحاج عمر (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بالنيابة عن وفد بلدى ، أود أن أتقدم باحر التهاني اليكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاربعين . ان تفانيكم في العمل وخبراتكم الواسعة في الامم المتحدة معروفة تماما للجميع . ونحن على ثقة بان هذه الدورة التي تعقد ها الجمعية العامة ستتوصل تحت قيادتكم القديرة الى نتائج ناجحة للغاية . ووفد بروني دار السلام ، من جانبه ، لن يدّخر جهدا في التعاون معكم وانتم تخطلون بمهامكم خلال الاشهر الصعبة القادمة . وأود أيضا أن أضم صوتي الى المتكلمين الذين سبقوني في التعبير عن امتناننا للرئيس الذى انتهت ولايته ، السيد بول لوساكا ، لمساهماته القيمة في الدورة التاسعة والثلاثين التي عقدتها الجمعية العامة للامم المتحدة . ومن القضايا التي استغرقت الكثير من الوقت في الجمعية العامة ومجلس الامن للامم المتحدة سنة بعد اخرى سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وفي هذه السنة ، تركز الجمعية العامة اهتمامها على هذه القضية مرة اخرى ، وفي الواقع ان هذه القضية تتصدر جدول أعمال الجمعية العامة ، مما يدل على أهميتها ، وعلى ان القضاء على سياسات الفصل العنصرى والتمييز الرجعيين التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا هو مسألة ذات طابع ملح للغاية .

فما زال السكان السود في جنوب افريقيا البالغ عددهم ٢٤ مليون نسمة يتعرضون للاذى من جانب النظام العنصرى ، الذى يقصر الحقوق والامتيازات السياسية على الاقلية البيضاء ، ويحرم افراد الاغلبية السوداء ، الذين يمارس التمييز ضد هم ، من حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما يحرمهم من الجنسية في ارض ميلاد اجدادهم .

ان الوضع الراهن في جنوب افريقيا لا يبشر بأى احتمال لقرب التوصل الى حل من شأنه أن يعيد السلام والامن الى ذلك البلد والى المنطقة ككل . ولم يعد ممن الممكن لهذا الشعب الذى عانى طويلا ان يتحمل الاضطهاد والقمع أكثر من ذلك . وقد انتهى وقت المناشدات الكلامية والصبر بالنسبة له . لذا لجأت الاغلبية السوداء الى العنف في كفاحها من اجل الحرية والعدالة ، بعد أن يئست من تحقيق ذلك الهدف بالطرق السلمية . ويبدو أن العنف أصبح بالنسبة لها الوسيلة الوحيدة لاسماع صوتها وتلبية احتياجاتها .

ان الوضع المؤسف الذى نشهده اليوم في جنوب افريقيا يعتبر دليلا واضحا على ان سياسة الفصل العنصرى لم يعد لها مكان في عالمنا المتحضر . ان حكومة جنوب افريقيا ، بفرضها الشرير أسوأ أشكال التفرقة الانسانية ، تواجه الان أسوأ أزماتها داخليا ودوليا . فتحتاج البلد القلائل العنصرية التي تقترب من ابعاد الثورة . والمظاهرات والاضطرابات واعمال المقاطعة من جانب الشعب هي سمة الحياة اليومية . وتواجه السلطات العنصرية هذه الاوضاع بعطيات الاعتقال الواسعة والتعذيب وقتل العديد من الابرياء والعزل من الرجال والنساء ، بل وصغار التلاميذ . ويزداد الموقف المتفجر في جنوب افريقيا تفاقما نتيجة لاعلان حالة الطوارئ التي فرضت في ٣٦ مركزا في منطقة مدينة الكاب ، وكان ذلك ذريعة لنظام بريتوريا لكي ينطلق في ارتكاب المزيد من أعمال الاعتقال والقتل الواسعة . بيد ان هذه الاعمال لم يكن لها أى اثر في اخماد أو اضعاف روح المقاومة لممارسات النظام المهينة . وعلى العكس من ذلك فان العنف مستمر .

ولا تقتصر الاعمال العدائية التي يمارسها النظام العنصرى عند حد وده . فقوات جنوب افريقيا المحتلة في ناميبيا تستخدم هذا البلد كقاعدة لشن الهجمات المسلحة على الدول الافريقية المستقلة في المنطقة . فكانت انغولا ، على سبيل المثال ، هدفا مستمرا للعدوان طوال السنوات العشر الماضية . وهناك بلدان اخرى عانت من نفس

المعاملة من بينها موزامبيق وليسوتو وبوتسوانا وزمبابوي ، وما لم يتم القضاء على آفة
الفصل العنصرى فانه من غير الممكن اطلاقا تحقيق السلم والاستقرار الدائمى فى
المنطقة .

ان بروني دار السلام قد تكون دولة صغيرة فى الحجم وبعيدة جدا عن جنوب
افريقيا ، ولكننا لا نستطيع ان نغفل القسوة والاعمال العدائية التى يقترفها نظام جنوب
افريقيا ضد شعب ذلك البلد . وان يتردد بلدى فى اداة الفصل العنصرى بشكل
منفرد او بالتضامن مع الدول الاخرى ، ان بروني دار السلام ترفض الفصل العنصرى فى
جميع مظاهره . فهو جريمة ضد الانسانية وتهديد للسلم والامن العالميين . ولا بد
من التفكير الكامل للفصل العنصرى كما انه لا ينبغى السماح له بان ينهض مرة اخرى .

ولا ينبغي الدفاع مطلقا عن السياسات البغيضة التي تتبعها جنوب افريقيا ولا السماح باستمرارها . وفي هذا الخصوص ، تشيد بروني دار السلام بالجهود التي قامت بها بعض البلدان المتقدمة النمو بفرضها عقوبات اقتصادية وعسكرية ملزمة ضد جنوب افريقيا . ونعتقد أن العمل الدولي المتضافر يحمل جنوب افريقيا على العودة الى منطق العقل ويدفعها الى اعادة النظر في سياساتها وممارستها للفصل العنصري والتمييز العنصري . ونحث البلدان الاخرى بشدة على اتخاذ تدابير مماثلة من أجل ممارسة المزيد من الضغوط على جنوب افريقيا لحملها على تغيير سياساتها .

وإذا كانت جنوب افريقيا صادقة في وضع نهاية للعنف الحالي في البلاد ، يجب أن تستجيب للنداء العالمي الذي يدعو الى اجراء مفاوضات بين الحكومة وممثلي الأغلبية السودا . وينبغي تهيئة مناخ مناسب للشروع في تلك العملية ، عن طريق الافراج الفوري غير المشروط عن نلسون مانديلا وغيره من المعتقلين السياسيين السود ضمن جملة أمور .

وأخيرا ، نحث حكومة جنوب افريقيا مرة أخرى على وضع حد للقمع الذي تمارسه ضد شعبها . ان العنف لن يؤدي الى حل المشكلة . يجب وقف العنف . ولا بد من تمكين الشعب من ممارسة حقوقه الثابتة في تقرير المصير وفي اقامة نظام حكم عادل يعمل على تعزيز التعايش السلمي بين سكان جنوب افريقيا .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية من الانكليزية) : مرة أخرى يطلب من الجمعية العامة النظر في سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، وينبغي أن نعترف ، وان كان ذلك بأسف ، باستمرار وجود الفصل العنصري . ولكن يجب أيضا الاعتراف بحدوث تطورات بالغة الأهمية في الحالة في جنوب افريقيا منذ أن اتخذت الجمعية العامة قراراتها بشأن نفس الموضوع في العام الماضي . لقد تم الاعلان عن الأحداث على نطاق واسع وبجمع العالم كله تقريبا الآن

على مقتته لنظام الفصل العنصرى . ونحن لا نختلف الا في طريقة القضاء عليه . ولذلك ، لا ازمع اعادة ذكر كل الحجج الموجهة ضد نظام حكم عليه المجتمع الدولي بأنه جريمة ضد البشرية وضد الضمير الانساني . ويرى وفدى أن المناقشة في هذه المرحلة ينبغي أن تركز على ما يتعين عمله فورا للتعجيل بالقضاء على العنصرى والتمييز العنصرى والفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ومنذ أن نظرت الجمعية العامة آخر مرة في المسألة تعيش جنوب افريقيا في حالة من الغليان . لقد هب السود المضطهدون والمستغلون الآن ضد الاستغلال ولم يتركوا للنظام العنصرى أى شك في رفضهم التام للفصل العنصرى أو في رغبتهم في اقامة مجتمع حر غير عنصرى وديمقراطى . كما أن رد الفعل الفادر الصادر عن النظام العنصرى من ناحية أخرى معروف تماما ، الا أنه مع ذلك صدم العالم بوحشيته . لقد أدى رد الفعل الى مقتل ما يزيد على ٨٠٠ من السود في جنوب افريقيا في الشوارع وجرح الآلاف . ومن أجل القضاء على مد المظاهرات المتزايد ضد الفصل العنصرى ، أرغم نظام بوتها في الشهرين الماضيين على اعلان بعض الاصلاحات بسرعة على أمل أن تؤدى الى تهدئة السود في جنوب افريقيا وتهدئة المجتمع الدولى .

وتستحق تلك الأعمال المسماة بالاصلاحات تعليقا أو اثنين ، خاصة لأن بعض اصدقاء جنوب افريقيا ، وخاصة في أوروبا الغربية ، يحاولون استغلال تلك الاصلاحات لتعبئة الدعم لنظام بوتها . ونعتقد أن الاصلاحات التي أعلن عنها حتى الآن ليست كافية ، وهي على أية حال اعادة عرض في الاساس للفصل العنصرى من أجل جعله أكثر قبولا لدى المجتمع الدولى . وهي لا تقضي تماما على سيطرة الأقلية البيضاء ولا على التمييز العنصرى والمنع الانتقائى لحق المواطنين ولا على استغلال السود . بأى قدرة ابداعية يمكن لتلك الاصلاحات أن تثبت حسن نية النظام العنصرى ؟ الواقع أن وفدى يشك كثيرا في قدرة نظام جنوب افريقيا الحالي على القضاء على الفصل العنصرى . وتتطلب تلك الحالة اجراء تغيير أساسى ، لا الاصلاحات الشكلية المقدمة .

ويجب أن يكون مفهوماً أن التطورات السريعة في جنوب أفريقيا ، وبصفة خاصة خلال الأشهر الستة الأخيرة ، ترجع في المقام الأول الى الضغط الشديد الذي مارسه على النظام العنصرى السود من سكان جنوب أفريقيا والمجتمع الدولى في وقت واحد . ان توفر خليط من الضغط من كلتا المجموعتين قد حقق هدف التقويض الحاد لخطرسة وأمن النظام العنصرى ويجبره على قبول الواقع . ولذلك سيكون من المحزن لو خففنا الضغط الدولى في هذه المرحلة الحاسمة . اننا لسنا ضد المفاوضات المؤدية الى حسم الصراع المشتعل حالياً ، الا أنها يجب أن تكون مفاوضات على انهاء الفصل العنصرى لا لكسب الوقت له . ولن يقبل الشباب السود في جنوب أفريقيا ما هو أقل من ذلك ، وليس من واجبنا أن نقنعهم بأن يكونوا أنصاف أحرار . ومن ثم ، من الضرورى أن يواصل المجتمع الدولى فرض العزلة على جنوب أفريقيا وتطبيق الجزاءات ضدها ، ورفض الاستثمارات في اقتصادها وعدم تقديم القروض والأشكال الأخرى من الائتمان لها واتخاذ تدابير بوجه عام ترفع بوتها ونظامه على التخلي عن نظام الفصل العنصرى .

وتعتبر التدابير التي ذكرتها بمثابة جزاءات ومن ثم تحتاج الى مزيد من التوضيح بسبب المناقشة الجارية حالياً عن الجزاءات كأداة للتغيير . وما من شك أن الجزاءات عقابية ولكنها أيضاً مشروعة بموجب الميثاق والقانون الدولى . وعلاوة على ذلك ، ان من يدافعون عنها يعتبرونها آخر الوسائل السلمية لحسم الحالة العنيفة المهددة بالفعل القائمة في جنوب أفريقيا . واذا فعلنا في استخدامها كهيئة عالمية نكون قد تفاضينا عن الظلم والعنصرية والعنف التي ينطوى عليها الفصل العنصرى .

وشمة حجج أخرى يطلقها المترددون في الموافقة على فرض جزاءات ضد النظام العنصرى ، وهي أن الجزاءات ستضر بالسكان السود في جنوب أفريقيا والبلدان المجاورة في الجنوب الاfrican أكثر من أن تدمر جنوب أفريقيا البيضاء . وتلك الأسباب غير صحيحة كما أعلن الكثير من هذه المنصة . فمستوى معيشة الأغلبية العظمى من السود في جنوب أفريقيا حالياً لا يمكن خفضه أكثر من ذلك مهما حدث لاقتصاد البلد .

ومن ثم لن تؤثر فيهم الجزاءات الا بصورة هامشية . والحقيقة أن الأقلية البيضاء المميزة هي التي ستعاني من الانخفاض الملحوظ في أنماط حياتها في حالة تطبيق الجزاءات . وحتى في هذه الحالة ، يؤمل أن تكون الجزاءات بمثابة صدمة قصيرة حادة تدمر الفصل العنصرى وتعود بالبلد مرة أخرى الى السلم والعدل والرغاء . ويجب التأكيد أن الجزاءات لا يقصد بها أن تكون دائمة ، وسيتم ازالتها في أقرب وقت ، وهي لا تستهدف الا التعجيل بانتهاء الفصل العنصرى .

أما فيما يتعلق بالدفع القائل ان الجزاءات ستضر البلدان المجاورة ، فهذا وفد بلادي ان يوضح ان الجزاءات دواء مر قررت البلدان المجاورة على المستوى دون الاقليمي ان تتعاطاه . وأكدت بشكل قاطع عن طريق مؤتمر التنسيق الانمائي لجنوب افريقيا ، وبعد مداوات كثيرة انها تفضل ان تعاني من الجزاءات فترة محدودة بدلا من ان تعيش بصفة مستمرة في ظل الفصل العنصري وما ينطوى عليه من الاستغلال . ومن الحقائق الاقتصادية ان تلك الدول المجاورة كان يمكنها ان تقيم علاقات اقتصادية افضل مع جنوب افريقيا ديمقراطية حرة . اذن لا ينبغي لأى شخص ان يزعم التكلم باسم مجموعة من البلدان اطنت بهراحة انها تهدد فرض الجزاءات .

ان احد البلدان الغربية الرئيسية أصبح ردي السمة بتعميق فرض الجزاءات على أساس انه لن تكون لها فائدة . وبغض النظر عن حقيقة ان ذلك البلد قد استخدم مؤخرا الجزاءات ضد دولة اخرى عضو في الامم المتحدة فان المنطق يرفنا على ان نتساءل عما اذا كان يعتقد حقا ان الجزاءات لا تأثير لها ، وفي هذه الحالة ، ما هو الضرر الذى ينطوى عليه تطبيقها . ان السبب الحقيقي الكامن وراء هذا الموقف المعزول ليس من المسير ان نتبينه ، ولكننا نناشد ذلك البلد مرة اخرى الانضمام الى الغالبية العظمى من المجتمع الدولي في فرض جزاءات الزامية شاملة ضد البلد الوحيد في الدنيا الذى اضفى الطابع الشرعي على العنصرية ، والذى يستخدم الارهاب الصادر عن الدولة وعنفها في ادامة هذا النظام .

امانا ايضا مشروع اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، استغرق اعداده وقتا طويلا بسبب المشاورات المكثفة التي جرت بشأنه . وهو مقبول في مجموعه لدى وفد بلادي . ومع ذلك ثمة اسئلة قليلة اثيرت حول المادة ١ من مشروع الاتفاقية هذا أو حول ما يشار اليه بشكل عام بانه " مبدأ الغير " نحن ندرك قلق البلدان التي طقت على هذا الأمر . ومع ذلك نحث على ان ينظر الى الاتفاقية باعتبارها جزءا من الاعمال الدولية المتعددة التي تتخذ لضمان الانهاء

العاجل للفصل العنصرى . وفي هذا الصدد ينبغي ان يكون للاتفاقية أجل محدود .
الا اننا بالاضافة الى ذلك نطلب من الوفود ان تفهم ان العقبات التي تثيرها لنا هذه
المادة ضئيلة ، بالمقارنة بالمعاناة الضخمة التي يسببها الفصل العنصرى لحوالى ٢٧ مليون
شخص . واذ ما طبقت الاتفاقية بشكل جماعى ، بما فى ذلك مبدأ الغير فان الفصل
العنصرى الذى يتراجع حاليا ، سيتم القضاء عليه قريبا ، اما اذا ترددنا واخذنا فى
الاعتبار ما يربحنا ، فان النظام العنصرى سوف يجمع قواه وسيحاول المحافظة على
جهازه المربى فى وجه الاعتراض الدولى الضعيف .

بالاضافة الى الدفعة الاخيرة الموجبة ضد النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ،
يجب ان يقدم قدر أكبر من المساعدة الى حركات التحرر الوطنى التي تعتبر فى المقام
الاول سؤولة عن الكفاح ضد الفصل العنصرى والاستعمار فى جنوب افريقيا وناميبيا .
وهود وقد بلادى ان يعرب عن امتنانه الخالص لبلدان اوربا الشرقية وبلدان الشمال
التي تواصل تقديم المساعدة الى حركات التحرر الوطنى ؛ الا أن العارفين بتلك الحركات
يعلمون انه يتعين على المجتمع الدولى ان يقدم لها الكثير اذا ما اراد لها ان تستمر .
ان مأساة النساء والاطفال تثير قلقا خاصا بالنسبة لغانا لانهم أصبحوا
ضحايا الفصل العنصرى المنسيين . ان مأساتهم تفرق فى خضم الفقر والمرض وسوء التغذية
والجهل وهم يكافحون من اجل البقاء فى ظل ظروف جائره . ان اطفالهم لا يعرفون
وسائل الترف ، ولا يعرفون معنى هذه الكلمة ، ومع ذلك سيطلب منهم ان يساهموا غدا فى
حقب جديدة فى جنوب افريقيا وفى ناميبيا . ان وفد بلادى يوجه نداء خاصا الى المجتمع
الدولى بان يقدم المساعدات الفورية الى حركات التحرر الوطنى لانقاذ هذه الارواح
واعادها للعودة الى اوطانها . لقد اعدت اللجنة الخاصة تقريرا عن هذا الموضوع ،
اقترحت فيه مشاريع محددة كيما تعتمد بها البلدان والوكالات والمنظمات غير الحكومية .
ونحن نأمل ان يساعد ذلك التقرير الخاص بمأساة النساء والاطفال على تحديد أشكال
المساعدات الاكثر صلاحية لتقديمها الى حركات التحرر الوطنى .

في الختام ، يسود وفد بلادى ان يذكر ان الجمعية العامة تضطلع بالتزام قانوني ومعنوي بالسعي الى وضع حد سريع للفصل العنصرى . ويجب الا نتصل من تلك المسؤولية . ان الحالة الراهنة في جنوب افريقيا حالة خطيرة ويجب حلها دون مزيد من التسويف والمماطلة . ومن المخيب للآمال انه منذ ان بدأت هذه الدورة قبل ستة اسابيع ، وهي فترة يقتل فيها عدد من السود يوميا تقريبا في جنوب افريقيا ، لم تجد هذه الجمعية العامة انه من المناسب ان تتصرف على وجه السرعة بأسلوب أو بآخر لتخفيف حدة العنف والمواجهة هناك . ومع ذلك لا تزال الحاجة ملحة الى التصرف بطريقة حاسمة الآن ، ونحن نحث جميع الوفود على الانضمام اليها في مطالبة نظام الفصل العنصرى بما يلي : سن تشريعات في اقرب وقت لالغاء جميع قوانين الفصل العنصرى ، ورفع حالة الطوارئ والغاء قانون الأمن الداخلى بصفة خاصة ومنح الحق الكامل في المواطنة لجميع السكان في جنوب افريقيا دون تمييز ، والافراج عن جميع السجناء السياسيين فوراً ودون شرط ، وبصفة خاصة نلسون مانديلا ، والبدء في محادثات مع زعماء الغالبية السوداء المعترف بهم .

والى ان تتحقق هذه المطالب ، ينبغي للمجتمع الدولي ان يواصل الضغط . وذلك بان يضيف في هذه السنة جزاءات الزامية شاملة ضد نظام الفصل العنصرى . وان نؤكد مرة اخرى ايماننا بفائدة الجزاءات الالزامية الشاملة لا نرفض باى حال من الاحوال الاتفاق الجماعي المتواضع الذى توصل اليه الكونولث في اجتماعه المعقود مؤخرا في جزر البهاما على فرض جزاءات محدودة . والواقع اننا نرحب بذلك الاتفاق باعتباره اتفاقا تاريخيا ولكن يجب على الجمعية العامة الا تتخلف وراء مبادرة الكونولث . وعلى النقيض من ذلك يجب عليها ان تبني على تلك المبادرة بان توسع نطاقها وبأن تضيف عليها طابع الالزام . ونحن نعتقد ان هذا هو افضل سبيل لضمان القضاء على الفصل العنصرى واقامة مجتمع حر ديمقراطي غير عنصرى يقوم بقوة على اساس مبدأ " صوت واحد لرجل واحد " . اننا نأمل الا تخذل هذه الجمعية شعب جنوب افريقيا في هذه الساعة الحرجة .

السيد ماكيكا (ليستو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى ، بالرغم
 من ان رئيس بلدى اعرب في خطابه بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء
 الامم المتحدة ، عن تهنئته لكم على انتخابكم الاجماعي الذى صادف اهله رئيسا للجمعية
 العامة في دورتها الاربعين ، اسمحو لي ان اكرر هذه المشاعر في المرة الاطلس
 التي اتحدث فيها امام هذه الجمعية . وباعتبارى احد نواب الرئيس فاني اشعر
 بالشرف للعمل تحت رئاستكم ، وذلك بسبب ما تتحلون به من الخبرة والمهارة واللباقة فسي
 دبلوماسية الأمم المتحدة . اننا نشعر بالفخر ان نؤكد لكم مرة اخرى تأييدنا واستعدادنا
 للتعاون معكم في اداء مهمتكم الشاقة .

ومنذ سنة مضت ، وقفت على نفس هذه المنصة لأعبر عن سخط بلدى ازاء سياسات الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وموقفنا الصلب ضد هذا النظرية غير الانساني معروف جيدا ولست بحاجة الى تكراره هنا .

لقد احتفلنا فى الاسبوع الماضى بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة - بل ان رئيس دولتي جاء وأدلى بخطاب أمام الجمعية العامة وذكرنا ، شأنه شأن كثير من المتكلمين الآخرين ، بأنه من المحزن ان نسلم بأنه فى الأربعين سنة الماضية فشلت الأمم المتحدة فى أن تستأصل هلات العنصرية والفصل العنصرى من على هذا الكوكب . ورغم ان هذه المنظمة منذ نشأتها ، ظلت تنظر فى قضية الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا وما ترتب عليها من احتلال عنصرى فير مشروع لناميبيا ، لا يزال نظام الفصل العنصرى قائما كما هو . كيف يكون الأمر خلاف ذلك بينما لا نعمل شيئا سوى الحديث سنة بعد أخرى ؟ كيف لا يكون ذلك بينما تأتي دولة كبرى الى هذه المنصة ذاتها ولا تشير مطلقا الى قضية تهمة المجتمع العالمى كله ، وهي الفصل العنصرى ؟

ان شعب جنوب افريقيا خلال الأربعين سنة الماضية من وجود الأمم المتحدة ، قد شهد تعزيز وزيادة وحشية ولا انسانية الفصل العنصرى . وأصوات الاحتجاج التى أطلقها هذا الشعب فى معارضته للعبودية والقمع من جانب المستوطنين البيض ، قد واجهتها أعمال الطرد والاعتقال والاحتجاز . وتعرض دعاة الاحتجاج السلمى ، مثل ليثولي ، لهذه المعاملة ذاتها ، وأصبح واضحا منذ البداية ان الجماهير المقهورة تتعامل مع نوع مختلف من البشر ، لا ينظر الى السود الا بوصفهم حيوانات ليست لهم قيمة الا فى كونهم مصدرا للعمالة الرخيصة . وفى الستينات ، أصبح الذين يمارسون هذا القمع أكثر وحشية وأكثر شرا ، وقتلوا ما يزيد على ٦٠ من الأفارقة الذين كانوا يحتجون سلميا ضد قوانين تصاريح العبور غير العادلة . ومنذ ذلك الحين تحكمت جنوب افريقيا بالقوة ، بل ان معارضة الفصل العنصرى كانت تقابل بقوة وبسرعة . وسجن فى هذه الفترة مانديلا والقادة الافارقة الآخرون ، بينما هرب غيرهم من وطنهم ليشاركوا فى المقاومة من الخارج . وأصبحت آلية الفصل العنصرى من الوحشية بحيث أصبح واضحا أن المستوطن الأبيض ليس على استعداد للاستماع الى صوت العقل . ولم يعد أمام الافارقة من خيار سوى اللجوء الى لغة القهر ،

والنضال المسلح - وهذا يعني العنف في مواجهة العنف . وهكذا عندما كانت افريقيا تشعر بالغبطة للحرية والاستقلال اللذين حصلت عليهما مؤخرا . فان الستوطن الأبيض في جنوب افريقيا كان يعيد عقارب الساعة الى الوراء الى العصور المظلمة .

وفي السبعينات زاد الموقف سوءا . فان احتجاجا سلميا قام به تلاميذ المدارس الصفار في سويتو ضد نظام تعليم أدنى ، يرمي الى تخريج خدم ويقدم اليهم بلغة " السيد " البغيضة من جانب من يسمون بالافريكان ، قد ووجهت برصاصات وحشية ، أدت الى قتل المئات ، بينما اغطر الآلاف لأن يهربوا خارج البلد . ولم يكن أولئك الذين ألقى القبض عليهم في حالة أفضل ، لأنهم شأنهم شأن بيكوس ، قتلهم من قبضوا عليهم حتى قبل المحاكمة ، أو تركوا لمحاكم الفصل العنصرى لقتلهم . وكانت الضحية الأخيرة مولواز ، الذى شنق رغم ندوات متكررة من جميع أنحاء العالم .

وان ما يحدث الآن ، في الثمانينات ، لا يزال حيا في أذهاننا . فبفضل التقدم التكنولوجي ، نرى يوميا قسوة الفصل العنصرى في بيوتنا ونقرأ عنها في الصحف . وحتى أولئك الذين رفضوا لسنوات عديدة أن ينصتوا الى صوت العقل والمنطق وأن ينظروا الى الفصل العنصرى على حقيقته ، لم يعد في مقدورهم ان يخفوا جهلهم ونفاقهم الا اذا تمعدوا اغلاق عيونهم وصم اذانهم عما يجرى حولهم . من يستطيع ان يتخيل أن ستة من البيض يمكن أن يقتلوا يوميا دون أن يقوم الغرب ، ولا سيما الولايات المتحدة ، باتخاذ تدابير فورية وفعالة ضد مرتكبي تلك الجريمة ؟ ومع ذلك ، في الوقت الذى أتكلم فيه الآن ، يجرى ذبح الافارقة في جنوب افريقيا ببنادق صنعها بعض أعضاء المنظمة وأمدوا بها جنوب افريقيا .

ومنذ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، ضاعت آلاف الأرواح من الافارقة بينما كانوا يحتجون على نظام شرير ، قد يكون أسوأ من النازية - وهو نظام أعلن انه جريمة ضد الانسانية لأنه بغير لكل الشعوب . والذين يرتكبون هذا القهر يقولون انه لم يقتل سوى ٨٠٠ أو ما يقرب من ذلك من الافارقة ، بينما نعرف أن ضعف ذلك العدد قد راح ضحية لبنادق الفصل العنصرى . وان الكلمات التي استخدمها الأسقف توتو عندما تكلم منذ بضعة أيام أمام اللجنة السياسية الخاصة لاتزال تدوى في آذاننا .

كيف يمكن للشعب المقهور في جنوب افريقيا ان يحتفل ببلوغ الأمم المتحدة عـمـر الأربعين ؟ بالنسبة له ، فان الأربعين سنة الماضية كانت جحيما ، واليوم يمثل يوم حزن جديد . ان فشلنا الفظيع كمنظمة في الارتفاع الى مستوى ميثاقنا فيما يتعلق بالفصل العنصرى في جنوب افريقيا وناميبيا يكفي لأن يجعلنا نشعر بالحزن في هذه الفترة . يجب أن نشعر بالحزن لأننا وقفنا عاجزين بينما ينمو وحش الفصل العنصرى ويلتهم بطريقة لم يسبق لها مثيل أولئك الذين يقفون ضده . ومع ذلك ، كان يمكننا أن نفعل شيئا ازاؤه .

لقد أعلنت سلطات جنوب افريقيا انها سلطات اصلاحية . وقد ذهبوا ويذهبون الى عواصم غربية عديدة ليقولوا انهم في حاجة الى مزيد من الوقت لأنهم لا يستطيعون احداث تغييرات بين عشية وضحاها . بل ان احدهم قال انه ليس على استعداد لأن يموت دفاعا عن الفصل العنصرى . ولكن السجل واضح وليس بحاجة الى ايضاح . ماهي الاصلاحات التي يتحدثون عنها ؟ لقد أدخلوا أولا ما يسمى بمجلس الرئيس ، ثم أدخلوا بعد ذلك ما سمي بالبرلمان الثلاثي ذى الاتجاهات العنصرية الذى لا يسعى الا الى تعزيز سيطرة البيض . وقد ألغوا أو يعتمرون الغاء ما يسمى بقانون العيب وشقيقه قانون الزواج المختلط ويتحدثون الآن عن منح جنسية جنوب افريقيا حتى للسود الذين يعيشون فيما يسمى بالبانثوستانات المستقلة وانهم يعتمرون الغاء قانون تحديد التنقل مع ما يفرضه من نظام قانون تصاريح العبور . ولهذا فانهم يندهشون عندما يجدون الاضطرابات والعنف يستمران دون هوادة - بسـل على العكس من ذلك ، فانهما يتزايدان باستمرار . بل ان احدهم قال : " ما الذى يجب ان نفعله اكثر من ذلك ؟ بالتأكيد يجب أن ينسب الينا الفضل فيما فعلناه " . وقد وجهت هذه الكلمات الى العواصم الغربية ، وليس الى الأطراف الحقيقية في النزاع ، وهي الجماهير المقهورة في جنوب افريقيا .

ولا تفهم السلطات في جنوب افريقيا الموضوع الأساسى لأنها تتحدث مع الأطراف غير المعنية ، وبالتالي فانها لا تعرف - أو أنها تعرف ولكنها تتظاهر بأنها لا تعرف - المشكلة الحقيقية التي تواجهها . ثانيا ، حتى في هذا الوقت المتأخر لا يزال رئيس جنوب افريقيا يقول انه قد مارس ضبط النفس ويمكنه ان يجعل الأمور أكثر سوا اذا ما زاد عليه الضغط . ويخضع الكثير من أراضي جنوب افريقيا لحكم عسكري مباشر ، عن طريق ما يسمى

بحالة الطوارئ ، التي هي ليست سوى حالة من الحصار . ونحن نعرف أن المدن المزعومة صممت وبنيت على نحو يجعل من الممكن ان تقصف جميعها في يوم واحد ، دون الاضرار " بالجنس الأبيض المختار " . وأولئك الذين ينجون من الرصاص يلقي بهم في السجون بالآلاف . وان زعماء الكنائس والزعماء المدنيين المقهورين ولا سيما زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة يسجنون دون أية تهمة ، وأولئك الذين توجه اليهم تهمة يتهمون بالخيانة العظمى . كل هذه الأعمال ليست الا وسيلة لمزيد من الدم ومزيد من العنف .

ان ليسوتو في قلب جنوب افريقيا ، ولاننا محاصرون بهذا العملاق ، القوى اقتصاديا وعسكريا ، ونتيجة لموقعنا الجغرافي وتاريخنا الاستعماري فاننا نعتمد اعتمادا كاملا على جنوب افريقيا ، بل انني لاحظت ان جنوب افريقيا قد عمت على الدول الأعضاء في هذه المنظمة مجلة بعنوان " جنوب افريقيا ، عصب الجنوب الافريقي " . وتوضح هذه الوثيقة مدى اعتماد بلدان كليسوتو على جنوب افريقيا . والرسالة الى الجمعية جلية وواضحة . وهي : اذا فرضت جزاءات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا ، فان البلدان الوارد ذكرها هناك سوف تعاني . وقد قالت جنوب افريقيا لفترة طويلة ان الجزاءات سوف تضر بالسود أكثر من البيض ، ونسمع الآن عن الجزاءات واضرارها للدول المجاورة السودا مثل ليسوتو . وتستجيب لهذه الصيحات بعض الدوائر في العالم الغربي . بل لقد استمعنا الى بعض هذه المشاعر تتردد هنا . ومرة أخرى ، تتجنب جنوب افريقيا ، من خلال مساعدة أصدقائها ، القضية الحقيقية التي لا بد من معالجتها عاجلا وليس آجلا .

ونحن نعرف ان الجزاءات سوف تضر بليسوتو ، ولقد أوضحت جنوب افريقيا تماما انه اذا ما فرضت الجزاءات عليها بسبب الفصل العنصري ، فانها سوف تنقل هذه الجزاءات أو تعيد فرضها على البلدان المجاورة . وقد أعلن الرئيس بوتابوتوا بوضوح انه سوف يبعد كـالعمال الأجانب ، الذين يشار اليهم دائما على انهم عمال مهاجرون ، اذا فرضت الجزاءات . واسمحوا لي بأن أذكر الجمعية بأن جنوب افريقيا ، التي تشعر بالقلق علينا بسبب الجزاءات ، لم تتردد عن فرضها علينا دون أن تتعرض هي لأى عقاب . وقد أغلقت جنوب افريقيا حدودنا منفردة ، مما يضر برخائنا الاقتصادي ، وفرضت جنوب افريقيا حظرا على تصدير السلاح اليها . وحتى في الوقت الراهن ونحن نتكلم هنا ، ترفض جنوب افريقيا أن تسمح بمرور

بعض شحنات الأسلحة المرسله اليها والتي لاتزال موجودة في مابوتو ، بموزامبيق . ولا بد ان نعبر عن شكرنا لتلك البلدان الغربية ، ولاسيما الولايات المتحدة ، التي ساعدتنا في السماح بنقل بعض هذه الأسلحة من جنوب افريقيا الى ليسوتو . وقد استغرق الأمر منا أكثر من خمس سنوات لكي نتوصل الى الحصول على امدادات من النفط من مابوتو التي عاصمتنا ماسيرو ، لأن جنوب افريقيا كانت ترفض السماح لهذا النفط أن يمر الى ليسوتو . وقد تعرض كثير من المستثمرين الخاصين الذين يستثمرون أموالهم في بلدي للتهديد والارهاب من جانب جنوب افريقيا .

وفي عام ١٩٨٢ ان مدينة ماسيرو العاصمة هاجمتها قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا مما أدى الى مقتل ٤٢ شخصا من بينهم ١٢ من مواطني بلدنا بينما كان الآخرون من اللاجئين والزوار القادمين من جنوب افريقيا . وعلى مر السنين وخاصة منذ عام ١٩٨٠ تعرض بلدى لغارات مسلحة من اقليم جنوب افريقيا ، نجم عنها وفيات وتدمير في الممتلكات . ومنذ اسبوعين تقريبا ان مدينة ماسيرو العاصمة التي تقع على الحدود مع جنوب افريقيا قد هوجمت بمدافع الهاون من اقليم جنوب افريقيا . وفي ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ قتل ست من النساء ورجل واحد وهم ناشمون في قرية على حدود جنوب افريقيا . وهرب المعتدون الى داخل جنوب افريقيا كالمعتاد . ويوم أس أبلغتنا سلطات جنوب افريقيا أن قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا سوف تقوم بمناورات عسكرية على طول حدودها مع ليسوتو . وقد ناشدنا جنوب افريقيا ألا تمضي قدما في المناورات التي تزعم القيام بها .

ان قائمة هذه الأعمال - التي لا تمثل بالنسبة لنا سوى عقوبات وضغوط - قائمة طويلة ولكنني أود أن أذكر أن جنوب افريقيا لم تقصر هذه الأعمال على ليسوتو . فالبلدان المجاورة الأخرى تلقى نفس المعاملة . ان الهجمات المسلحة على بوتسوانا وانغولا ، والبلد الأخير قد هوجم أكثر من ثلاث مرات هذا العام وحده ، معروفة في سجلات هذه المنظمة . كما تعرضت موزامبيق لغزوات مسلحة من جانب قوات " رينامو " التي تدرب جنوب افريقيا وتسلحها وتمولها . ان أيا من بلداننا لا يمكن أن يكون آمنا مادام الفصل العنصرى موجودا . وبزعم اننا نتعرض لزعزعة الاستقرار والعقاب لاننا نوفر الملجأ للمؤتمر الوطنى الافريقي لجنوب افريقيا . ومع ذلك فان كل ما فعلناه هو اننا استقبلنا لاجئين حسني النية ومعظمهم من الأطفال في سن المدارس . وفي كل مرة يطلق فيها سخط الفصل العنصرى يتزايد عدد اللاجئين ، وفي ظل الغضب الأعمى تضرب بريتوريا ذات اليمين وذات اليسار . ومن المفارقات في هذه الحالة التي نجد فيها أنفسنا رهائن انه بالرغم من كل هذا تتوقع جنوب افريقيا وحلفاؤها أن نقف هنا ونقول " نرجوكم أن توقفوا العقوبات لأنها ستضر بنا " . ويطلب منا حرفيا أن نعارض مطالب أبناء جنوب افريقيا بالقضاء على الفصل العنصرى وبالحرية وبالمساواة . وباختصار يطلب منا أن ندافع عن الفصل العنصرى .

ليس هناك فصل عنصري في ليسوتو . ولا علاقة لنا بالفصل العنصرى سوى اننا نتلقى سخطه . ولقد أوضحنا للجميع ان مشكلة جنوب افريقيا ليست سوى الفصل العنصرى . بل أبلغنا جنوب افريقيا ذاتها انها لو استأصلت الفصل العنصرى فلن يتحدث أحد عن العقوبات . ان الفصل العنصرى بطبعه شرير وعنيف وبالتالي لا يمكن اصلاحه . اننا لا يمكننا أن نلبي على جنوب افريقيا ولكن يمكننا أن ننصح السلطات الحالية بأنها ينبغي ألا تنتظر حتى يموت السكان البيض وتتحول المنطقة كلها الى حمام دم . فأعمال العنف الحالية لن تظل قاصرة على ما يسمى بالبلدان . ولا يطلب أحد من هذه المنظمة أن تنقد جنوب افريقيا من نفسها . اننا نطلب الى أعضاء هذه المنظمة أن يستخدموا نفوذهم جماعيا وفرديا لاقتناع سلطات جنوب افريقيا بقبول ما هو حتمي وتجنب الكارثة .

ويتعين على جنوب افريقيا الافراج عن مانديلا والقادة الأفاقة الآخرين والبدء باجراء حوار بناء معهم لتحديد مستقبل هذا البلد الحبيب وتخليصه من ويلات الفصل العنصرى . ولا بد أن تتعلم جنوب افريقيا من رجال الأعمال البيض وزعماء الكنائس وغيرهم الذين كانت لديهم الجرأة الكافية للتحدث مع قيادة المؤتمر الوطني الافريقي لأن هذا هو السبيل الوحيد نحو السلم في جنوب افريقيا وفي منطقتنا . فلا يمكن أن يكون هناك حل وسط . ويتعين على الذين يعلنون تأييدهم للتغيير السلمى في جنوب افريقيا أن يكفوا عن الحديث عن حقوق الأقلية لأنهم لم يقولوا كلمة واحدة عن حقوق الأغلبية على مدى السنوات . ولا بد أن يتجنبوا الابتعاد عن المسألة الأساسية ألا وهي الحاجة الى وضع حد الآن للفصل العنصرى بجميع أشكاله .

وختاما اسمحوا لي أن أشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وبرئيسها المخلص السفير غاربا للتقرير الممتاز الذى قدمه والعمل الجيد الذى قام به . وتدرس حكومة ليسوتو تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية وسوف تعلن موقفها ازاها في الوقت المناسب .

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن استرعي نظر الجمعية العامة الى بند كان من المقرر اذ راجه غدا وهو البند ١٤ من جدول الأعمال . ان أهمية موضوع الفصل العنصرى والقائمة الطويلة بالمتكلمين قد أخرت أعمالنا بعض الشيء . بيد اننا نظرا لأن مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية مضطر للسفر عصر غد الى فيينا لأسباب عاجلة ، فانني أسأل الجمعية العامة عما اذا كانت تعترض على الاستفادة من وجود مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك بتمكينه من عرض تقريره غدا الساعة ١٠ / ٣٠ صباحا ، وبعد ذلك مباشرة تستأنف مناقشة موضوع الفصل العنصرى البالغ الأهمية بالنسبة للوفود جميعا ، كما تجلى من البيانات العديدة التي أدلى بها في هذه المناقشة .
أعطي الكلمة لممثل موزامبيق في نقطة نظام .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أصغيت باهتمام كبير الى ما قلتموه ، سيدي الرئيس ، وللأسف حيث انكم لم تخوضوا في تفاصيل الأسباب التي تدفعنا الى اعاقه سير هذه المناقشة سوى أنكم قد أبلغتمونا توا بأن المدير العام يتعين عليه أن يعود الى فيينا عصر غد يجد وفدى من الصعب عليه تماما أن يوافق على اقتراحكم . اننا نؤمن بأن مسألة الفصل العنصرى مسألة بالغة الأهمية . ففي هذه اللحظات بالذات يموت الناس في جنوب افريقيا ، على الأقل ستة يموتون كل يوم . لهذا نجد من العسير تماما أن نقبل قطع هذه المناقشة في هذا الوقت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لذلك سألت عما اذا كانت الجمعية العامة تعترض على أن نعطي الكلمة للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية غدا وطس وجه التحديد الساعة ١٠ / ٣٠ صباحا لعرض تقريره والأمر لن يستغرق سوى ١٥ أو ٢٠ دقيقة . وبعد ذلك مباشرة يمكننا أن نستأنف مناقشاتنا بشأن مسألة الفصل العنصرى .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا أريد أن أعطل هذه المناقشة . حيث انكم قلتم أن المسألة لن تستغرق سوى ١٥ دقيقة ، فيمكننا أن نوافق على اقتراحكم ، سيدي الرئيس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل موزامبيق على تعاونه .

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/40/22 و A/40.2-4)
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الالعاب الرياضية (A/40/36)
- (ج) تقرير الامن العام (A/40/780)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/40/605)

السيد راماساى (مدفئقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : خلال

العام الطاهى تم الوصول الى مرحلة جديدة فى تعبئة ونضال شعب جنوب افريقيا القهسور وجميع اعداء الفصل العنصرى الذين زاد اصرارهم على القضاء على ذلك النظام الشرير هنا مجتمع موحد غير عرقى فى جنوب افريقيا . ولا تزال سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة بريتوريا تثير قلق المجتمع الدولى بأسره . وقد شرح السفير ظاريا رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى يوم ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ بالتفصيل تطورات الحالة منذ عرضت على الدورة السابقة للجمعية العامة . ومع هذا ، نرى انه من الاهمية بمكان أن نؤكد على النقاط التالية .

اتسم العام الطاهى بزيادة القمع الذى تمارسه قوات الشرطة التابعة لنظام بريتوريا العنصرى : زيادة فى اعمال القبض الجماعى التعسفى التي يخضعها احتجاجا لوقت قصير محدد ينتهى بالقتل ؛ نشر قوات الجيش فى داخل المدن وحولها ؛ اضطهاد وتعذيب ، يخاصب سياسة البانتوستانات نقل اجبارى للسكان وسيطرة عليهم ؛ القيام باصلاحات دستورية مزعومة وانشاء ثلاثة مجالس مع اغفال السكان السود ؛ اعلان حالة الطوارئ ، منح قوات الشرطة سلطات استثنائية ؛ اعمال عدوان وزعزعة استقرار ضد بلدان افريقية مجاورة . ونظام بريتوريا ، ان يحاول تبرير أفعاله أمام الرأى الدولى ، يزيد من مناوراته السياسية فى سعيه الى الاصلاح المزعوم للفصل العنصرى بالغاء بعض القوانين التمييزية ، بينما يعيد تأكيد تمسكه بالفصل العنصرى ورفضه لفكرة منح حقوق سياسية للسود .

وجنبا الى جنب مع هذا ، اتسم العام الطافي ايضا باستمرار وتكثيف الكفاح المسلح لمقاومة الفصل العنصرى ، والكفاح المسلح السرى ، والمقاومة من جانب العمال والطسلاب والمنظمات والمؤسسات الدينية .

وهذا كله يؤكد لنا ان نظام الفصل العنصرى لم ينجح في القضاء على روح المقاومة لدى السكان السود في جنوب افريقيا او على عزمهم . ومن ثم فان التقدير الدولى للمقاومة البطولية لشعب جنوب افريقيا واستنكار نظام الفصل العنصرى زاد من قوة التضامن العالمى مع الكفاح التحررى في جنوب افريقيا .

وقد حث مجلس الامن في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) الدول الاعضاء على فرض جزاءات اقتصادية محددة على جنوب افريقيا .

واتخذت البلدان الغربية تدابير اقتصادية هامة لعزل نظام الفصل العنصرى وتأييد الكفاح المشروع الذى يقوم به شعب جنوب افريقيا المضطهد . واعتد المؤتمر الوزارى الاقليمى بشأن الامن ونزع السلاح والتنمية في افريقيا في برنامج تدابير ترمي الى اجبار جنوب افريقيا على التخلي عن سياستها الخاصة بالقمع الداخلى والفصل العنصرى . وذكر هذه الحقائق يد فعني الى التأكيد على النقاط التالية .

تقع المسؤولية الكاملة عن هذه الحالة السائدة على حكومة جنوب افريقيا العنصرية . والاصلاحات المزعومة التى تفرضها حكومة بريتوريا وتدعولها هي ببساطة مناورات ترمي الى اداة الفصل العنصرى ، بينما هدفنا هو القضاء على جميع صوره واشكاله .

وقد اتخذ عدد من البلدان تدابير لها طابع الجزاءات ضد جنوب افريقيا ، ومدفشر ترحب بذلك ان يتحقق . الا اننا لانزال نرى ان الجزاءات لا يمكنها القضاء على الفصل العنصرى وان كانت تساعد على الاسراع في القضاء عليه . وينبغي الا يكون عدم اتخاذ قرار بفرض جزاءات طزمة ذريعة لاعفاء بلدان معينة من اتخاذ تدابير عسكرية . فجميع البلدان ملزمة بان تؤدى دورها في فرض جزاءات على جنوب افريقيا وفقا لموارد ها .

وأود ان اذكر بمقطع من الخطاب الذى ادلى به الاسقف ديزموند توتو في يوم ٢٨

تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ في اللجنة السياسية الخاصة ، لقد قال مايلي :

" وفي المرحلة الحالية من الفصل العنصرى ، جرت محاولة لخداعنا بلغة الاصلاح ، والطبع لا يمكن اصلاح الفصل العنصرى ، ولكن لابد من تفكيكه " (A/SPC/40/PV.15 ، ص ٧٠)

" وختاماً ، اود ان اقول ان الرياح تهب الان على جنوب افريقيا كلها . والتغيير امر محتوم ، لاننا نشهد ثورة حقيقية تشترك فيها جميع الفئات الاجتماعية في جنوب افريقيا وحتى يتحقق هذا ، يجب علينا ان نؤيد جميع التدابير الرامية الى انهاء الفصل العنصرى . والتالى ، نؤيد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصرى اى : الاعتراف بشروعية كفاح شعب جنوب افريقيا :
 " من اجل القضاء على الفصل العنصرى واقامة مجتمع ديمقراطى يتمتع فيه شعب جنوب افريقيا بكامله بالحقوق السياسية الكاملة والمتساوية بصرف النظر عن العرق او اللون او العقيدة . . . " (A/40/22 ، الفقرة ٣٦٤) .
 ونؤيد الاعتراف بشروعية كفاح شعب جنوب افريقيا ، تحت قيادة حركتي تحرره الوطنى وصفة خاصة المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا ؛ والقضاء على الفصل العنصرى ، واقامة مجتمع ديمقراطى يتمكن فيه جميع سكان جنوب افريقيا من التمتع على قدم المساواة بجميع الحقوق السياسية وضر السياسية والاشترار بحرية في تقرير مصيرهم ؛ ورفض الاصلاحات المزعومة لنظام الفصل العنصرى وللشاركة في السلطة ؛ ورفض اية ترتيبات لا ترمي الى القضاء الكامل على الفصل العنصرى ؛ والافراج عن جميع السجناء السياسيين وانهاء القمع وفرض حظر على توريد السلاح والنفط وفرض جزاءات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا ؛ ومقاطعة الانشطة الرياضية والثقافية وضرها ؛ وساعدة وتأييد شعب جنوب افريقيا المقهور وحركتي تحرره الوطنى .
 وختاماً نود ان نشكر اللجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصرى وحقبة خاصة رئيسها على عطيتها .

السيد بابا جورجى (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ظلت سياسة الفصل العنصرى التى يتبعها نظام جنوب افريقيا محل مناقشة فى الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ . واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة مقررات وقرارات عديدة السياسة الوحشية التى يتبعها النظام العنصرى لأقلية برهوتوريا البمضا . ومع هذا تشهر الحقائق العديدة المذكورة فى التقارير المقدمة الى الجمعية - وصفا خاصة فى البيانات التى ادلى بها رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ومثلو البلدان الافريقية المختلفة - الى أن فاشستي برهوتوريا يواصلون سياستهم البغيضة للفصل العنصرى باستخدام العنف والارهاب والقمع والاستغلال ضد السكان السود . ان نظام برهوتوريا العنصرى يمارس سياسة تتميز عنصرى تصل الى حد نظام تطرسه الدولة تحرم بموجبها السكان السود من اهم حقوقهم الانسانية .

واليوم تتابع كل البلدان والشعوب التقدمية في العالم باستياء شديد الأحداث الجارية في جنوب افريقيا حيث ترتكب مذبحة حقيقية ضد السكان السود . ويعلو صوت الاحتجاج منددا بنظام بريتوريا العنصرى الذى يقتل ويسجن ويعذب السكان السود الأبرياء الذين هم الآباء الحقيقيون لجنوب افريقيا . وما برح نظام بريتوريا لعدة سنوات حتى الآن يمارس سياسة البانتوستانات الاجرامية التي تستهدف تجريد السكان الأفارقة من جنسيتهم . فالآن طفحت الكراهية التي ظلت تتراكم في قلوب شعب آزانيا الذي عقد العزم على الاطاحة بنظام الفصل العنصرى اللانسانى . وحالة الطوارئ التي فرضت في تموز/يوليه من هذا العام في ٣٦ منطقة من البلد برغم أنها لفترة قصيرة، لم تشدد فحسب، بل وامتدت لتشمل جنوب افريقيا بأسرها . وبالرغم من اللجوء للبطش والارهاب على نطاق أوسع لم تعد الحالة الى وضعها الطبيعي كما تنبأ نظام بريتوريا الذي ما زال يواصل سياسته بمنعاً متعدياً المجتمع الدولي .

وفي ظل هذه الظروف ، خرج شعب آزانيا في مسيرات احتجاج ومظاهرات ضخمة واشتبك في قتال دموى ، وكل ذلك يشكل حركة ثورية مناهضة للعنصرية والامبريالية تخوض غمارها الجماهير العريضة من السكان السود . وقد حظيت هذه الحركة بدعم الشعوب الافريقية الأخرى . وبذا لم تعد حركة شعب آزانيا وحده بل حركة كفاح الشعوب الافريقية جميعا في سبيل تحريرها الوطنى والاجتماعى من الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية . وهو نفس الكفاح الذى تشنه الشعوب الأخرى في العالم في سبيل الحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعى الحقيقى .

فالشعوب الافريقية ، أسوة بشعوب العالم كله ، تعارض وتدين بسخط شديد نظام الآلية البيضاء العنصرى والشركات عبر الوطنية التي تسلب ثروات الشعب الآزاني . وتدين الدول الامبريالية ، والامبريالية الأمريكية بشكل خاص ، التي تدعم وتساعد نظام بريتوريا وترفض تطبيق الجزاءات الاقتصادية على ذلك النظام .

وهي تدين في الوقت نفسه الصهاينة الاسرائيليين الذين يتعاونون بصورة وثيقة مع نظام بريتوريا العنصرى .

والشعب الالباني ، شأنه شأن الشعوب والدول التقدمية التي تقف الى جانب شعب آزانيا المحب للحرية ، قد أيّد بدوره دوما الشعوب والدول الافريقية تأييدا حازما في كفاحها في سبيل الحرية والاستقلال وضد القمع والاذلال وضد النظام العنصرى وسادته الامبرياليين .

وقد قال الزعيم الخالد للشعب الالباني الرفيق أنور خوجه :

" لقد رحّب الشعب الالباني وحكومته بالكفاح العادل الذى تشنه الشعوب الافريقية من أجل القضاء على الاستعمار والعنصرية واستئصالها من قارة افريقيا ، وأيد جهود الشعوب والبلدان الافريقية المحبة للسلام في مواجهة السياسات والأنشطة الامبريالية العدوانية والأنشطة التخريبية التي يمارسها الاستعمار الجديد " . ان الكفاح الذى يشنه شعب جنوب افريقيا اليوم ضد نظام الفصل العنصرى البغيض ليس صراعا بين الأعراق كما تزعم الدعاية البورجوازية ، فهو صراع اجتماعي تتواجه فيه القوى الاجتماعية المتعادية : شعب آزانيا على جانب ، والعنصرية ، وهي وليدة الرأسمالية ، على الجانب الآخر .

ولهذا السبب تروج الامبريالية الأمريكية وامبريالية غيرها من الدول للإصلاحات المزعومة باعتبارها السبيل الوحيد في زعمها لحل المشاكل العرقية في جنوب افريقيا . لقد تشاطر وفد البانيا دوما الآراء والمواقف الحازمة التي أعرب عنها ممثلو البلدان الافريقية وغيرها في تنديدهم بالقوى السياسية لنظام بوتا وفرضها ما سمي بال دستور الجديد والاصلاحات الجديدة وغير ذلك من الأعمال التي قام بها ذلك النظام بغية ادامة الفصل العنصرى .

تتجلى عنصرية بريتوريا في سياستها الخارجية أيضا . فهي تواصل احتلال ناميبيا باضطهاد شعب ذلك البلد واستغلاله واستنزاف موارده الطبيعية . وتقوم بأعمال عنصرية متواصلة ضد البلدان الافريقية المجاورة ما يشكل خطرا متزايدا على حريتها واستقلالها . إلا أن ذلك النظام العنصرى ما كان له أن يجرؤ على التصرف بهذه الطريقة لولا دعم الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الامبريالية ومساعدتها المتعددة الجوانب .

يرى وفد البانيا أنه من المتعين أن نوضح أن هذا النظام الفاشي يستغل الحالة الناشئة عن التنافس على الهيمنة في القارة الافريقية بين الدولتين العظميين الامبرياليين الرئيسيتين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في تنفيذ السياسة التي يتبعها داخل البلد وخارجه . ومن جانبهم ، يحاول الامبرياليون الاشتراكيون السوفيات الاستفادة من الحالة الحرجة المتوترة السائدة في منطقة الجنوب الافريقي بهدف توسيع نفوذهم الامبريالي ومدّه ليشمل تلك المنطقة .

ان شعبي آزانيا وناميبيا وشعوب سائر البلدان الافريقية ، لم تقبل قط العنصرية والفصل العنصري وهو أشنع صورها . وتبين مقاومة السود والوطنيين العنيدة في آزانيا وناميبيا أنهم مضمون على التخلص من نير العنصرية والاستعمار الجديد .

وهذا هو السبب الذي يجعل هذا الكفاح يحظى بالتأييد الحازم من جانب البلدان والشعوب التقدمية في العالم كله .

ويؤكد وفد البانيا مرة أخرى أن البانيا ، حكومة وشعبا ، ستعارض بحزم أي نوع من التمييز العنصري والقومي وتدين بقوة سياسة الفصل العنصري البغيضة التي يتبعها نظام بريتوريا العنصري ونحن مقتنعون بأن كفاح شعبي آزانيا وناميبيا سيتوج بالنصر * .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : تحقق الانتصار العظيم على قوى العدوان والفاشية وأنشئت الأمم المتحدة منذ أربعين عاما . وتضمن ميثاق الأمم المتحدة ، بين أهم مقاصده ، تنظيم التعاون الدولي في مجال احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية لكل البشر بغير تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين .

فقد جعل تدبير المعتقل الرئيسي للعنصرية الفاشية في أوروبا آنئذ من حق شعوب العالم أن تتطلع الى القضاء على العنصرية في جميع أنحاء العالم باعتبارها ظاهرة بشعة لا يجب أن يكون لها بقا في الحضارة الانسانية المعاصرة .

* تولت الرئاسة نائبة الرئيس ، السيدة كاسترو دي باريسش (كوستاريكا) .

غير أن ذلك لم يتحقق . فالعنصرية والتمييز العنصري لا يزالان موجودين في مختلف بقاع العالم ، يسمان المناخ الدولي ويشكلان مصدرا مستمرا للخطر على حرية واستقلال الشعوب .

وأفزع أشكال العنصرية الفصل العنصري الذي يمارس في جنوب افريقيا حيث رفعت العنصرية الى مرتبة المبدأ المؤسسي والسياسة الحكومية في ذلك البلد . فالفصل العنصري في جنوب افريقيا اهدار لكل حقوق وحرية الاغلبية الساحقة من سكان ذلك البلد . وقد حوّل البلد كله الى سجن كبير تحرم فيه الملايين من السود والملونين من حريتها ، ويمكن فيه ، استنادا الى التشريعات العنصرية ، الزج بأي افريقي في السجن بغير محاكمة أو تحقيق أو توجيه أي اتهام . ففي جنوب افريقيا في الوقت الراهن ما يربو على مائتي ألف سجن ، وهو عدد يزداد كل يوم ، ان يستغل العنصريون اهدار الحريات المدنية والسياسية للسكان الأصليين في جنوب افريقيا ليمارسوا أفزع ألوان الاستغلال الاقتصادي وحرمان الاغلبية السوداء من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية .

والنظام الاجتماعي والسياسي في جنوب افريقيا بأسره ، يضمن وضعاً متميزاً للأقلية البيضاء الحاكمة ، بينما يعيش الملايين من الأفارقة السود محرومين من حقوقهم ويعانون من الفقر . ان الملايين من السكان في جنوب افريقيا يطالبون بأن يعاملوا كبشر ليتسنى لهم أن يعيشوا في بلد هم دون أن يتعرضوا للاهانة والتمييز ، وهم يطالبون بالقضاء على الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهينة التي أقامها النظام العنصري القمعي .

وفي الآونة الأخيرة ، تميزت حركة التحرر في ذلك البلد ، بأنها لم تقم على النشاط الفردي وانما من خلال المظاهرات الشعبية التي ضمت عشرات الآلاف من الأفراد . ولا بد من أن نوضح هنا أن كفاح الشعب الأصلي في ذلك البلد قد بلغ مرحلة نوعية جديدة مختلفة في سبيل الحرية . فهذا البلد تعصف به الصراعات الداخلية السياسية القمعية . ولهذه الأسباب ، خلصت اللجنة السياسية الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بحق في تقريرها (A/40/22) الى أن كفاح الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وجميع معارضي الفصل العنصري في ذلك البلد ، قد وصل بصفة عامة الى مستوى التعبئة الوطنية . وكان رد سلطات جنوب افريقيا على هذه المطالب الطبيعية المشروعة هو عمليات القمع واسعة النطاق واطلاق النار على أفراد الشعب المسالمين والارهاب الدموي . ويواجه المتظاهرون العزل قوات الجيش المسلحة وشرطة الطوارئ الضخمة . وخلال الأشهر القليلة الماضية ، قتل نظام الفصل العنصري أكثر من ٧٠٠ شخص . وعلى أساس الاتهام الباطل بجريمة خيانة الدولة ، اعتقل زعماء المنظمات الديمقراطية الشعبية . والحقيقة أن هناك حرباً تشن ضد الأقلية العظمى من الشعب في جنوب افريقيا ، التي هبت تعارض نظام الفصل العنصري الاجرامي .

لقد أثارت أعمال العنصريين سخط العالم بأسره وادانته لهم . ولقد أدانته الأمم المتحدة مرارا منذ زمن طويل باعتباره جريمة ضد الانسانية وتهديدا للسلم الدولي . ولأكثر من خمسة وعشرين عاما ، ما برحت الجمعية العامة ومجلس الأمن يطالبان سلطات بريتوريا بأن تضح حدا لسياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري . وأخيرا في تمسوز/ يوليه من هذا العام ، فان مجلس الأمن أدان بقوة مرة أخرى ، نظام الفصل العنصري

وأعمال الاعتقال الجماعي وعمليات القتل التي يرتكبها العنصريون ، وطالب باطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين وأعلن أنه لن يتسنى التوصل الى حل لمشكلة جنوب افريقيا الا بالقضاء التام على الفصل العنصرى وانشاء مجتمع حر ديمقراطي موحد في جنوب افريقيا على أساس حق الانتخاب الحر للجميع .

فكيف كانت استجابة العنصريين لنداءات الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة ؟ ان حكومة جنوب افريقيا لم تبد أى ميل على الاطلاق للاقتتال لصوت الأمم المتحدة ، صوت الألبية العظمى من دبل العالم ، وانما قامت بتصعيد أعمال القمع في داخل البلد وتوسعت في أعمالها العدوانية ضد البلدان الافريقية المستقلة المجاورة . ان العنصرية والعدوان صنوان لا ينفصلان ، ولقد تأكد ذلك بحكم التاريخ الماضي والأحداث المعاصرة . والفصل العنصرى ، ليس فقط سياسة لانسانية تتعارض مع المبادئ الأساسية للأخلاق والانسانية ، ولكنها تمثل تهديدا حقيقيا للسلم في افريقيا وللأمن الدولي ككل .

ان المغامرات العسكرية من السطات الأصيلة لنظام جنوب افريقيا . وفي مواجهة المقاومة الصلبة ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا والكفاح التحررى المتعاقد لشعب ناميبيا ، يسعى حكام بريتوريا الى مخرج من خلال العدوان الخارجى . وعلى مدى العقد الماضى ، أصبح الجنوب الافريقى مسرحا للصراعات المسلحة المستمرة نتيجة للأعمال العدوانية التي يشنها النظام العنصرى . وتشن الآلية العسكرية في جنوب افريقيا حربا لا تنتهى ضد جمهورية أنغولا الشعبية . وفي أيلول / سبتمبر من هذا العام ، دخلت كتائب من قوات جنوب افريقيا أراضي أنغولا مرة أخرى وقصفت بعض المناطق في هذا البلد تبعد أكثر من ٢٠٠ كيلومتر من حدود جنوب افريقيا . ومرة أخرى ، تدور رحى الحرب الاستعمارية على الأراضي الأنغولية . وكذلك ، تواصل العصابات المسلحة القيام بأعمالها في دولتي خط المواجهة الأخرين ، وهما بوتسوانا وليسوتو . ويجرى تنظيم أعمال العصابات أيضا ضد موزامبيق ، وترتكب الأعمال الارهابية والتخريبية ضد أحدث دولة مستقلة في افريقيا وهي زيمبابوى . ومازال الاحتلال الاستعمارى لناميبيا يشكل تهديدا خطيرا للبلدان المستقلة في افريقيا . ولم تكف جنوب افريقيا

بتروسيخ جذور العنصرية في ناميبيا واستغلالها بلا هوادة ، بل انها تستخدم اقليم ناميبيا كقاعدة للعدوان على انغولا وغيرها من دول خط المواجهة .

ومن خلال نشر العنف والارهاب في جنوب افريقيا وناميبيا والأراضي المحتلة في الدول الافريقية المستقلة ، يسبب النظام العنصرى في جنوب افريقيا معاناة لا توصف للملايين من الأبرياء . لقد أتاحت بعثة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الى أنغولا وزامبيا وتنزانيا ، صورة واضحة للمعاناة الهائلة والظروف المعيشية التي لا تحتمل التي يعيش في ظلها الآلاف من النساء والأطفال والمسنين في مخيمات اللاجئين نتيجة للغزو وأعمال العدوان المتكررة من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا وسياسة القمع التي يتبعها هذا النظام في داخل جنوب افريقيا وناميبيا .

ان قائمة جرائم نظام الفصل العنصرى طويلة جدا بحيث أن مجرد ذكرها يستغرق وقتا طويلا جدا . وفي محاولة يائسة لانقاذ نظام الفصل العنصرى من مصيره المحتوم ، تقوم بريتوريا بمناورات سياسية داخلية ترمي الى اضعاف حركات التحرر في جنوب افريقيا وتمزيقها . ومع ذلك ، فان الاصلاحات الدستورية المزعومة التي أفاضت في الكلام عنها سلطات جنوب افريقيا ، فضلا عن حكومات بعض البلدان الغربية وأجهزة الاعلام فيها ، لم تعد أن تكون نسخة جديدة من السياسة القديمة للفصل العنصرى . ويعتقد الوفد السوفياتي ان كفاح الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا وناميبيا ضد الطغيان العنصرى يتطلب الدعم الشامل ، ويطالب بأن تتخذ الأمم المتحدة التدابير الفعالة على الفور وفقا لميثاقها والالتزامات الرسمية ازاء هذا الميثاق .

وفي العام المقبل ، سيكون قد انقضى أربعون عاما على بدء الأمم المتحدة النظر في مشكلة العنصرية في جنوب افريقيا . ويتعين علينا أن نذكر بصفة خاصة ذلك العمل الجاد الذى قامت به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لتعبئة الجهود الدولية للكفاح ضد الفصل العنصرى ، وهي اللجنة التي يرأسها حاليا السفير فاربا ، ممثل نيجيريا الدائم لدى الأمم المتحدة .

وما كان باستطاعة سلطات جنوب افريقيا أن تغفل الرأي العام العالمي بهذه العجرفة ، لولم تكن على ثقة من الدعم الحقيقي من جانب مؤيديها وحمايتها الأقوياء في الغرب ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية . ومن ثم ، فهم يحولون دون أن تطبق على جنوب افريقيا الجزاءات الشاملة والفعالة التي أوردتها بوضوح ميثاق الأمم المتحدة .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ورغم ان واشنطن توقع على نطاق واسع جزاءاتها الخاصة وتستخدم كل أنواع التدابير التمييزية ضد الدول التي لا تروقها سياساتها ، تظل على غير استعداد لأن ترفع اصبعها واحدة ضد النظام العنصرى الذى يدان كل يوم باعتباره معاديا للشعوب والانسانية .
وفضلا عن ذلك ، تساق الحجة القائلة بأن الجزاءات ضد جنوب افريقيا سوف تضر بجيرانها ، وعندما ترفض تلك البلدان ذاتها مثل هذه الحجة ، يؤكد مثلو الدول الغربية أن الجزاءات اذا فرضت ستضر بمسكان جنوب افريقيا أنفسهم رغم أن السكان الأصليين في ذلك البلد هم الذين يطالبون بفرض الجزاءات بأسرع ما يمكن .

كل ذلك يبدو من قبيل النفاق ، شأنه شأن الاتهامات التي يوجهها البعض الى بريتوريا اخذا عليها لجوءها الى " العنف غير الضرورى " ، والنصح الذى يزجى اليها بأن تصلح الفصل العنصرى على نحو أو آخر . وكل هذه ليست الا محاولات للتعمية عما تتحمل به تلك البلدان من مسؤولية عن الجرائم التي يرتكبها ذلك النظام الذى لم يبق حتى يومنا هذا الا بفضل التأييد و " الارتباط البناء " الذى يلقاه من أصدقائه في الغرب .

والاتحاد السوفياتي ، انطلاقا من سياسته الخارجية التي تستند الى مبادئ ترمي الى القضاء الكامل على الاستعمار والعنصرية بكل أشكالهما وأوجههما يدين بقوة النظام العنصرى في بريتوريا الذى ينتهج سياسة العدوان وارهاب الدولة في جنوب القارة كلها . كما يدين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على نحو قاطع أعمال القمع الجماعي التي يقوم بها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، ويطالب بالوقف الفورى للارهاب الذى يمارس ضد الشعب الافريقي في ذلك البلد ، ويطالب أيضا باطلاق سراح المحاربين الشجعان الذين يكافحون من أجل الحرية ، واطلاق سراح نلسون مانديلا والالاف من المحتجزين السياسيين الآخرين .

لا بد أن تتوافر حرية العمل للمؤتمر الوطني الافريقي وكل المنظمات التي تريد أن تنشئ في جنوب افريقيا مجتمعا موحدًا وديمقراطيا . ويعرب الشعب السوفياتي عن تضامنهم مع الكفاح ضد الفصل العنصرى ، والتفرقة العنصرية والتمييز العنصرى ، وضد كل أشكال القمع والاستغلال للشعب الافريقي في جنوب افريقيا .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

لقد كان الاتحاد السوفياتي هو الذي دعا الى أن تعتمد الأمم المتحدة اتفاقية دولية للقضاء على جريمة الفصل العنصرى وانزال العقوبة بمن يرتكبونها . وكان من أوائل الدول التي صدقت على تلك الاتفاقية .

فلدنا يؤيد مطالب البلدان الافريقية وغيرها من البلدان غير المنحازة ، كما يؤيد أيضا النداء الذى وجهته الجمعية العامة الى مجلس الأمن لغرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا اعمالا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك فرض حظر على تصدير النفط ومشتقاته .

ان مقررات الأمم المتحدة فيما يتعلق بسياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها سلطات جنوب افريقيا ، تستهدف تقديم الدعم المعنوى والمادى الشامل للشعوب المناضلة ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى سعيا الى تحررها الوطنى . وانسجاما مع هذه المقررات ، واصل الاتحاد السوفياتي ، وسوف يواصل تقديم كل دعم ممكن لحركات التحرر الوطنى في الجنوب الافريقي . فهذا الموقف المعادى للاستعمار والعنصرية الذى يتخذه الاتحاد السوفياتي كان دائما ولا يزال موقفا صلبا ومتسقا .

ان الاتحاد السوفياتي لعلى يقين من أن السنة التي يحتفل بها بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يجب أن تشهد عملا حاسما يرمي الى القضاء على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى الى الأبد .

السيد جودى (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى ، تدعى

الجمعية العامة لبحث السياسة العنصرية التي ينتهجها الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . فهذا النظام اللانسانى الذى اعتبر جريمة ضد الانسانية ما زال قائما في جنوب افريقيا ، متسببا في كل يوم يمر في المزيد من الضحايا والمخاطر التي تتهدد السلم والاستقرار الاقليمى والدولىين . فأصحاب ذلك النظام باتوا يتسكون بامتيازاتهم أكثر من أى وقت مضى ويتجاهلون ادانة الرأى العام الدولى لسياستهم العنصرية .

وتشدد هم هذا ناجم من عجز المجتمع الدولى عن اعتماد تدابير فعالة ضد نظام الفصل العنصرى البغيض ومركز على التأييد الذى تقدمه بعض الدول لذلك النظام .

ان الأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا وشعب ناميبيا وشعوب المنطقة ، لا سيما شعوب الدول الموجودة في خط المواجهة ، تتحمل تضحيات كبرى من أجل الحرية والكرامة والاستقرار . وما زال الجنوب الافريقي مسرحا لتوترات وانتفاضات كبيرة يسببها أساسا نظام الفصل العنصرى .

وجنبا الى جنب مع قمع الأغلبية الافريقية داخل جنوب افريقيا يستمر الاحتلال الاستعماري لناميبيا . ويتصاعد العدوان على الدول المجاورة لجنوب افريقيا . ففي ذلك الجزء من العالم ، يتعرض عدد من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الأساسية التي يقوم عليها التضامن والأخوة بين البشر لانتهاك خطير من جراء صلف وجشع أقلية حريصة على امتيازاتها . كما تتعرض للانتهاك المستمر أيضا ، من جانب نظام الفصل العنصرى مبادئ المساواة في الحقوق ، وحق تقرير الشعوب في تقرير مصيرها وعدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال والسيادة السياسية لجميع الدول ، فالعنصرية والتمييز العنصرى والعدوان والتدخل وزعزعة الاستقرار والاستعمار تآلت سمات ملازمة لنظام بريتوريا .

في الداخل يئس النظام بعيدا عن التحلي بأية مرونة . فالعنصرية سمة الحياة اليومية في ناله ، والأغلبية محرومة من المشاركة في الحكم ، وعرضة للقتل والذبح وهما السر الوحيد للنظام على مآلها المشروعة . وعلى مدى الأشهر الاثني عشر الماضية ، قتل أكثر من . . . شخص ، وجرح واعتقل بشكل تعسفي أو اعتقل دون محاكمة عشرات الآلاف الآخرين . وقد شمل الاعتقال آلاف النساء والأطفال وزعماء النقابات ورجال الدين والعمال لمجرد أنهم تجرأوا على المطالبة بالعدالة والمساواة .

وما زال كثيرون يموتون في السجون ، كما يتعرض المحتجزون للتعذيب كل يوم في جنوب افريقيا ، في حين تكثر عمليات الاختفاء وتحارب الاجتماعات . وقد أخضعت الصحافة التي تنوء بالفعل تحت قيود صارمة ، لرقابة أعتى وأشد من ذي قبل .

ويندر أن يمضي يوم واحد دون أن يسمع المجتمع الدولي عن جرائم قتل ترتكبها شرارة جنوب افريقيا بطرق وحشية ضد المعارضين المسالمين للفصل العنصرى . ويندر أن

يضي يوم واحد دون أن يتعرض المكافحون من أجل الحرية والطلاب والنقابيون بل والزعماء
الدينيون لأعمال القمع الرهيبة .
أما سياسة البانتوستانات ، والترحيل الاجباري للسكان ، ومراقبة انتقالات الناس
في ظل قوانين لا انسانية وقوانين تصاريح المرور المشينة فما زالت مطبقة جنبا الى جنب مع
البطش المتواصل بالسكان الأفارقة الذين يزدادون فقرا وعوزا .

ان العذابح التي ارتكبت في كروس رودز في شهر شباط / فبراير من هذا العام ، ما زالت ماثلة في الأذهان . وهي لا ترمز الى المعارضة التي يبديها سكان البلدان الافريقية بكل تصميم ازاء سياسة البانتوستانات والنقل الاجباري فحسب ، بل وترمز أيضا الى تصميم سكان تلك البلدان والأغلبية السوداء ككل على وضع نهاية لتلك السياسة ، حتى ان اقتضى الأمر تقديم أغلى التضحيات . ان هذا التصميم الذي يتجلى في المقاومة البطولية ضد شرطة جنوب افريقيا وجيشها ، رغم ما أضفته عليهما حالة الطوارئ التي فرضها النظام العنصرى يوم ٢١ تموز / يولييه من حصانة وسلطات استثنائية يوضح للذين ما زالت تساورهم بعض الشكوك ازاء مصير نظام الفصل العنصرى البغيض أن مآله الفشل ، ولا بد أن يزول ، ان عاجلا أو آجلا ، مهما تعددت أو اتسعت الاصلاحات التي قد تدخل عليه .

فلا يمكن للاصلاحات الدستورية المزعومة التي تقوم على مبدأ التفرقة العنصرية ، أو لحالة الطوارئ أن تضمن أى شكل من أشكال الاستقرار لنظام الفصل العنصرى . وانشاء البرلمان ذى المجالس الثلاثة ليس الا ظاهرة من ظواهر نظرية التفرقة العنصرية . وقد رفض في جنوب افريقيا وأدين بقوة من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل .

ان حالة الطوارئ ، رغم تعدد وسائل القمع التي وفرتها للقوات العنصرية ، لم تؤد الى استتباب السلام أو عودة ما يسميه النظام العنصرى بالقانون والنظام ، بل على العكس من ذلك ، أدت الى امتداد الثورة الى كل مكان ، وأثارت الاستنكار الدولي والادانة من جانب الأغلبية الساحقة من الحكومات . وهي تعتبر أيضا تدبيرا يفصح عن مدى الذعر والهلع الذى انتاب نظام الفصل العنصرى ويعرّى عجز ذلك النظام عن تدبير التغييرات الجذرية الجارية في جنوب افريقيا بأى قدر من التعقل .

ويعبر الخطاب الذى ألقاه بوتا العنصرى يوم ١٥ آب / أغسطس خير تعبير ليس فقط عن عزم بريتوريا على تجاهل النداءات الملحة من المجتمع الدولي من أجل إلغاء نظام الفصل العنصرى ، بل أيضا وقبل كل شيء تصميمها على مواصلة سياستها لقمع وقهر الأغلبية الافريقية وزيادة تعزيز تلك السياسة . ونأمل في أن تكون البلدان التي ما زالت تعتقد أنه بالوسع اصلاح نظام الفصل العنصرى قد فطنت أخيرا الى مغزى الرسالة الصادرة عن بريتوريا .

ان الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية ، والحل الوحيد لاعادة السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي يكمن في القضاء التام على هذا النظام البغيض . وهذا هو الشرط الضرورى لاقامة مجتمع متعدد الأعراق تسوده الديمقراطية والعدالة في جنوب افريقيا . كما أن هذا هو السبيل الوحيد في الواقع لوقف أعمال الغزو والهجمات التي تشنها جنوب افريقيا على البلدان المجاورة المستقلة ، ووقف تدابير زعزعة الاستقرار التي تنفذها بشكل مباشر ، أو باستخدام المرتزقة ضد السيادة والسلامة الاقليمية للدول المجاورة .

وكما ذكر في اجتماع القمة الحادى والثلاثين لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية الذى عقد في شهر تموز/يوليه ، وفي المؤتمر الوزارى لبلدان عدم الانحياز الذى عقد في لواندا منذ شهر تقريبا ، لن يمكن استئصال الفصل العنصرى الا عن طريق العزل الكامل لجنوب افريقيا وتعزيز المساعدات التي تقدم الى حركات التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة .

ويعتبر فرض الجزاءات الشاملة والالزامية أكثر السبل السلمية الفعالة لتحقيق ذلك . الا أن هناك قلة من البلدان تعارض النضال المسلح والتفجير عن طريق العنف في جنوب افريقيا وناميبيا من ناحية ، وترفض من ناحية أخرى فرض الجزاءات التي تعتبر وسيلة سلمية لاجداث تلك التغييرات . وتدعي تلك البلدان أن فرض الجزاءات من شأنه أن يضر بالأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا وشعب ناميبيا والدول المجاورة . لقد آن الأوان لكي تنضم تلك البلدان الى أغلبية المجتمع الدولي وتساند العزل الكامل لجنوب افريقيا . كما ان الوقت قد حان لكي تكف تلك الدول ذاتها عن استغلال الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا ودول خط المواجهة ، ذلك الاستغلال الذى تمارسه لخدمة مصالحها الأنانية في جنوب افريقيا وناميبيا .

وينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بأسرع ما يمكن باستخدام السلطات التي يملكها بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، فيضطلع بمسؤولياته ويفرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا . ويتعين على جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن ، وخاصة الدول التي ما زالت لها علاقات مع نظام بريتوريا ، أن تهيئ اعتماد تلك الجزاءات وتقدم المساعدات اللازمة لعملية

احداث التغيير الحقيقي الجارية الآن في جنوب افريقيا ، وبذلك يمكن لتلك الدول أن تجنب شعب جنوب افريقيا المزيد من المعاناة والآلام ، وتساعد على التعجيل بعملية الانتقال السريع نحو مجتمع ديمقراطي عادل في جنوب افريقيا وزوغ عصر سلم واستقرار وتعاون فسي الجنوب الافريقي .

السيد فونغاى (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : يحق للمجتمع الدولي الذى احتفل في يوم ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة أن يتطلع الى أن يتحقق قريبا التغلب على العقبات التي ما زالت تحول دون القضاء بشكل قاطع ونهائي على سياسة الفصل العنصرى المشينة الوحشية التي مازال يمارسها نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا . وما يبعث على التشجيع أن الأغلبية الساحقة من رؤساء الدول أو الحكومات وغيرهم من قادة الدول الأعضاء الذين تكلموا في هذه الدورة التاريخية التي نحتفل فيها بالذكرى انشاء منظمنا قد وصموا الفصل العنصرى بشكل حاسم بأنه جريمة في حق ضمير الانسانية وكرامتها . وبالمثل خلال الاحتفال الذى أقيم منذ بضعة أسابيع في مقر هذه المنظمة بالذكرى الثلاثين لصدور ميثاق الحرية لجنوب افريقيا ، والذكرى الخامسة والعشرين لمذابح شاربفيل ، والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الجمعية العامة للاعلان الخاص بفتح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، أتاحت للمجتمع الدولي الفرصة ، مرة أخرى ، لأن يؤكد من جديد مشروعية النضال الصلب الذى يشنه شعب جنوب افريقيا المقهور ، ويشدد على أنه من الضرورى والطح تكثيف المساعدات الشاملة للقضية العادلة التي يناضل من أجلها ذلك الشعب .

ولا بد لنا من أن نشيد بهذه المنظمة لما بذلته من جهود مثابرة لا تكل لصالح القضية العادلة لشعب جنوب افريقيا المقهور ، الذى يخوض نضالا بطوليا تحت القيادة الواعية لحركات تحريره . وللأسف ، ما زالت هناك عقبات يصعب تذليلها فيما يبدو . ولا بد لنا من التسليم بأنه ليس من السهل التغلب عليها . وكما هو معروف تماما ، هناك نظام الفصل العنصرى ذاته بأدواته المرعبة لقمع الأغلبية السوداء والفنون التي يجيدها في شن عمليات العدوان وزعزعة الاستقرار على البلدان المجاورة ذات السيادة ، كما أن أيضا دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول التي تقدم مساعدات غير مشروطة الى نظام الفصل العنصرى .

ان تقرير اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى المطروح حاليا على الجمعية العامة يمدنا بمعلومات بالغة الدلالة عن تصاعد القمع الذى تقوم به بريتوريا ضد الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، والمقاومة المتعاظمة للجماهير المضطهدة ، والتعاون متعدد الأشكال بين النظام الاجرامى وحكومات بعض البلدان الغربية - بما في ذلك ، بالطبع ، تلك التي تدافع عن سياسة الارتباط البنأء - والتضامن والتعاون الدولى القائمين من أجل القضاء على تلك المؤسسة الهمجية واللاانسانية التي وصفت وبحق بأنها تماثل النازية والفاشية ، اللتين احتفل المجتمع الدولى منذ ستة أشهر بالذكرى السنوية الأربعين لاند حارهما .

لقد كان اعلان حالة الطوارئ في ٢١ حزيران /يونيه ١٩٨٥ في ٣٦ مركزا اداريا في جنوب افريقيا ذروة العنف المتصاعد الذى تمارسه بريتوريا ضد الشعب المستعبد والمضطهد في ذلك البلد . ويوضح تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى انه قد :

" احتجز . . . ٢٥ شخص على الأقل من معارضي الفصل العنصرى خلال ستة أسابيع فقط من اعلان تدابير الطوارئ ، كما قتل ما يزيد على ١٤ شخصا بمقتضى تلك التدابير الوحشية . وكان من بين المحتجزين زعماء دينيين ومحامون ومدرسون وطلبة ونقابيون وغيرهم من النشطين سياسيا في مقاومة الفصل العنصرى " . (٨/40/22 ، الفقرة ١٣٠)

ولكن كم عدد من سقطوا ضحايا لتلك الآلة القمعية منذ ذلك الحين ؟ من المؤكد أنه قد سقط العشرات من الموتى والجرحى ، اذا حكمنا بما نراه من المشاهد المؤلمة للقمع الذى تمارسه الشرطة التي عرضها التلفزيون الامريكى خلال الأسبوع الماضى .

وعلاوة على ذلك ، نذكر بأن المجتمع الدولى أدان تلك التدابير التعسفية وطالب بالانهاء الفورى لحالة الطوارئ والافراج الفورى عن الزعماء السود المعتقلين أو المحتجزين والبدء في المفاوضات مع الزعماء الحقيقيين للشعب المضطهد وغير ذلك .

بل واعتمد مجلس الأمن قرارا أدان بشكل قوى كل ما أشرت اليه توا . بيد أنه ، لسوء الحظ ، لم تكثرت بريتوريا لذلك مرة أخرى ، وارتكبت كل تلك الأفعال وهي بمنجاة كاملة من العقاب .

وبالتزام مع الاعتقالات التعسفية والمحاكمات السياسية - أو " محاكمات الخيانة " - بالإضافة الى الاحتجازات السياسية التي ازداد عددها زيادة كبيرة منذ بداية هذا العام ، واصل نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا تطبيق سياساته باصرار فيما يخص اقامة البانتوستانات والترحيل القسرى للسكان والتحكم في تحركات الأغلبية الافريقية ، علاوة على تنفيذ أشد المناورات السياسية خداعا . ونذكر أن من تلك المناورات السياسية مهزلة الاصلاح الدستوري الذي طبق في العام الماضي ، وهو الاصلاح الذي أعلن المجتمع الدولي ، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن ، أنه باطل ولاغ . تلك المناورات السياسية التي كان هدفها المستر خداع الرأي العام العالمي والتهدئة الى حد ما من غضبه وسخطه ، رفضتها الأغلبية الساحقة من السكان السود المضطهدين كما رفضتها حركات التحرير .

وأخيرا أسفر نفاق بريتوريا وخداعها عن وجهه ، وكانت اليد التي ازاحت ذلك النقاب يد بريتوريا ذاتها ، عندما رفض رئيس حكومتها في بيان القاه في مؤتمر حزبه في ١٥ آب/أغسطس مبدأ الاقتراع العام ومنح الحقوق السياسية الى السود في دولة ديمقراطية موحدة غير عنصرية ، ولوح ، بصورة وقحة ، بالعقوبات والانتقام الأشد ضراوة ضد كل من يعارض الفصل العنصرى . وصدد المجتمع الدولي صدمة عنيفة من جراء ذلك . ثم عاد رئيس وزراء جنوب أفريقيا فاعلن في ٣ أيلول /سبتمبر من هذا العام أن السود سيتمكنون عما قريب من الاقتراع العام في نطاق ما أسماه بالدولة الموحدة . وقد استرعى السفير فاربا رئيس اللجنة الخاصة بتأهضة الفصل العنصرى ، نسي البيان الذى القاه في هذه القاعة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٥ ، انتباهنا الى :

(تكلم بالانكليزية)

" ان النظام الجديد الغامض ليس الا محاولة للمحافظة على سيطرة

البيض " . (A/40/PV.51 ، ص ١٩ ، ٢٠٠)

(واصل كلمته بالفرنسية)

ويبدو لنا أن تلك ملاحظة ملائمة بصورة خاصة ومطابقة لمقتضى الحال ينبغي أن يعيها المجتمع الدولي وجميع حركات المقاومة .

وفيما يخص العقوبات الرئيسية التي تعترض طريق القضاء النهائي على ذلك نظام الفصل العنصرى الشيطاني ، تأسف حكومتي لكون بعض البلدان الغربية ، بما في ذلك الدولة التي تدافع عن سياسة الارتباط البناء ، رأت من الملائم أن تواصل سياستها القائمة على التسامح وتقديم المساعدة والتعاون متعدد الجوانب لبريتوريا بدلا من أن تقلع عن ذلك طبقا لما حث عليه المجتمع الدولي مرارا وتكرارا . وتلك هي العقبة الرئيسية التي تواجه كل الجهد التي بذلها المجتمع الدولي حتي الآن لزالة ذلك البلاء .

وبريتوريا على معرفة تامة بأوجه الضعف والقوة لدى البلدان الغربية المتاجرة وبالنسبة لحافائها العسكريين والنوويين ، الذين تشارك شركاتهم عبر الوطنية الضخمة بصورة بشعة في نهب المزارد الطبيعية المادية والموارد البشرية لجنوب افريقيا وناميبيا . وذلك يفسر السبب الذي جعل بريتوريا تجرؤ على تحدى القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن بكل حصانة . لقد ظل قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) الذي فرض حظرا اجباريا على تصدير الاسلحة لبريتوريا حبرا على ورق نظرا لأن بعض البلدان الغربية وغيرها التي صوتت لصالح القرار لم تحترم ذلك الحظر بصورة جادة على الاطلاق . وقد نشرت اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى في تقريرها قائمة بأسماء تلك البلدان التي لها صلات وثيقة رسمية أو خاصة في المجالات السياسية والعسكرية بسلا والنزوية بالنظام العنصرى غير المشروع في جنوب افريقيا . ويجب على المجتمع الدولي

أن يأخذ مأخذ الجد المعلومات المتعلقة بالمعدل الخطر الذي تتطور به حاليا القدرة النووية للنظاميين العنصريين الفاشي والصهيوني ، أي نظامي بريتوريا واسرائيل . وفيما يخص الحظر النفطي ، واجه ذلك الحظر المصير نفسه الذي واجهه الحظر على الاسلحة . فبعثر الدول الغربية التي تحمي بريتوريا وتتمتع بحق النقض ، قد حمت دوما وكلما اقتضت الضرورة ذلك النظام الشيطاني من فرض الجزاءات الالزامية الشاملة عليه إعمالا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وهي الجزاءات التي يتعين على مجلس الأمن أن يطبقها في مثل تلك الحالات .

تلك هي الحلقة المفرقة التي نجد أنفسنا فيها ، والتي من واجبنا أن نسهم في كسرها مهما كلفنا ذلك ، من أجل المصالح العليا للشعب المضطهد في جنوب افريقيا وكذلك من أجل الشعب المستعبد والمغلوب على أمره في ناميبيا . وتحيط حكومة لا وعلما بارتياح أنه منذ بداية هذا العام ، تزايدت الحركات التي تعمل في تضامن مع الشعب الأسود المضطهد في جنوب افريقيا من حيث النطاق والنوعية في مختلف انحاء العالم . وحتى في الولايات المتحدة ذاتها ، قام الرأي العام بممارسة ضغط قوى على الدوائر الحكومية والبرلمانية والمصرفية والجامعات والدوائر الأخرى من أجل ضمان تطبيق مجموعة من الجزاءات الاقتصادية أو غيرها من الجزاءات على بريتوريا .

ان حكومة لا و ، ككل الحكومات والشعوب المحبة للسلام والعدل في مختلف انحاء العالم قد أيدت الاعلان الخاص بالحالة في الجنوب الافريقي الذي نشر بعد المؤتمر الاقليمي على المستوى الوزاري للأمن ونزع السلاح والتنمية في افريقيا الذي عقد في شهر آب/أغسطس من هذا العام في لومي عاصمة توغو . ان على حكومات البلدان التي تؤدي افعالها الى تقديم الحماية والتشجيع لبريتوريا فيما تنتهجه من سياسات لا انسانية ، أن تصني جيدا الى الرأي العام القومي والدولي اللذين يدافعان عن القضية العادلة للشعب المضطهد في جنوب افريقيا .

وكما هو معروف ، لم تكف بريتوريا باضطهاد السود ، وهم أغلبية السكان ، والبطش بهم بوحشية ، حتى جعلتهم مجتمعا غريبا في بلده ، بل أصبح النظام العنصرى يقوم بدور رجل الشرطة الاقليمي وينتهج بلا هوادة ، بتأييد غير مشروط من حماة الغربيين ، سياساته وممارساته التي تقوم على أسلوب ارهاب الدولة ، ضد بلدان خط المواجهة المستقلة ذات السيادة في الجنوب الافريقي كـانغولا وموزامبيق وبوتسوانا وليسوتو . لقد ارتكبت بريتوريا أكثر من مرة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والتخويف ، واستخدمت الحصار الاقتصادي ضد تلك البلدان . ان المجتمع الدولي **يهدد سياسة الحكمة والتمايش السلمي التي تتبناها بحسن نية بلدان خط المواجهة فمسا** يتعلق بنظام بريتوريا . لكن بريتوريا ، كما يعرف الجميع ، تتعامل بأسلوب النفاق ولا تحترم تعهداتها . وهناك عدد كبير من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن يدين من الناحية الشكلية ، حكومة بريتوريا بسبب سياستها العدوانية القائمة على زعزعة استقرار البلدان المجاورة لها في الجنوب الافريقي . وفي أوائل هذا الشهر ، وأثناء احتفال الجمعية العامة في هذه الدورة بالذكرى الأربعين لانشائها ، ارتكبت بريتوريا عملا عدوانيا جديدا على الجزء الجنوبي من انغولا الذي لا تزال قوات جنوب افريقيا تحتله حتى الآن . ومن المعروف جيدا أن قوات بريتوريا تعمل على نحو نشط لزعزعة استقرار انغولا وموزامبيق وقلب النظامين الحاليين فيهما . وعملا على تحقيق هذه الأهداف الاجرامية الشريرة ، لم تتردد بريتوريا في استخدام جميع الوسائل غير المشروعة ، بما في ذلك استخدام عصابة الثورة المضادة باسم **يونيتا** ، لتهديد استقلال انغولا وسيادتها وسلامتها الاقليمية . لقد دوت الادانات الشفوية أكثر من مرة حول جنوب افريقيا ، ولجأت الدول التي تحميها والتي تملك حق النقض الى اتخاذ موقف الممتنع عن التصويت ولكن عندما بات من الضروري أن يفرض مجلس الأمن جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، لم تتردد ، أولم تتردد واحدة منها بالأقل ، في استخدام حق النقض .

وهكذا نرى كيف يمكن لبلاء الفصل العنصرى أن ينجو من سخط المجتمع الدولي ويتجنب تطبيق الفصل السابع من الميثاق . ومع ذلك ، لا ينبغي أن نستسلم لليأس . فحكومة لا والتي تكرر ادانتها القوية لجريمة الفصل العنصرى والمسؤول عن وجوده ، مقتنعة تماما أن النضال البطولي الذى يشنه في الوقت الحاضر الشعبان المضطهدان والمغلوبان على **امرهما** ، في جنوب افريقيا وناميبيا ، تحت القيادة الصممة لحركات التحرر الوطني سوف يفضى ، دون شك ، في المستقبل القريب ، الى نصر مؤزر . ويجب على هذين الشعبين أن يدركا أن شعب لا وحكومتها ، نظرا للعبء الاستعماري الثقيل الذى عانىاه في الماضي ، وادراكا منهما لكلفة النضال العنيد الذى تعين عليهما خوضه لانزعاج الاستقلال الوطني والحرية ، سيفتان دائما الى جوار الشعبين حتى يتحقق النصر النهائي . وينبغي لهما أيضا أن يدركا ان شعب لا وحكومتها يشاركان المجتمع الدولي والشعوب المحبة للسلم والعدالة في جميع انحاء العالم في المطالبة بالافراج الفورى غير المشروط عن القائد الكبير نلسون مانديلا وعن جميع رفاقه في السلاح والمحاربين من أجل الحرية الذين يرزحون حتى الآن ومنذ سنوات عديدة ، بكرامة ورباطة جأش داخل سجون النازيين في جنوب افريقيا . ان شجاعتهم الرائعة وتساميمهم الذى بلغ أوجّه **ووطنيتهم** التي لا مثيل لها تعتبر بلا شك مصدر قوة وتشجيع للمقاتلين الآخرين من أجل الحرية وسوف تنتصر في نهاية الأمر على القوى الشيطانية التي يمثلها الفصل العنصرى والمجموعة الفاشية البيضاء الصغيرة التي تمارس تلك السياسة .

السيد فان دير ستويل (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بين مثل لكسمبرغ في البيان الذى أدلى به بالنيابة عن الدول العشر في الاتحاد الاوروبى واسبانيا والبرتغال ان الحالة في جنوب افريقيا ازدادت سوءا في السنة الماضية . وأدان بقوة نظام الفصل العنصرى الذى تتبعه جنوب افريقيا وأعاد تأكيد قناعة الدول الاثنى عشرة بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل للاصطحاب السياسى الذى يحتاج ذلك البلد طالما ظلت حكومته مصرة على سياساتها العنصرية . وبلادى تؤيد تمام التأييد الآراء التي وردت في ذلك البيان المشترك .

ان الفصل العنصرى باعتباره شكلا من أشكال التمييز العنصرى المؤسسى ، انتهاك منظم لمبدأ الحقوق المتساوية لجميع البشر المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمى لحقوق الانسان . وفي هولندا ، وهي بلد يلتزم منذ أمد بعيد باحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، لا يلقى التمييز العنصرى والاضطهاد في جنوب افريقيا إلا الرفض والسخط الشاملين . وقد انعكست قوة هذه المشاعر الشعبية بوضوح في الموقف الذى اتخذته حكومة بلادى . فحكومة هولندا تدبر بشكل قاطع سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا باعتبارها اهانة للقسم الاساسية للكرامة الانسانية والمساواة والحرية . وتولي هولندا أولوية كبيرة للقضاء على نظام الفصل العنصرى في وقت مبكر والاستعاضة عنه بمجتمع ديمقراطى حقيقى يشارك فيه جميع سكان جنوب افريقيا ، على قدم المساواة ، بصرف النظر عن عرقهم أو لون بشرتهم ، في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد . وما يدعو الى الانشغال ان رد فعل حكومة جنوب افريقيا حيال الضغط الخارجى ظل حتى الآن محدودا . وقد أوضحت بجلاء الاحداث المأساوية التي وقعت هذا العام ان استبعاد الاغلبية السوداء في ذلك البلد من المشاركة في حكومة بلدها سيؤدى الى دعم التصاعد الشرير لأعمال القمع والعنف مما ستكون له نتائج غير مقبولة . لذلك يظل رأينا الحازم ان المجتمع الدولى ليس امامه من خيار ، إلا تشديد الضغط على حكومة جنوب افريقيا حتى تشترط في نهاية الأمر في انتهاج سياسة الاصلاح الشامل تؤدى الى القضاء الكامل على الفصل العنصرى ، باعتبار ذلك البديل الوحيد لتزايد أعمال القمع واراقة الدماء . ان حكومة هولندا تشعر بالقلق بسبب تصاعد المواجهة وأعمال العنف في جنوب افريقيا الأمر الذى أدى الى موت العشرات ويؤدى الى المزيد من الضحايا يوميا . لقد استجابت سلطات جنوب افريقيا للأزمة العميقة ، لا بالابتعاد عن ممارسة الفصل العنصرى ولكن باللجوء الى القوة والعنف وخنق أصوات الاحتجاج . فقد فرضت في تموز/يوليه حالة الطوارئ في ٣٦ مركزا من المراكز الادارية حول جوهانسبرغ وفي منطقة الكاب الشرقية في محاولة لقمع تيار المقاومة المتصاعد ضد تعنت الحكومة . ولا يزال

العمل بذلك المرسوم ساريا بالرغم من مطالبة مجلس الأمن برفع حالة الطوارئ فوراً .
ولقد أدت هذه التدابير الوحشية . كما كان متوقعا ، الى المزيد من الاعتقالات
والاحتجازات الجماعية وزادت من معاناة الاغلبية السوداء المضطهدة . وفي بيانها
بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه طلبت الدول العشر من سلطات جنوب افريقيا ان تفرج عن جميع
المعتقلين بمقتضى أحكام ذلك المرسوم وان تعالج السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في
جنوب افريقيا بالدخول في حوار مع الممثلين الحقيقيين للمجتمع غير الأبيض ، ومنهم
الزعماء السجناء حاليا في سجون النظام بغية تحقيق التمثيل الكافي للمجتمع الاسود
على المستوى الوطني .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف اقترحت الدول العشر عددا من تدابير بنسبة الثقة ، بما فيها اطلاق سراح نيلسون مانديلا فورا وبدون أية شروط والغاء التشريعات التمييزية مثل قوانين تصاريح العبور وقانون مناطق التجمع . ولسوء الحظ ، فان حكومة جنوب افريقيا اختارت مرة أخرى أن تتجاهل نداءات المجتمع الدولي . وبدلا من ذلك اقترحت بعض الخطوات البسيطة التي لا تشكل الا تغييرا سطحيا في نظام الفصل العنصرى وتراجعت وراء بيانات غامضة غير مقنعة موجهة الى العالم الخارجى ، بينما تصعد جهودها لخلق معارضة سياساتها للفصل العنصرى في الداخل . وينا عليه ، اعتمدت الدول العشر مع اسبانيا والبرتغال في ١٠ ايلول / سبتمبر عددا من التدابير المشتركة لمواصلة ضغطها على جنوب افريقيا .

وفي بيان رئيس جمهورية جنوب افريقيا في افتتاح مؤتمر الحزب الوطنى فى ١٥ آب / اغسطس ، تكلم عن ضرورة الاصلاح والمفاوضات . ولكن للأسف الشديد ، فانه لم يواجه التحدى الذى تفرضه الظروف بفتح نافذة للمستقبل ولا فاق الحل السلمى لمشاكل جنوب افريقيا عن طريق الحوار الحقيقى . وحتى الان لا يزال الرأى العام العالى يتطلع دون جدوى الى بوادر تنبؤ عن رغبة حكومة جنوب افريقيا في التخلّى عن نظام الفصل العنصرى كفهوم تسترشد به في تنظيم مجتمع جنوب افريقيا . وان الدستور الجديد لجنوب افريقيا ، الذى بدأ العمل به في ١٩٨٤ ، قد منح تمثيلا برلمانيا محدودا للطونين فى البلد والذين هم من أصل أسوي ، ولكنه تجاهل بالكامل التطلعات السياسية المشروعة للسود . ونظرا لأن الدستور الجديد يرمي الى تأجيل تمتع الغالبية السوداء في جنوب افريقيا بحقوقها السياسية الى أجل غير محدد ، فقد كان بمثابة اضافة لا حياط السود وأشعل نيران غضب السود مما ألقى بجنوب افريقيا في حالة الحرب المدنية الحالية والفوضى الشاملة .

وقد اتخذت بعض الخطوات البسيطة مثل منح حقوق استئجار الأراضي للسود في المناطق الحضرية . وتم تخفيف اجراءات الفصل العنصرى البسيطة الى حد ما . وكذلك

ألغيت الموانع الشرعية للزواج والعلاقات الجنسية بين البيض وغير البيض . ولكن سياسة الترحيل القسرى التي أسفرت عن مصاعب جمة للملايين من سكان جنوب افريقيا قد أوقفت فقط ولم تلغ . وقد كان هناك تلميح بأن حكومة جنوب افريقيا قد تلجأ الى إلغاء قوانين تصاريح العبور وقانون تحديد التنقل واعادة جنسية جنوب افريقيا الى عشرة ملايين من السود يسكنون فيما يسمى بالمعازل . وللأسف ، اختفت هذه الاقتراحات بين سحب الشك والرهبة والغموض فيما يتعلق بالتزام جنوب افريقيا باجراء الاصلاحات الأساسية .

ان الحقيقة في جنوب افريقيا أن البؤس في المعازل القبلية المزدهمة والفقيرة الموارد لا يتغير ، وأن مجموعات قوانين الفصل العنصرى لا تزال تضع قيودا شديدة تؤثر على حياة الغالبية غير البيضاء ، بينما تظل السلطة السياسية على المستوى القومى في أيدي الاقلية البيضاء وحدها . ومن ثم كانت النتيجة التي لا مفر منها أن تخلف اجراء التغيير في جنوب افريقيا الى حد كبير عن الحاجات الطحة للسود ، ولا سيما القضية الأساسية المتعلقة بمشاركتهم السياسية .

ولا تدعي هولندا لنفسها الحق في تقديم خطة للنظام السياسى لجنوب افريقيا في المستقبل . الا أننا نعتقد أن كل السكان في جنوب افريقيا ، بصرف النظر عن الجنس أو اللون ، من حقهم التمتع بكامل حقوقهم السياسية وأن يكون لهم رأى متساو في عملية اعادة هيكلة مجتمعهم . وبنية الاسهام في تحقيق هدف الانتقال السلمي الى مجتمع غير عرقى ، تؤيد هولندا الجهود الرامية الى فرض ضغط دولي متزايد على جنوب افريقيا بينما تواصل تشجيع قوى التغيير السلمى في البلد . وسوف أشرح هذه السياسة ذات الشقين بمزيد من التفصيل .

لقد كانت حكومة هولندا تنظر الى الام المتحدة على نحو تقليدى باعتبارها نقطة ارتكاز العمل الدولى المنسق لانها الفصل العنصرى . ولا شك في ان الجزاءات الالزامية التي يفرضها مجلس الا من تعتبر أفعال الوسائل التي وضعت تحت تصرفنا في الميثاق . وهولندا من جانبها تحترم احتراماً صارماً القرار ٤١٨ (١٩٧٧) الذى قرر فيه مجلس

الامن حظرا الزاميا على توريد الأسلحة لجنوب افريقيا . وان هولندا اثناء عضويتها فسي مجلس الامن بدأت مشاورات أدت الى اعتماد القرار ٥٥٨ (١٩٨٤) ، الذي يطالب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحظر تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا استكمالا للقرار ٤١٨ (١٩٧٧) . وعلى المستوى القومي تزعم حكومة هولندا تقديم تشريع لحظر تصدير السلع شبه العسكرية الى جنوب افريقيا ولوضع الأسس التشريعية لاحكام القرار ٥٥٨ (١٩٨٤) .

الا أنه ينبغي تصعيد الضغط الدولي على حكومة جنوب افريقيا اذا كنا نريد تفادي الكارثة . ولهذا ، أعربت هولندا باستمرار عن تأييدها لاعتماد جزاءات اقتصادية انتقائية بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ولا سيما الحظر الالزامي على الاستثمارات وحظر تصدير النفط . وفي آب/اغسطس اعتمد مجلس الامن القرار ٥٦٩ (١٩٨٥) ، الذي يطالب ، بين أمور أخرى ، بالحد من الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا على أساس طوعي . غير أنه ليكون هذا الاجراء فعالا ينبغي أن يكون الزاميا أو أن يكون مؤيدا على الأقل من جانب عدد كبير من البلدان .

وان حكومتي ، الى أن يتم التوصل الى اتفاق بشأن قيود الاستثمار يحظى بتأييد دولي مناسب ، قد اتخذت خطوات ترمي الى ضمان الالتزام الصارم بمدونة سلوك الشركات الأوروبية ذات الاستثمارات في جنوب افريقيا . وليس هناك شك في أن الخطوط الارشادية لهذه المدونة ، بما فيها هذه المبادئ التي تتعلق بحرية الانضمام ، وضمان حدود دنيا للمرتبات وأجر متساو للعمل الواحد ، تسهم بقدر كبير في اصلاح في مجال علاقات العمل في جنوب افريقيا ، وبالتالي في تحقيق المساواة للسكان السود . وان هولندا من أجل زيادة تعزيز المدونة ، تسعى لأن تجعلها أكثر شمولا لأحكام الرقابة على تطبيقها . وتقديم البيانات بشأن الالتزام بأحكام المدونة سيكون اجباريا بالنسبة للشركات الهولندية التي لها فروع في جنوب افريقيا ، وستؤدي مخالفة الأحكام القانونية للمدونة الى جزاءات تفرض عليها . وكذلك ، كانت هولندا تدعو دائما الى فرض حظر الزامي للنفط على جنوب افريقيا .

وتسهم حكومتي ، الى أن يتم ذلك ، في الاجراء المتفق عليه مع شركائنا في التعاون السياسي الاوروبي لوقف صادرات النفط الى جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، تشجع حكومتي بنشاط الشركات الهولندية على خفض وارداتها من فحم جنوب افريقيا . وقد أبدت هولندا في مجال آخر رفضها لسياسات جنوب افريقيا بانها الاتفاق الثقافي مع جنوب افريقيا وتطبيق شروط خاصة لتأشيرة الدخول بالنسبة لسكان جنوب افريقيا . والاجراء الأخير يمكن السلطات في بلدي من الحد من مشاركة جنوب افريقيا في الأحداث الرياضية في هولندا .

ومع ذلك ، فان الضغط وحده ليس كافيا . ومن واجبنا أيضا بوصفنا مسؤولا في المجتمع الدولي أن نشجع قوى التغيير السلمي في جنوب افريقيا اينما وكلما استطعنا ذلك . وهولندا مع شركائها من الدول العشر ، التي سوف تصبح عن قريب اثني عشر ، قد قررت تكثيف تدابيرها وبرنامجها الايجابية الرامية الى القضاء على المظالم الحالية . وهولندا من جانبها قد زادت فعلا من اتصالاتها وبرنامجها لمساعدة أعضاء الطائفة غير البيضاء والمنظمات المناهضة للفصل العنصري المكرسة لهدف التحول السلمي للنظام الاجتماعي والسياسي في جنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك ، سوف تواصل هولندا تقديم مساعدة انسانية للسجناء السياسيين وضحايا الفصل العنصري الآخرين عن طريق صندوق الأمم المتحدة لجنوب افريقيا ، والصندوق الدولي للدفاع والمعونة ، والمجلس العالمي للكنائس والمنظمات الأخرى المعنية .

ان جزاً كبيراً جداً من جهود المساعدة الهولندية في الجنوب الافريقي موجه الى البلدان الاعضاء في مؤتمر الجنوب الافريقي لتنسيق التنمية ولدول خط المواجهة . وكما بينت غارة جنوب افريقيا على غابوروني ، فان آثار التوترات التي يولدها نظام التمييز العنصرى في جنوب افريقيا لا تتوقف عند حدود ذلك البلد بل ان المنطقة بأسرها معرضة لعدوان جنوب افريقيا وأعمالها الرامية الى زعزعة الاستقرار . وقد خصصت هولندا جزءاً كبيراً من برامج التعاون الانمائي لمساعدة مؤتمر الجنوب الافريقي لتنسيق التنمية ودول خط المواجهة وبلدان الجنوب الافريقي الأخرى ، وذلك بهدف تمكين تلك الدول من تحمل الاعباء الاقتصادية الاضافية الناجمة عن المشاكل التي تخلقها جنوب افريقيا . ونظراً لأن هولندا تقدر حق التقدير علاقتها مع دول خط المواجهة فانها تشجع الحوار السياسي بين تلك البلدان والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وسوف تتخذ الخطوات الضرورية من أجل بدء تلك العطية .

ومع ذلك فانه من المسلم به انه لا يمكن حل المشاكل المترابطة في الجنوب الافريقي على نحو مرض ما لم يقض على المصدر الرئيسي للنزاع وانعدام الأمن ألا وهو نظام جنوب افريقيا للفصل العنصرى . ودون ازالة ذلك السبب الرئيسي ، فاننا لن نتكمن من تحقيق هدفنا المشترك من أجل تحقيق السلم والاستقرار والازدهار لكل شعوب المنطقة . والمجتمع الدولي مواجه أكثر من أى وقت مضى بضرورة الاسراع في منع سلطات جنوب افريقيا من زج بلدها وجيرانها في أتون كارثة عامة .

ان البنية الاجتماعية المقامة على التمييز العنصرى والتحيز لا يمكن أن تستمر . وينبغي أن يكون مفهوما ان محاولات انقاذ الفصل العنصرى مآلها الفشل ، ولن يكون من شأنها الا زيادة معاناة ذلك البلد . لذلك فاننا ندعو حكومة جنوب افريقيا الى الوفاء بمتطلبات الحالة والشروع في اتخاذ التدابير والاصلاحات الجذرية المؤدية الى اقامة مجتمع ديمقراطي غير عرقي يستند الى تساوى جميع المواطنين في الحقوق المدنية والسياسية بفض النظر عن عرقهم أو لون بشرتهم .

لأنه اذا استمر العنف الكامن في نظام الفصل العنصرى دون أن نضع حدا له
ستختفي أصوات العقل والاعتدال وستنحدر البلاد الى طريق المواجهة المشؤوم .

السيد موثوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا كنا

خلال الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة قد استمعنا بفخر الى اشارات
عن انجازات هذه المنظمة في مجال انتهاء الاستعمار ووضع مدونات للسلوك الدولى وعطيات
حفظ الأمن وما الى ذلك ، فاننا استمعنا بخيبة أمل وقلق كبيرين الى أصوات المجتمع
الدولى في اشارته الى نظام الفصل العنصرى البغيض المستمر في جنوب افريقيا .

فهناك أوقات مجيدة في تاريخ الانسان . كما أن هناك نكسات . والفصل العنصرى
هو ذروة الظلم ويمثل بقاءه واحدة من أحلك صفحات تاريخ البشرية . والى أى حد من القسوة
والظلم ، ومن الشر الذى لا يعرف الرحمة ، بلغت معاملة الانسان لأخيه الانسان ؟ ان
الرد على هذا التساؤل بكل أبعاده وعمقه وارد في الأنباء التى تتناقلها الصحافة كل
يوم . لأن الفصل العنصرى هو باختصار انكار للقيم الانسانية . كما أنه يذكرنا بفشلنا
الجماعى وبالعبء الثقيل الذى نتحمله فيما يتعلق بتقويم الشرور التى يتميز بها الحاضر
والتي تعرض المستقبل لمخاطر وخيمة .

ما من شك في أننا كأعضاء في الجنس البشرى نشعر بالذنب بسبب عدم قدرتنا على
التصرف ، ويزداد شعورنا بالذنب لكل ما كان في استطاعتنا القيام به لصالح شعب جنوب
افريقيا ولم نقم به . ان الجنس البشرى غير قابل للتجزئة ، وكذلك العدالة . وعندما تنكسر
على شعب جنوب افريقيا حقوق الانسان والحريات الأساسية فان جميع الشعوب سواء أكانت
في بريتوريا أو على بعد آلاف الأميال منها تحرم من جزء من حريتها ، خاصة في عصر
استكشاف الفضاء وفي هذا العالم الآخذ في الارتباط دوما .

وما من شك في أن تصميم المجتمع الدولى على الكفاح ضد هذا النظام البغيض
قد زاد قوة أثناء الأشهر الأخيرة .

وما زال نظام جنوب افريقيا يجد أن في وسعه أن يتجاهل الارادات ويتحدى النداءات ويكشف جهوده الرامية الى القمع والقضاء على المعارضة الداخلية لسياساته المخزبية . الا أنه ما من شك أيضا في أن ضمير العالم قد بدأ يصحو . وقد لاحت بداية نهاية الفصل العنصرى . ومن أدلة ذلك أن نظام بريتوريا يلجأ الى مزيد من العنف والتعذيب وقتل معارضيهِ ، وبعبارة أخرى أن حكومة جنوب افريقيا تتصرف كقاطع الطريق اليائس عندما تلوح له بداية النهاية .

ويقوم نظام بريتوريا ، كما لولم يكن كل هذا كافيا ، بشن حملة عدوان وتخريب وزعزعة استقرار ضد الدول المجاورة وخاصة انغولا . ولا يزال نظام بريتوريا يبدى احتقاره للمجتمع الدولي والقانون الدولي ، وتدلل على ذلك الهجمات على دول خط المواجهة واستمرار رفض جنوب افريقيا قبول انها انتدابها على ناميبيا واصرارها على مواصلة وجودها القمعي في ذلك الأقليم .

وتعتمد جنوب افريقيا ، بتكثيف هجماتها على دول خط المواجهة ، الى تخويف هذه الدول ودفعها الى الخضوع والاستسلام للترتيبات السياسية الرامية الى تحييدها بوصفها دولا تعارض بشدة نظام الفصل العنصرى البغيض . ولكن الحقيقة تؤكد أن هناك مؤشرات كثيرة تبين أنه حتى لو كان الطريق مازال طويلا فقد لاحت بداية النهاية ، وسوف تنتهي آلام المقهورين في جنوب افريقيا ، وسوف يستعيدون كرامتهم وكل حقوقهم في القريب العاجل .

ان فشل مجلس الأمن في فرض عقوبات شاملة على جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، قد سمح للنظام العنصرى بمواصلة قهره الوحشي في الداخل وعدوانه المسلح وزعزعة الاستقرار في الخارج . ونحن مسؤولون مسؤولية جسيمة ان سمحنا لهذا النظام بأن يقوى ويتدعم . لقد تسامحنا مع جنوب افريقيا ، وبذلك فقد ساهمنا في تردى الحالة هناك .

لكن المجتمع الدولي يهدو الآن أكثر عزمًا على عزل نظام برهتوريا عن طريق الامتناع عن تقديم أية استثمارات جديدة ، بل بانها الاستثمارات الحالية . وهذه الخطوات وان كانت ادنى من مستوى العقوبات الشاملة المطلوبة فانها تسهم في اضعاف أنصار الفصل العنصرى وعزلهم .

ان قبرص قد ادانت مرارا الفصل العنصرى وجميع أشكال التمييز العنصرى وما فتئت تدعم الجهود الدولية لضمان فرض الجزاءات المنصوص عليها في الميثاق بغية اجبار جنوب افريقيا على العدول عن سياستها اللانسانية ، وان قلوبنا دائما مع هؤلاء الذين يكافحون من أجل اقامة مجتمع ديمقراطى يتمتع فيه جميع شعب جنوب افريقيا بحقوق سياسية متساوية كاطمة بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة . لذلك فاننا نؤكد مرة أخرى تضامننا الكامل مع شعب جنوب افريقيا المضطهد وتأبيدنا له ، ونؤكد له أننا سوف نستمر في تحمل نصيبنا بصورة فردية وعن طريق الأمم المتحدة لانها نظام الفصل العنصرى اللانسانى بأسرع ما يمكن .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

ظلت مسألة سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا على جدول أعمال هذه الهيئة لحوالى ثلاثة عقود ونصف عقد . وبالرغم من أن المجتمع الدولي أعرب مرارا عن بغضه لهذا النظام وادانته له بوصفه جريمة ضد ضمير الانسانية وكرامتها ، لا تزال هذه الممارسة المشينة مستمرة . وها هي الجمعية العامة تنظر مرة اخرى في هذا البند وامامنا تقرير الامين العام في الوثيقة A/40/780 . وأود أن أسجل تقديرنا العميق للامين العام لجهوده التي لا تكل والتي تستحق الثناء . كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لاثني على عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى واللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية الواردين في الوثيقتين A/40/369 و A/40/22/Add.1 to 4 . وفي هذا الصدد نود ان نحبي الجهود النبيلة للسفير جوزيف غاربا رئيس اللجنة الخاصة واعضاء اللجنة ، لدفاعهم عن القضية العادلة لشعب الجنوب الافريقي الذى يعاني تحت نظام الفصل العنصرى والتمييز العنصرى . ونود أيضا ان نعرب عن ارتياحنا لان اللجنة المختصة استطاعت بعد مشاورات مطولة ومكثفة ان تعد مشروع اتفاقية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية .

ان موقف بنغلاديش ازاء الفصل العنصرى يقوم على التزامنا بتأييد نضال الشعوب المضطهدة في العالم كله ، التي تشن نضالا عادلا ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية . ويقوم هذا الموقف ايضا على ايماننا العميق بميثاق الامم المتحدة والتزامنا القوى بالاعلان العالمى لحقوق الانسان والاتفاقية الخاصة بمناهضة التمييز العنصرى وتسكنا الدقيق بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) الذى يتضمن الاعلان التاريخى بمنح الاستقلال للشعوب التي تعاني من الاستعباد الاستعمارى . وانطلاقا من هذا الالتزام الكامل بالقضاء على الفصل العنصرى دون أية مصالحة ، تقدم بنغلاديش دائما تأييدها الكامل للشعب المضطهد في جنوب افريقيا في نضاله ضد السياسات البغيضة التي يمارسها النظام الحاكم في ذلك البلد .

وفي مناسبة الاحتفال الرسمي بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، أكد صاحب الفخامة الرئيس حسين محمد ارشاد رئيس بنغلاديش ، الذى شارك في الدورة الاحتفالية للجمعية العامة على هذه السياسة في بيانه امام الجمعية العامة حيث قال :

" وما زال شعب جنوب افريقيا يبرز تحت وطأة سياسة الفصل العنصرى المشينة . وقد اهتز ضمير الانسانية للحالة المفجعة التي تسود الان في جنوب افريقيا . أليس في مقدورنا ونحن مجتمعين هنا بمناسبة هذا الاحتفال التذكارى ، أن نؤكد ارادتنا المشتركة ونفرضها على نظام جنوب افريقيا فنرغمه على التخلي عن سياسته البغيضة ؟ " (A/40/PV.41 ، ص ٥١)

ان سياسة الفصل العنصرى البغيضة كانت لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة بالنسبة للاغلبية الساحقة للسكان في جنوب افريقيا . فقد حرمت الافارقة السود من حقوقهم السياسية والمدنية بما في ذلك الحق في التمثيل النيابي ، كما طردت الملايين منهم بمقتضى قوانين متصفة بالطغيان . ولقد سلح نظام بريتوريا نفسه حتى اذنيه ليتمكن من قمع النضال المشروع الذى تشنه الشعوب للحصول على حقوقها غير القابلة للتصرف ، وأنشأ باحكام جهازا يمارس ارهاب الدولة أخضع له بقسوة مئات الالوف من المواطنين . وفي المجال الاقتصادى حول ذلك النظام السكان الحقيقيين الى مجرد ارقاء في سوق العمل مما أدى الى ازدياد فقرهم . ومن اجل ضمان استغلال هذه القوة العاملة بصورة دائمة ، اعتقل قادة النقابات العمالية وطردوا من اعمالهم وعطلت أنشطة النقابات العمالية بصورة تدريجية .

وفي المجال الاجتماعى ، فان الشبكة التي لا ترحم من الرقابة والتمييز حكمت على اغلبية سكان جنوب افريقيا بالعيش في ظل ظروف بائسة في مجال الاسكان والتعليم والصحة وغيرها . وخلاصة القول ان نظام بريتوريا العنصرى سعى الى تكبير الافارقة السود بكل الوسائل المتاحة له وفرض عليهم وجودا يعد تحديا صارخا لكل القيم الانسانية .

ووفد بلادى مقتنع تمام الاقتناع بان اى حل لا يضمن انتقال السلطة الى الغالبية العظمى من شعب جنوب افريقيا وفقا لراء الاغلبية التي تعرب عنها بحرية ، سيكون حلا مرفوضا . لقد ايدت بنغلاديش دائما القيام بحملة دولية منسقة تستهدف عزل نظام جنوب افريقيا العنصرى عزلا كاملا ، ومقاطعته في جميع الميادين الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية وفي ميدان الالعاب الرياضية وغيرها . ويتعين علينا ان نذكر ان بنغلاديش اتخذت المبادرة في تقديم القرارات في الامم المتحدة بشأن فرض حظر على الاسلحة على جنوب افريقيا . وبنفس الروح، نتفق تماما مع وجهة النظر القائلة انه يجب تطبيق الجزاءات الالزامية التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على جنوب افريقيا بغية وضع حد للتعاون القائم بين نظام الفصل العنصرى وبعض البلدان الاخرى . اننا نشارك تماما في القلق الذى أعرب عنه في تقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/40/22/Add.2 بسبب تزايد واستمرار التحالف الشيطاني بين جنوب افريقيا واسرائيل ونوافق دون أى لبس على النداء الخاسى بضرورة اتخاذ اجراء دولي متسق بشأنه .

ان النضال البطولي المتواصل الذى لا يقهر للافارقة السود ، الذى ادى الى الانتفاضات الجماعية الاخيرة في جنوب افريقيا يوضح بجلاء ان ايام الفصل العنصرى باتت معدودة . ومع ذلك ، لم يستجب النظام العنصرى بشكل ايجابي لنداء المجتمع الدولي . وبدلا من ذلك ، استخدم كل مناورة لاحكام قبضته على الجنوب الافريقي وتقويتها عن طريق ممارسة ارهاب الدولة ، وهو يواصل الى الان احتلاله غير المشروع لناميبيا ويرفض الاعتراف بمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، السلطة الشرعية القائمة بادارة الاقليم الى ان يتحقق له الاستقلال . وعن طريق تقوية قبضة الفصل العنصرى الشريرة ، يواصل نظام بريتوريا العنصرى قهر شعبي جنوب افريقيا وناميبيا بل انه يوسع ممارسته لاعمال العدوان الى البلدان المجاورة ويهدد بذلك السلم والامن الدوليين . لقد أعرب المجتمع الدولي مرارا عن قلقه بسبب أعمال العدوان التي يشنها النظام العنصرى وأدان تلك الاعمال . ومن الامور التي تثير قلقنا العميق ان جنوب

افريقيا لا تقوم فقط ببناء صناعتها العسكرية بل تعمل ايضا بنشاط على تعزيز قدراتها النووية . ولقد تمسكت بنغلاديش باستمرار بان قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) الذي يحظر بيع او نقل الاسلحة الى جنوب افريقيا يجب ان ينفذ تنفيذا دقيقا . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي أن يثني على الاجراءات التي اتخذتها حتى الان اللجنة الخاصة لرصد التطورات في ميادين التعاون النووي العسكري والاقتصادي بين نظام جنوب افريقيا وبعض البلدان الاخرى .

اننا نتدارس سياسة الفصل العنصرى التي يتبعها نظام الاقلية العنصرى فى جنوب افريقيا ، فى وقت رفع فيه الشعب الباسل الذى لن يغلب فى جنوب افريقيا نضاله الى مستوى جديد بغية القضاء نهائيا على الفصل العنصرى . فاعمال الارهاب والتخويف لم تفشل فحسب فى قمع هذا النضال البطولى بل وأسهمت أيضا ، فى الواقع ، فى توسيع نطاقه وزيادة ضراوته . ولقد آن الاوان ليحول المجتمع الدولى اقواله التي يعرب بها عن استيائه وادانته للسياسات اللاانسانية للفصل العنصرى الى افعال حاسمة وقوية . لا يوجد ادنى شك فى ان شعب جنوب افريقيا المضطهد سيخرج منتصرا من كفاحه العادل والمشروع . وينبغي لنا هنا فى مناسبة الذكرى الاربعين للامم المتحدة ان تبذل جهودا ملموسة ومنسقة وقوية لدعم الشعوب المناضلة فى جنوب افريقيا بهدف ازالة نظام الفصل العنصرى نهائيا من سطح الارض .

السيد مومين (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل يمكن

تحديد ثمن لكرامة الانسان واحترامه لنفسه ؟ بقدر ما يتعلق الامر بوفدى ، لا تقدر كرامة الانسان واحترامه لنفسه بثمن . ما من ثمن لكرامة الانسان واحترامه لنفسه يمكن اعتباره اكبر مما يجب . واشقاؤنا المضطهدون فى جنوب افريقيا قد ادركوا ذلك ، وهم يبذلون دماءهم ثمنا لكرامتهم الانسانية .

ان المتغاضيين عن شرور نظام الفصل العنصرى اللاانسانى الذين ينصبون انفسهم مدافعين عنه ، يحاجون بان الظروف الاقتصادية للسكان السود فى جنوب افريقيا افضل بكثير منها فى اى بلد افريقى آخر . ونود ان نوضح لهؤلاء ، مرة والى الابد ، ان القضية التي يثيرها وجود نظام الفصل العنصرى لا تتعلق بالرخاء الاقتصادى ، بل تتعلق بالكرامة السياسية والانسانية . ولا يتعلق الامر بمدى افضلية مستوى معيشة الافريقيين الذين يتعرضون للتفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا بالمقارنة بظروف معيشة الافريقيين فى مناطق اخرى . ان ما تكافح من اجله الاغلبية السوداء هو كرامة الانسان واحترامه لنفسه والمساواة بين بني البشر ، وهي امور يعارضها بفظاظة نظام الفصل العنصرى .

ونحمد الله ان كثيرين بيننا هنا لا يعانون اذلال ذلك النظام ، انها عنصرية مقننة ونظام يسمح للبيض بان يتصوروا انهم اصفياء الله وانه يجب وطء من ليسوا بيضا بالاقدام .

ان صبر الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا قد نفذ . اذ انها ، منذ ١٩١٢ ، وقت انشاء المؤتمر الوطني الافريقي ، وحتى ١٩٦٠ ، ظلت تلجأ الى وسائل الاحتجاج السلمي والمقاومة السلبية . لكن حكومة جنوب افريقيا قابلت ذلك دوما بالعنف والارهاب . وتكثيف الاضطهاد العنصرى وكان المجتمع الدولي يقف طيلة الوقت مكتوف اليدين . وبعد ١٩٦٠ ، أدركت الجماهير المناضلة في جنوب افريقيا ان اللغة الوحيدة التي يفهمها من يضطهدونها هي مواجهة العنف بالعنف . ولذا ، فان حركات التحرير ، مع استمرارها في المطالبة بالتغيير التفاوضي ، أخذت تنظم نفسها لتمضي قليلا في ذلك الاتجاه .

ومع استقلال الكثير من الدول الافريقية بدأت مسألة الفصل العنصرى تفرض نفسها على جداول الاعمال السياسية للمجتمع الدولي حيث ظلت تلح بصورة متزايدة من اجل اتخاذ اجراءات خارجية ضد عنصري جنوب افريقيا . لكن جنوب افريقيا ، حتى وقت قريب كان هو نفسه : المزيد من الاضطهاد والمزيد من العنف والمزيد من الارهاب والمزيد من تحدى الدعوة الى الانسانية والكرامة .

وفي السنوات القلائل الماضية وبفضل الضغوط الدولية وتعاضم الكفاح الداخلي للشعب ، ابتكرت حكومة جنوب افريقيا تكتيكات جديدة للمماطلة في محاولة لخداع السذج . فقد سمحت ، على سبيل المثال ، لمن ينتمون الى جميع الاعراق بالجلوس على مقاعد واحدة في الحدائق العامة ويتناول الطعام احيانا في نفس المطاعم . لكن الامر الذى لم تفعله ولا تنوى ان تفعله هو ان تقبل مبدأ المساواة بين البشر وتجري مفاوضات جادة مع الزعماء الافريقيين الحقيقيين بهدف الشروع في عملية انهاء الفصل العنصرى . فالواقع يقول ان جنوب افريقيا غير مهتمة بالوسائل السلمية لحل المشكلة وغير

مهتمة بالتعايش السلمي بين الاعراق في جنوب افريقيا ، وانها ليست مهتمة الا بالدفاع عن الفصل العنصرى . وهي تنتهج لهذا الغرض سياسة تقوم على الارهاب . وتعمل القتل في مواطنيها بلا تمييز .

ان صبرا اكثر الناس حلما لا بد ان ينفذ في نهاية المطاف ، وصبرا المضطهدين في جنوب افريقيا قد نفذ ، وقرروا ان يدفعا دماءهم ثمنا لكرامة الانسان واحترامه لنفسه . وكثيرا ما تكون مقاومتهم تلقائية وتعبيريا عن يأس من عيل صبرهم نتيجة للاضطهاد والفصل العنصرى .

فالكلمات المكتوبة على الجدران واضحة لا تخطئ العين مغزاها : لقد نفذ صبرا المضطهدين في جنوب افريقيا وهم ليسوا على استعداد لان يتحملوا صامتين مذلة اوضاعهم وما تنطوى عليه من ظلم ، ولم يعودوا يطبقون ملاحقات الشرطة وانكار حقوقهم الاساسية . فالكفاح من اجل الحرية وازالة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا قد وصل الى نقطة حرجة وبالتالي بات من المتعين على المجتمع الدولي ان يكف دعمه للمكافحين من اجل الحرية بغية التعجيل بانهاء الفصل العنصرى .

يجب على المجتمع الدولي ان يساعد شعب جنوب افريقيا المكافح بما يتجاوز ادانة جنوب افريقيا ، لاننا يجب ، دفاعا عن البشرية ، ان نقاوم الفصل العنصرى بتدابير فعالة بغية عزل جنوب افريقيا سياسيا وثقافيا واقتصاديا . لقد قررنا ذلك من سنوات عديدة ولا بد لنا الان ان نكف جهودنا لنفعله .

وفي مناسبة الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، من الضرورى ومن الملائم تماما ان تعلن الجمعية العامة مجددا عزمها على شن هجمة نهائية على قلعة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد موشوتاس (قبرص) .

السيد آدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يتناول بياني

هذا بند جدول الأعمال المعنون " سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا " .

وفى البيان الذى ادلى به من هذه المنصة فى ٢ تشرين الاول / اكتوبر الماضى ، وزير الشؤون الخارجية والتعاون ، الرفيق انطوان ندنفا أوبا ، اعرب عن تهنئته لرئيس الجمعية العامة واهضاء مكتبها لانتخابهم لادارة اعمال الدورة الاربعين للجمعية العامة . واذ اكرر هنا التحية الحارة التى اعربت عنها حكومة بلدى الى السفير خايمى دى بينيبس والاشادة به لحكمته ومهاراته المعروفة تماما ، واود ان اشير الى انها صفات هامة مطلوبة فى هذه المرحلة بالذات ، ومن ثم البى واجبى دون ان استغرق وقتا طويلا فى ذكرها فى هذه المرحلة من اعمال الجمعية .

ولكن الامر يختلف تماما عندما اتكلم عن المشكلة الخطيرة والمأساوية للعنصرية الرسمية التى يمارسها البيض بصرامة فى جنوب افريقيا ، وعن الوضع الاستعمارى الذى تشبهت به فى ناميبيا بلا حياء ، وعن سياسة العدوان المنهجى وزعزعة الاستقرار التى تتبعها بريتوريا ضد السلامة الاقليمية وسيادة دول خط المواجهة .

واود ان اعرب مرة أخرى عن الجزع الذى شعر به الكونغو وقادته والرأى العام فيه ، ازاء الفصل العنصرى وسياسة القمع البوليسى التى تمارسها حكومة الاقلية البيضاء بالحديد والنار فى جنوب افريقيا . فهذا النظام تجسيد لانحطاط الجنس البشرى ويترتب عليه تدهور خطير فى الظروف المعيشية لعشرين مليون من البشر حرموا من كرامتهم تماما .

ومما يثير الدهشة ان السلطة العنصرية لم تدرك بوضوح حالة الغليان والاحتجاج التى تجتاح جنوب افريقيا والعالم بأسره ، والحركة العريضة التى تدبىن نظام الفصل العنصرى .

فقد واصل نظام الفصل العنصرى محاولات لاقناع الرأى العام وخاصة فى بلدان الكتلة الغربية ، بان جنوب افريقيا بقيادة الاقلية البيضاء حليف وستبقى حليفا هاما لتلك البلدان ، ومن ثم فان الوضع الراهن فى جنوب افريقيا يناسب تماما

مصالحها المتمثلة في الدفاع عن الغرب والكفاح ضد الشيوعية . وبالتالي فعلى البلدان الغربية لتجنب الاضرار باقتصاداتها ذاتها أن تمتنع عن الانضمام الى المجتمع الدولي في فرض الجزاءات على جنوب افريقيا العنصرية . ولا بد من الاعتراف بأن هذه المؤامرة وما تلاها من حملات تتسم بالبراعة . ومن قبيل المفارقة ان أول من وقع في حبالها هي اكثر الدول الاعضاء في الأمم المتحدة علما بالمأساة ، والتي تدعي فضلا من ذلك انها أقوى انصار الحملة الشاملة للدفاع عن حقوق الانسان وكرامته . ان السكوت الفاضح عن الفصل العنصري وعن جنوب افريقيا العنصرية كمصدر اساسي للتوتر الدولي في البيانات السياسية التي تتسم بالخطابة الاستعراضية والتي ادلى بها في الاحتفال الرسمي بالعيد الاربعين للامم المتحدة ، امر لا تخفى دلالة على أحد .

وقبل أن اخوض في هذا الامرا أكثر من ذلك ، اود ان أحيي ذكرى الالاف من الشهداء الذين سقطوا هذا العام بعد أن حصدهم الجنون الطائش والقاتل الذي اصاب عنصريي بريتوريا . ومن بين من يود وفد بلدي ان يكرم ذكراهم بنجامين موليبز الذي اعدم في ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر رغم الادانة العالمية لذلك العمل .

وها نحن الان في عام الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة نواجه تحديا واضحا : هل نتمسك بالمقاصد المكرسة في الميثاق وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، أو نسمح لاثار الايد يولوجيات والممارسات التي ادانها الضمير الانساني ان تبقى في جنوب افريقيا ؟

ومهما كانت ذرائعهم ، ومهما كانت لغتهم الطائفة التي تستخدم مثل " التنمية المنفصلة " فان العنصرية والنازية تقومان على اساس واحد هو : كراهية الانسان واحتقاره لاخيه الانسان . وعند ما يتجاوز هذا الاحتقار حدود الموقف الفردي ويصل الى مؤسسات الدولة المصدر الاساسي لكل السياسات المحلية والخارجية تتحول الحالة الى وضع من شأنه أن يهدد السلم والامن الدوليين .

وفي جنوب افريقيا ، يبدوان الخطر ماثل في كل شيء ، ولا سيما في نظرة الاقلية العنصرية البيضاء الى السكان السود والملونين بتلك الاقلية التي بشت فيها المعتقدات المتطرفة وتشربت بها من عصور خلت .

ولما كان العنصرى الأبيض في جنوب افريقيا ، على فرار سلفه النازى ، يبرى
انه لا يتشابه مع العرق الاسود او اى اعراق اخرى فانه يرى اى فرد لا يعكس سماته
الشخصية وتحيزاته في صورة بعيدة عن الواقع أشبه بالهذيان والهوس ، على نحو
ما قال به فرانز فانون وجاك لاكان وغيرهما من العلماء فيما أجروه من دراسات .
وفي منظور العنصرى الابيض ، فان العدوانية المتخيلة التي يعزوها الى
السود تبرراتخاذ جميع الاجراءات الشاذة . والنتيجة الان ، هي التحول البطيئ
ولكن بخطى اكيدة لشعب جنوب افريقيا من شعب سالم كريم الى قوة عنفا هائلة ،
يتكافأ عنفها بلا شك مع القيود التي تفرضها القوانين المجحفة والممارسات المنهجية
التي يتبعها نظام الفصل العنصرى .

ان أعمال العدوان التي ترتكب ضد السلامة الاقليمية وسيادة الدول المجاورة لجنوب افريقيا نابعة من سياسة متعمدة هي نتيجة طبيعية للوضع الداخلي الذي يتصف بالتعسف وانكار الحقوق الاساسية للشعب الاسود واهدار كرامته الانسانية .

لقد فقد نظام بريتوريا سيئ النية مصادقته لدى الرأي العام العالمي بانتهاكه الاتفاقات التي تسنى التوصل اليها بعد مفاوضات حرة ، كتلك التي أدت الى صدور قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) المعني بعملية استقلال ناميبيا . كما يشكل ما تقدمه بريتوريا من تأييد ودعم واسع لقوى الشرفي انغولا وموزامبيق انتهاكا للالتزامات الدولية المعترف بها . فحكومة بريتوريا لم تكف برفض انها احتلالها غير المشروع لاقليم ناميبيا ، بل وهزمت وجودها العسكري فيه ، واحكمت قبضة ادارتها العنصرية عليه ، وحولت الاقليم بذلك الى رأس جسر لشن الهجمات المدبرة على جمهورية انغولا الشعبية .

وقد تسببت أعمال ارباب الدولة وانتهاك السيادة التي ارتكبت بشكل متكرر ضد انغولا وليسوتو وموزامبيق وبوتسوانا في الحاق اضرار كبيرة بتلك البلدان . والنظام العنصري يرفض الاعتراف بذلك ويرفض تعويض تلك الدول التي باتت ضحية لتلك الممارسات . وهذا الموقف يتسبب في تزايد العداوة لجنوب افريقيا ويجلب عليها الادانة الاجماعية من جانب المجتمع الدولي .

وفي هذه السنة التي نحتفل فيها بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، ينبغي أن تستغل الطاقات المعنية بصيانة السلم والامن الدوليين التي تتمتع بها هذه المنظمة استغلالا كاملا .

ويعتبر ذلك الهدفا امرا مشروعا من جانب جميع شعوب الامم المتحدة التي عازمت على تجنب الاجيال المقبلة في جنوب افريقيا آفة الحرب .

ومما لا شك فيه أن منظمنا لم تقصر تقصيرا يسئ اليها في ذلك الصدد . فاللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة لها تبذل جهودا كبيرة لتوعية الرأي العام العالمي وتود أن تهنيئ رئيس اللجنة زميلنا السفير جوزيف غاربا ممثل نيجيريا على ذلك .

ويشارك وفد في الرأي الذي يراه كثيرون وهو أن الامم المتحدة يجب أن تفرض على نظام الفصل العنصرى ، امعالا للفصل السابع من الميثاق ، جزاءات الزامية يستحقها عن جدارة بسبب تصرفاته التي تتعارض مع القواعد والمبادئ التي تعمل من أجلها هذه المنظمة . لكننا نعلم أن هذا العزم على تطبيق احكام الفصل السابع يرتهن بعدد محدود من الحكومات التي لا تستجيب للمشاعر والرسائل الصريحة التي يوجهها شعب جنوب افريقيا من خلال مقاومته وصموده .

فباسم أية اخلاقيات يكون من المعقول أو المشروع اعلان الحرب على نيكاراغوا ، ورفض اتخاذ اى اجراء في نفس الوقت ضد حكومة بريتوريا ؟ ان شعب جنوب افريقيا لم يسمح لنفسه بأن تخدعه مختلف الحجج التي يلقها الفصل العنصرى والمحاولات التي يقوم بها . ان ما يريد ه ذلك الشعب هو القضاء التام على النظام البغيض . فكفاحه كفاح من أجل الانسان وكرامته وهو كفاح يهدف الى اقامة دولة جديدة في جنوب افريقيا ، وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم باتخاذ اجراءات محددة ومستمرة .

ان الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية على سبيل المثال التي وضعت مشروعها مؤخرا اللجنة المخصصة التي يشارك بلدى في عضويتها ، ستصبح متى اعتمدت ، سلاحا هاما ومفيدا في ايدي شباب العالم . ويحدو وفدى الأمل أن تحظى الاتفاقية بتأييد واسع النطاق .

ان منح جائزتي نوبل للسلام خلال أقل من عشرين سنة لشخصيات بارزة من جنوب افريقيا بالتواكب مع الكفاح البطولي الذي يخوضه المجلس الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، مصدر الهام للملايين من الرجال والنساء والاطفال العزل ، والذين يظهرون كل يوم أن مسعاهم الى الحرية لا يتوقف عند حد .

ولقد وجه الهينا نلسون مانديلا بعد ٢٥ عاما من السجن الرسالة ذاتها . لذا ، نظم بلدى حملة صحفية خاصة في ١١ تشرين الاول / اكتوبر ابان الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع المعتقلين السياسيين في جنوب افريقيا .

ينبغي أن توجه المناشدات لاطلاق سراح نلسون مانديلا غير المشروط وكل

المعتقلين السياسيين المناهضين للفصل العنصرى الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في جمهورية الكونغو الشعبية ، صندوق البريد ٢٠٣٤ ، برازافيل ، الكونغو . لقد حان الوقت لكي توقف السلطة العنصرية في بريتوريا استراتيجيتها المستيثة في الجنوب الافريقي .

السيدة كاسترودى باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

ان المناقشة بشأن البند ٣٥ ، سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، تتناول مشكلة مدرجة منذ زمن طويل على جدول اعمال الجمعية العامة . وقد تكون هذه المشكلة من المشاكل القليلة التي نوقشت بكل جوانبها في مختلف محافل الامم المتحدة ، فضلا عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التي تشرفت كوستاريكا بأن تكون عضوا فيها لمدة سبع سنوات كما شغلنا خلالها في مناسبات متباينة منصب نائب الرئيس ، وبعد ذلك منصب الرئيس .

وكما يذكر دائما ، اعتبرت هذه السياسة البغيضة ، سياسة الدولة القائمة على أساس مؤسسي ، جريمة ضد الانسانية من جانب الجمعية العامة للامم المتحدة . وعملا على ممارسة سياسة هذا وضعها ، سن نظام بريتوريا على مر السنين قوانين واحكاما تخدم اغراضه . نخص بالذكر منها قانون مناطق المجموعات وقوانين تراخيص المرور والمرسوم المتعلق بتعليم البانتو ونظام الاوطان والبانانتوستانات ، وتهدف كلها اساسا الى حرمان السكان السود في جنوب افريقيا من جميع حقوقهم واستغلال عمالتهم بشكل ظالم ، واستخدام اسلوب القبضة الحديدية في سحق كفاح الشعب المقهور الذى يسعى الى احقاق حقوقه ، ونيل حريته .

وللقيام بهذه الأعمال القمعية ، أعلن نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا حالة الطوارئ ، ونشر قواته المسلحة في مدن جنوب افريقيا وقراها ، وقتل المئات وأصاب الاف بجراح خطيرة ، من بينهم كثير من الأطفال . وألقي بالالاف من زعماء الشعب نسي السجون ، وهناك أدلة قوية على تعذيب المحتجزين ، على نحو ما ذكره السيد كومانسترا مقرر اللجنة في هذا الخصوص .

وقبل هذه الأحداث الخطيرة التي وقعت مؤخرا ، كانت البيانات المنتظر صدورها من الرئيس بوتسا قد أعطت بصيما من الأمل ، ان ظن البعض انه سيعملن تغييرات حقيقية وفعالة في سياسته من حيث الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا . الا ان هذه البيانات أشارت شعورا بالاحباط وخيبة الأمل ليس فقط بين أهالي جنوب افريقيا المقهورين - الأغلبية السوداء - بل أيضا في المجتمع العالمي بأسره كما وضع في هذه القاعة .

ولم يترك قادة جنوب افريقيا مجالاً للشك في ان حكومتهم قررت الابقاء على جميع عناصر نظام الفصل العنصرى ، ورفض الاعتراف بالمساواة بين البشر وبقيمة الشخص الانساني ، وضربها عرض الحائط بالحقوق السياسية المشروعة للسكان السود الذين يشكلون الأغلبية . كما رفضت رفضا قاطعا الانزاج غير المشروط عن المناضل من أجل الحرية نلسون مانديلا ، رغم النداءات والمناشدات التي وردت اليها من سائر أرجاء العالم من شخصيات مرموقة ، ورؤساء دول ، ومن قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ، ومن اساتذة جامعات ، وفلاسفة ، وكتاب ، وطلبة . كما سجن وأعدم سجناء سياسيون آخرون من بينهم الشاعر بنيامين مولواسي ، في تجاهل تام للنداءات من اجل الرأفة التي أرسلت من كل قطاعات المجتمع .

وفيما يتصل بالحرمان التام من حقوق الانسان الاساسية ، من المناسب ان نذكر هنا بما قاله الامين العام في بيانه الهام الذي ألقاه في هذه الجمعية العامة يوم ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ، والذي جاء فيه ما يلي :

"يعد الاهتمام الدولي بتعزيز حقوق الانسان من بين السمات المتميزة التي يتسم بها الروح التي اوجدتها الأمم المتحدة . ان هناك حاجة الى انهاء الانتهاكات في عدد من المجتمعات ، ولاسيما حالة الفصل العنصرى الفريسي والبعيضة والمدانة عالميا ، حيث تمارس الدولة ذاتها التمييز العنصرى . وتوضح

هذه الحالة بجلاء انه عندما تتعرق حقوق الانسان للانتهاك أو للقمع تنشأ المقاومة وعندما تواجه المقاومة بالعنف يمكن ان تصبح التكلفة السياسية والاجتماعية لا تطاق . واعتقد ان الضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي هو وحده الذي يمكن ان يساعد على حسم هذه الحالة . ومن شأن هذا ان يضع مثالا مقنعا على مدى الجدوية التي نتناول بها أحد مقاصد الامم المتحدة المذكورة في المادة الاولى من الميثاق .
(A/40/PV.49 ، ص ٩٠)

وينبغي لقادة الفصل العنصرى ألا ينسوا أن جنوب افريقيا ، بوصفها من الدول المؤسسة للامم المتحدة والموقعة على ميثاقها ملزمة ، قانونيا ومعنويا ، بتطبيق مبادئ الميثاق وتأييدها . فهذه المبادئ هي مرور وجود هذه المنظمة ، ولهذا السبب وحده ، ناهيك عن ضغط الرأى العام العالمي ورد الفعل لدى الشعب المقهور ، أى الأغلبية السوداء ، فان حكومة جنوب افريقيا مطالبة ، قبل أن يصبح الموقف أكثر تعقيدا ، بأن تقوم باصلاح حقيقي في سياستها البغيضة للتمييز العنصرى الذى تمارسه الدولة ، وان تلغى القوانين المشينة التي تونر لها أساسا قانونيا صوريا . وقد وردت التدابير اللازمة لهذا الاصلاح الحقيقي عند بدء مناقشة هذا البند في البيان الذى ادلى به الماجور جـنرال جوزيف غاربا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومجموعة الدول الافريقية لدى الامم المتحدة . وهذه التدابير هي :

" . . . الفاء قانون مناطق المجموعات ؛ القضاء التام على نظام الحد من التنقل وقوانين المرور ؛ . . . انهاء نظام التصنيف العنصرى الذى تحدد الدولة بمقتضاه لكل فرد في جنوب افريقيا فئة من الفئات العنصرية الأربع ؛ الفاء نظام البانتوستانات . وتعليم البانتو ، والأهم من ذلك كله ان يكون لكل شخص صوت واحد في مجتمع موحد وديمقراطي وغير عنصرى . " (A/40/PV.51 ، ص ١٠)

ونرجو ان نضيف الى ذلك عبارة " ومجتمع حر " .

وبالنسبة لنا في كوستاريكا الملتزمة بنظام الديمقراطية التمثيلية القائم على المشاركة ، الذى يمكن ويجب على كل شخص فيه ان يمارس حقوقه الانسانية غير القابلة للتصرف ، فاننا نعتبر الاستقلال والحرية هما واقع حياتنا المؤسسية . ونود أن نعرب عن رغبتنا العارمة في

ان يعود الرشد أخيرا الى عقول وقلوب حكام جنوب افريقيا فيقرروا اتخاذ الخطوة الهامة والحاسمة ، التي ليست بالصعوبة التي يتخيلونها ، والتي يمكن ان تفرق بين الظلم والعنف السائدين اليوم بكل ما لهما من عواقب وخيمة تتمثل في المعاناة والموت وبين التعقل ، والحل السلمي لهذه المشكلة التي ركزت عليها الامم المتحدة اهتمامها منذ البداية ، والقضاء فوراً والى الأبد على الفصل العنصرى ، الذى يعد وصمة اجتماعية رهيبية ومشينة في جبين مجتمع جنوب افريقيا .

ونود ان نعرب عن أملنا الصادق في أن هذه الخطوة يمكن ان تبشر بنهاية الفصل العنصرى فيما يتعلق بناميبيا كذلك ، ان ينبغي ان يؤدي هذا ايضا الى تحقيق الاستقلال والحرية للشعب المقهور الذى يعاني من الاحتلال الاستعمارى غير المشروع من جانب جنوب افريقيا . ويجب ان تتوقف الأعمال العدائية وأعمال العنف التي تمارس ضد دول خط المواجهة المجاورة ، وأن يعود السلام الى تلك المنطقة المضطربة في افريقيا . ولو أمكن تحقيق ذلك ، ونحن نأمل ان يتحقق ، فان كل شيء سيأتي بعد ذلك من تلقاء نفسه ، كما تعلمنا في الكتاب المقدس .

السيد جاريت (ليبيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى تناقش

الجمعية العامة سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، وهذه السياسة مصدر توتر مستمر في المنطقة وتشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وبمقتضى هذا النظام للتمييز العنصرى ، يواصل ٥٤ مليون شخص من الاقلية البيضاء ، ممارساتهم القمعية ضد ٢٣ مليون شخص من الاغلبية السوداء دون اى احترام لحقوقهم الانسانية الاساسية . ويجرى اقتلاع السكان الاصليين وطرد هم من موطنهم ليصبحوا مواطنون لنظم عميلة في مواطن السود الغريبة عليهم . ويجبر الكثيرون من العمال السود على العيش منفصلين عن اسرهم بغية تجنب التضور جوعا ولأنهم لا يستطيعون العيش بحرية في المناطق التي يتوافر فيها العمل . والزوجات اللاتي لا يسمح لهن بالمعيشة مع ازواجهن الذين يعملون فيما يسمى بمناطق القبيض ، يجبرن اما على مخالفة القانون أو على ان يصبحن زوجات غير وفيات لأزواجهن .

ان السكان السود الذين فرض عليهم ما يسمى جنسية البانتوستانات يحرمون من حقهم الشرعي في جنسية جنوب افريقيا ومن حقهم في التصويت في مسقط رأسهم ، وهم يرحلون بوصفهم أجنب عن البلد الذين يحملون قوميتهم طبقا لمولد هم ، وتطاردهم شرطة جنوب افريقيا باعتبارهم مهاجرين غير شرعيين ، ويحرمون من حقهم في المشاركة في الحياة السياسية لبلادهم . ويتعرض السود الذين يلزمون بالاقامة فيما يسمى بمناطق البيض لمختلف اشكال القوانين القمعية والعنصرية بما في ذلك القانون سيء السمعة قانون تصاريح المرور . وردا على المقاومة الشديدة التي يبديها شعب جنوب افريقيا في مواجهة ذلك الظلم ، أطلقت سلطات النظام العنصرى اعدادا كبيرة من القوات لقمع المتظاهرين العزل من السلاح ، وقتلت أو جرحت المئات من السكان ، كما اعتقلت العديد من زعماء المنظمات الجماهيرية والالاف من الابرياء . لقد اعتقدت سلطات جنوب افريقيا أن بإمكانها القضاء على نضال الشعب عن طريق القتل والاعتقال ، ولكن عندما يكون هناك قمع تكون هناك مقاومة مماثلة ، وكلما ازداد القمع اشتدت المقاومة .

ونرى انه من المهم أن نكرر الاشارة لتلك الاحداث المعروفة والمؤسفة ، خاصة ان جنوب افريقيا قد ادخلت مرارا وتكرارا الاصلاحات الشكلية المزيفة بقصد خداع ذوى النوايا الطيبة الذين نبدوا العنصرية في مجتمعاتهم وفي كافة المجتمعات . ونحن ننتهز هذه الفرصة كي نحذر المجتمع الدولي ألا يخدع بالدعايات الضخمة التي ترددها جنوب افريقيا كذلك التي اعلن عنها مؤخرا الرئيس بوتلا . وينبغي ان نكون على حذر وألا نعتبر الاصلاحات الزائفة خطوة في الاتجاه السليم .

لقد كفت سلطات جنوب افريقيا في السنوات الأخيرة من مناوراتها المعتادة نسي الخداع السياسي والقمع العسكرى من أجل الاستمرار في حكمها العنصرى وتعزيزه وخداع الرأى العام العالمى . لقد قاموا بدعاية واسعة النطاق للاغراب عن استعدادهم لتحسين العلاقات العنصرية من خلال الاصلاحات الدستورية . والهدف من تلك العملية هو استمرار الابقاء على السلطات الهامة في القبضة القوية لحفنة من العنصرين البيض ، مع عدد قليل من الملونين والاسيويين الذين أدخلوا من أجل الحفاظ على المظهر . وتستهدف الاصلاحات في جنوب افريقيا اساسا ادامة نظام الفصل العنصرى وازفاء الطابع الشرعي عليه .

ولا ينتهج نظام بريتوريا السياسة اللانسانية في جنوب افريقيا فحسب ، بسبل ان هذه السياسة امتدت الى ناميبيا ، وهي اقليم يحتله ذلك النظام بصورة غير مشروعة . وعلاوة على ذلك ، تتبع بريتوريا العنصرية بصورة مستمرة سياسة الارهاب الصادر عن الدولة من أجل فرض هيمنتها على الجنوب الافريقي . ولتحقيق ذلك الهدف ، تلجأ الى التهديد والابتزاز واستخدام الأنشطة الارهابية والتخريبية على نطاق واسع . وقد حدثت خلال هذه السنة انتهاكات منتظمة للحدود وأعمال عدوانية قامت بها جنوب افريقيا ضد البلدان المجاورة انغولا وبوتسوانا وليسوتو .

ان الفصل العنصرى يتنافى مع المبادئ الاخلاقية والسياسية التي تشكل أساس مجتمعنا . والقضاء عليه هو السبيل الوحيد للتوصل الى السلم في الجنوب الافريقي . ولا يمكن أن يكون الاعتقال والاحتجاز التعسفي وسياسة الابعاد القسرى والعنف الذى يمارسه من يفرضون النظام والقانون ، اساسا لحل المشكلة . وانما يكمن الحل في اقامة مجتمع ديمقراطي عادل يستند على المساواة في الحقوق السياسية والمدنية واحترام كرامة الفرد . لقد كان فرض حالة الطوارئ في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ آخر التدابير في جمعيّة حكومة الاقلية العنصرية في بريتوريا للاستمرار في قمعها المتعاطم . ومن خلال منح سلطات واسعة للجيش والشرطة والمزيد من الاعتقالات التعسفية واعطاء الأوامر باطلاق الرصاص على المتظاهرين المسالمين ، كلف نظام جنوب افريقيا السيء السمعة من سياسته البغيضة وتحدى المجتمع الدولي .

ان نظام الفصل العنصرى للسيد بوتلا لا يمكن اصلاحه ، بل لابد من ازالته تماما . والذين يشاركوننا في ادانة الفصل العنصرى ويضعفون في الوقت نفسه مقاومتهم للمطالبات بعزل جنوب افريقيا ، لن يؤدي موقفهم ذاك الا الى ايمان الشعب الاسود بما ذكره القس ديزوند توتو عندما قال :

" يبدو أن الغرب يعتبر ان السود سلعة مستهلكة ، وانه عندما يحزب

الأمر لا يمكننا الاطمئنان الى البيض لانهم سيتجهون الى التضامن مع قائلين ان

الدم لا يتحول الى ماء " .

لقد أوضح التاريخ انه لا يمكن لآمة في نهاية المطاف ان تعيش نصف حرة ونصف مستعبدة

وأن قوى الحرية ستنتصر في النهاية . وأهم شيء ان الطبيعة البشرية جبلت على ان يواصل الانسان النضال من أجل كرامته وحرية الى ان يحقق النصر أو الموت . وجنوب افريقيا غير قادرة على قتل كل معارضي الفصل العنصرى بما في ذلك البيض الذين يعيشون في جنوب افريقيا ويقاومون الفصل العنصرى .

ان الاحداث التي تجرى في جنوب افريقيا هذا العام يجب ان تذكرنا باننا جميعا مشاركون في الكفاح ضد الفصل العنصرى وان الحياض مستحيل . فاما أن نكافح ضد الفصل العنصرى او ان نجد انفسنا متعاطفين ضمنا مع هذا النظام . ولا أهمية للون بشرتنا أو قوميتنا عندما يتطلب الأمر أن نختار بين أن نكون مؤيدين لإزالة شر العنصرية أو معارضين لذلك .

وعلى ضوء هذه الخلفية ترى حكومة ليبيريا أنه من الأهمية بمكان الإسراع في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢ جيم المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ . فهذا القرار يؤكد ، في جملة أمور ، اقتناع الجمعية العامة بأن فرض جزاءات شاملة والزامية من قبل مجلس الأمن ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، هو أنسب الوسائل وأفضلها لتمكين المجتمع الدولي من مساعدة الكفاح الشرعي لشعب جنوب أفريقيا المضطهد . غير أن من دواعي الأسف أن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة والمتعلقة بموضوع سياسة الفصل العنصرى لم تحقق أى أثر ، وذلك بسبب التعاون المتزايد بين جنوب أفريقيا وبعض الدول الغربية الأعضاء في منظماتنا . فالمساعدات السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والعالية التي تقدمها هذه الدول الى النظام العنصرى تشجع هذا النظام على التمادى في تحديده للأمم المتحدة .

وان استمرار الممارسات غير الشرعية للنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، والوضع السائد في الجنوب الافريقي ليجعلان من الضرورى أن تؤكد الأمم المتحدة مرة أخرى الطلبات التي أعربت عنها في قراراتها ومقرراتها السابقة ، وان تبحث عن الطرق والوسائل اللازمة لوضع حد لسياسة الفصل العنصرى غير الانسانية ، التي أدينت عالميا باعتبارها جريمة ضد الانسانية .

ووفد ليبيريا يشيد بجهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ويؤيد تماما النتائج والتوصيات وبرنامج العمل المقترح ، الواردة في التقرير المعروض الآن على الجمعية .

ولا تزال حكومة ليبيريا ملتزمة ، كما كانت دائما ، بالعمل على القضاء التام على الفصل العنصرى واقامة مجتمع ديمقراطي تحت حكم الأغلبية في جنوب افريقيا . ونؤكد من جديد تأييدنا للشعوب المضطهدة في جنوب افريقيا ، وللمقاتلين من أجل الحرية الذين يشنون نضالا عادلا وشجاعا ضد النظام العنصرى لبريتوريا .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من المؤسف حقا أن التمييز العنصرى يمارس حتى الآن في أجزاء كثيرة من العالم ، فهي مشكلة مستمرة وعميقة الجذور وقديمة قدم تاريخ البشرية . ومع ذلك يجب علينا ألا نكف عن مقاومتها ، ويجب بالأحرى أن نضاعف جهودنا للقضاء على العنصرية أينما وجدت .

واليوم يتجلى أشد الأمثلة وضوحا لهذه الممارسة الخبيثة في الفصل العنصرى القائم في جنوب افريقيا . وهو ليس الا نظاما مؤسسيا للتمييز العنصرى ، ومن الطبيعى أن تتركز جهودنا أساسا على هذا البلد لتحقيق المساواة بين الأعراق المختلفة .

وفي الشهور القليلة الماضية ، شهدنا تدهورا خطيرا للحالة في جنوب افريقيا . وأدى اعلان حالة الطوارئ الى اذكاء نيران العنف المنتشرة هناك بالفعل . وقد هبّ الشعب الأسود للاعراب عن عدم ارتياحه وعن خيبة أمله بسبب ما يتعرض له من اضطهاد . وأدت محاولات حكومة جنوب افريقيا لقمع الاضطرابات بالقوة الى موت العشرات من الافراد . ومن ثم يجب على حكومة جنوب افريقيا أن تدرك أن هذه الانتعاضة لن تنتهي حتى يقضى على الفصل العنصرى نهائيا والى الأبد . ولذلك يجب أن تعدل حكومة جنوب افريقيا عن محاولاتها التي لن تفيد لقمع القلاقل بالقوة وأن تتخذ خطوات حقيقية لحل المشاكل من جذورها .

وتلتزم حكومة اليابان تماما بشتى القرارات المتعلقة بالفصل العنصرى وتتخذ منذ زمن طويل التدابير الواجبة لاقناع حكومة جنوب افريقيا بأن عليها أن تضع حدا لسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها . بل ان التدابير التي تتخذها اليابان في هذا الصدد تعتبر من أشد التدابير التي اتخذتها الديمقراطيات الصناعية .

فليس لليابان علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ، وغني عن البيان أننا لا نعترف بدول البانتوستانات المزعومة .

واليابان لا تنفذ فقط حظر السلاح الذي فرضه مجلس الأمن على جنوب افريقيا بموجب القرار ٤١٨ (١٩٧٧) بل انها لا تقدم أى نوع من التعاون العسكرى الى هذا البلد .

وليس هناك على سبيل القطع أى تعاون بين اليابان وجنوب افريقيا في ميدان التطور النووى بما في ذلك ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ولما كانت اليابان هي البلد الوحيد في العالم الذى عانى من الدمار الذى تسببه الأسلحة النووية فانها تلتزم بدقة بهذه السياسة .

وفي الميدان الاقتصادى تحظر اليابان أى استثمار مباشر في جنوب افريقيا من قبل المواطنين اليابانيين أو الشركات المشمولة بولايتها . وبالإضافة الى ذلك طلبت اليابان من البنوك اليابانية التي تتعامل بالنقد الأجنبي وفروعها في الخارج أن تمتنع عن تقديم أية قروض الى جنوب افريقيا .

كذلك فاننا لا نشجع الاتصالات مع جنوب افريقيا في المجالات الثقافية والتعليمية والرياضية . ولا تمنح وزارة الخارجية اليابانية تأشيرات لمواطني جنوب افريقيا الذين يطلبون الدخول الى اليابان لأغراض التبادل الثقافي أو التعليمي أو لتبادل الأنشطة الرياضية . وتبذل الوزارة كل جهد لتضمن تنفيذ هذه السياسة بدقة .

واليابان ، منذ زمن بعيد تقدم مساهمات كبيرة الى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي تقدم المساعدات الانسانية والتعليمية الى الشعب المضطهد في جنوب افريقيا . وسوف تستمر في تقديم هذه المساعدات الانسانية في المستقبل .

وفي ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ ، وبعد التطورات الأخيرة التي حدثت في جنوب افريقيا ، أعلنت حكومة اليابان انها قررت اتخاذ تدابير أخرى ضد جنوب افريقيا بالإضافة الى التدابير المطبقة بالفعل ، وتتضمن تلك التدابير الجديدة : التطبيق الصارم للقوانين والنظم القائمة لحظر تصدير الحاسبات الألكترونية التي يمكن ان تساعد أنشطة بعض المنظمات مثل القوات المسلحة والشرطة التي تقوى الفصل العنصرى ؛ وبذل

الجهود لحث المعنيين ، بالتعاون بطريقة طوعية في وقف استيراد الكروجيراند وكل القطع النقدية الذهبية الأخرى من جنوب افريقيا ؛ وبذل الجهود لزيادة تعاون اليابان في مجال تطوير الموارد البشرية في دول الجنوب الافريقي بغية المساهمة في تحسين حالة الشعب الأسود في المنطقة . وحكومة اليابان اذ تتخذ هذه التدابير تجسّد الاعراب عن معارضتها للفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وتكرر أملها في أن يتحقق قريباً قيام دولة في جنوب افريقيا خالية من الفصل العنصرى .

ان الحالة حرجة في جنوب افريقيا بعد استمرار القلاقل وسلسلة أعمال الشغب والقمع الذى تسبب في وفاة ما يزيد على ٧٠٠ شخص في السنة الماضية . وان حكومة اليابان بعد رؤيتها لهذه الحالة تعتقد أن حكومة جنوب افريقيا ينبغي أن تعلن بوضوح وبصورة قاطعة أنها تنوى الغاء الفصل العنصرى وأنها تنوى الدخول دون قيد أو شرط في مناقشات مع زعماء طائفة السود بشأن خطوات محددة تؤدى الى ذلك الغرض . وتطالب اليابان كل المعنيين بتجميع طاقتهم للبحث عن حل لا يتسم بالعنف .

وتأمل اليابان بكل اخلاص أن تستمع حكومة جنوب افريقيا الى صوت المجتمع الدولى وتتخذ تدابير لضمان تصفية نظام الفصل العنصرى سلبيا في القريب العاجل .

وأخيرا ، أود أن أضم صوتي الى المتكلمين السابقين في الاعراب عن تقديري لحكومتى الكبير للجهود الدؤوبة التي تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومركز مناهضة الفصل العنصرى . وتود حكومة اليابان أن تؤكد تعاونها الكامل مع هاتين الهيئتين في كفاهما النبيل ضد الفصل العنصرى .

السيد سارى (السنغال) (ترجمة شعوية عن الفرنسية) : تثبت هذه

المناقشة لسياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا مرة أخرى الانشغال البالغ للمجتمع الدولى ازاء هذه المسألة ، التي تشكل كما يعلم الجميع تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

وكما لاحظتم فان الملوك والرؤساء ورؤساء الحكومات الموقرين الذين تكلموا هنا منذ أقل من أسبوع قد أعربوا جميعا بغير استثناء عن استيائهم ازاء هذه المسألة وجددوا التزامهم بالعمل على ازالتها . ان النضال لانهاى الفصل العنصرى هو نضال من أجل احترام حقوق الانسان والنهوض بها . وهو أيضا نضال للتوصل الى مجتمع ديمقراطى متعدد الأجناس في جنوب افريقيا . وأخيرا ، انه نضال لاقرار السلم في الجنوب الافريقي . وفي ذلك النضال ، ينبغي أن نعمل بسرعة بالوسائل اللازمة ، لأن الوضع في جنوب افريقيا يتدهور بسرعة .

وان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/40/22) انما يؤكد الحالة
المأساوية التي لا يزال يتعرض لها الشعب البطل في جنوب افريقيا في مواجهة تصاعد
القمع الوحشي لبريتوريا .

وان نظام بريتوريا في مواجهة هذه المقاومة البطولية العنيدة لشعب جنوب
افريقيا ، قد فرض كما هو معروف ، منذ ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٥ حالة الطوارئ ، ليعزز
من نظامه القمعي والاضطهادي ضد الغالبية السوداء لجنوب افريقيا ، التي لم ترتكب
ذنبا الا المطالبة بحقوقها الأساسية في الكرامة والحرية والحياة .

ومع ذلك ، فاننا سعداء لأن نلاحظ تعبئة المجتمع الدولي ضد هذا التصاعد
في التدابير التعسفية في جنوب افريقيا ولانهاء الفصل العنصري . وكذلك فان مجلس
الأمن ، وهو يعبر عن استيائه ورفضه العام ، قد أدان اعلان حالة الطوارئ ، وطالب
في قراره ٥٦٩ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ الدول الأعضاء في الأمم
المتحدة التي لم تفعل ذلك حتى الآن ، باتخاذ اجراءات ملائمة ضد جنوب افريقيا ،
وبهذا يكون المجتمع الدولي قد زاد نوعيا وكميا من ضغوطه لفرض الجزاءات على بريتوريا .
ولعلكم تذكرون للأسف ، كما كان الحال دائما ، أن الاجابة الوحيدة لنظام
بريتوريا كانت زيادة تشدده الأعمى داخل جنوب افريقيا وزعزعة الاستقرار والعدوان
والغزو في علاقاته مع الدول المجاورة له والعالم الخارجي - متجاهلا بالكامل مبادئ
السيادة والسلامة الإقليمية للدول ومستخدم ما الاقليم الدولي لناميبيا كقاعدة لتلك
الأعمال . وكذلك ، فان نظام جنوب افريقيا باقامته في ذلك الأقليم ، عن طريق ما
يسمى بمؤتمر الحزب المتعدد الأطراف ، لحكومة انتقالية مصطنعة اعتبرها المجتمع
الدولي بالاجمال غير مشروعة ، انما يثبت تصميمه على مواصلة الاحتلال لناميبيا بصورة غير
مشروعة رغم قرارات ومقررات الأمم المتحدة في هذا الصدد .

وليس هناك مجال للشك في أنه بتجاهل كل نداءات المجتمع الدولي ، وكل
تحذيرات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة المكلفة أساسا بالحفاظ على السلم والأمن

الدوليين ، وبتجاهل نداء العالم أجمع ، بما فيه الدول التي لا يزال لديها أمل في اجراء تغييرات دستورية في نظام الفصل العنصرى تؤدي الى تغييره ، اختارت بريتوريا أن تتحدى المجتمع الدولي بأسره وضمير العالم أيضا برفضها تماما احترام حقوق الانسان الأساسية وتطبيق قانون الأغلبية .

ان سياسات العناد هذه والتحدى للعقل والقانون ، بعد الجزاءات المحددة التي اعتمدها بعض البلدان مثل الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وغيرها ، وكذلك بلدان الاتحاد الاقصادى الأوروبى واليابان ، تبين بوضوح ضرورة التعجيل بالجهود المتسقة والمتماسكة للمجتمع الدولي بغية القضاء تماما على نظام الفصل العنصرى عن طريق تطبيق جزاءات اقتصادية الزامية شاملة ، من شأنها وحدها أن ترد نظام الفصل العنصرى الى صوابه قبل أن يصبح هذا الجزء الجنوبي من القارة في حرب شاملة .

وفي هذا الصدد على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته بالكامل ، التي تقع عليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، التي احتفلنا توا بمناسبة الذكرى الأربعين لها ، وأن يتخذ جزاءات الزامية ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . اذ أن ما هو في كفة الميزان هو مصداقية وسمعة الأمم المتحدة ، التي نعتبرها جميعا اليوم أداة ضرورية لنا جميعا .

وأود في هذا السياق أن أذكر بالاقترح الذى قدم من هذه المنصة في دورة الاحتفال بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة وبالنيابة عن افريقيا من جانب فخامة السيد عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية ، لعقد مؤتمر دولي في موعد لا يتجاوز حزيران / يونيه ١٩٨٦ ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، بشأن الجزاءات ضد جنوب افريقيا .

لقد حان الوقت لاتخاذ القرارات اللازمة . وفي نفس البيان قال الرئيس ضيوف :

" لا بد من أن نصيغ السمع لرسالة التاريخ قبل أن يفوت الاوان ، لأن

هزيمة المتمسكين بالفصل العنصرى أصبحت الآن محققة . والوقت هو الشئ

الوحيد الذى لم يتحدد بعد " . (A/40/PV.42 ، ص ٢٧)

A/40/PV.55

138-140

وما فتئ شعب جنوب افريقيا الشهيد يعاني معاناة كبيرة من نضال يفرضه عليه نظام الفصل العنصرى البغيض ، في الوقت الذى يريد فيه هذا الشعب أن يعيش في مجتمع متعدد الأعراق تسود فيه المساواة والحرية وتكفل فيه الحرية للجميع . واذا كان للحكمة أن تسود ، من الضروري توفير مناخ يفضي الى اتفاق يستتبع أولا وقبل كل شيء اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا دون قيد أو شرط ومن بينهم نلسون مانديلا ، وانهاء حالة الطوارئ والغاء التشريعات القمعية ضد الحركات السياسية والاجتماعية المناهضة للفصل العنصرى وبخاصة بدء مفاوضات صريحة مخصصة بين سلطات بريتوريا والممثلين الشرعيين لحركات التحرر والقوى الوطنية في جنوب افريقيا .

وفي هذا السياق ، فان توصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى تستأهل اهتمامنا الكامل ودعمنا الصادق ، حتى يمكن اتخاذ اجراء متفق عليه ومنسق على المستوى الدولى ، بغية استئصال الفصل العنصرى ، عار هذا العصر ، باتخاذ تدابير محددة قوية في اطار الأمم المتحدة ، ولا سيما مجلس الأمن ، وابداء المجتمع الدولى تضامنه الحقيقى مع مقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطنى الافريقى ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ودول خط المواجهة .

ومن واجب الأمم المتحدة التى تعلق عليها حكومات افريقيا وشعوبها آمالا كبيرا أن تستجيب للمتطلبات المشروعة للشعوب الافريقية ولشعوب العالم أجمع بوضع حد للعنف الدموى الذى يعاني منه السكان السود في جنوب افريقيا ، الأمر الذى يعزز قضية حقوق الانسان والسلم في العالم ، وهي من الأهداف الأساسية لميثاق سان فرانسيسكو .

ويتطلب تحقيق هذا الهدف جهدا متضافرا من جانب جميع المناضلين ضد الفصل العنصرى . ولهذا فاننا نرحب بكون اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى تمكنت من وضع اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الرياضة . فهذا الصك القانونى الذى بدأ التوقيع والتصديق عليه وتنفيذه بالفعل سيخدم بلا شك القضية النبيلة للكفاح ضد الفصل العنصرى التى سبق أن قيل عنها هنا أنها نضال من أجل حقوق الانسان وكرامته .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان العاصفة التي ما فتئت تتجمع فوق جنوب افريقيا منذ سنوات عديدة بدأت الآن في الانفجار . واذالم تدرك حكومة جنوب افريقيا ضرورة اجراء تغيير اساسي سريع فقد يؤدي ذلك الى مأساة انسانية ذات أبعاد هائلة .

وبالاضافة الى خطر اندلاع حرب نووية والحاجة الطحة لتحديد الأسلحة ونسزع السلاح بشكل فعال ، تركز الاهتمام الدولي ، كما اتضح من البيانات التي أدلي بها في الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة ، على المشاكل المتعلقة بالجنسوب الافريقي — وهي مشاكل الفصل العنصرى ، واستمرار اعاقة جنوب افريقيا لاستقلال ناميبيا ، وسياسة جنوب افريقيا الرامية الى زعزعة استقرار جيرانها . ولكنها أساسا مشكلة الفصل العنصرى وهو السبب الجذرى لكل المشاكل .

لقد واجهت البشرية في أوقات كثيرة من تاريخها شرورا خطيرة ، تبلغ من الخطورة درجة يتعين معها على جميع الحكومات أن تواصل السعي من أجل ازالتها حتى يتحقق لها ذلك . والفصل العنصرى هو أحد هذه الشرور .

فمنذ سنوات طويلة كتب جان سمطس وهو من الشخصيات المشهورة في تاريخ جنوب افريقيا : " ان افريقيا القديمة قد ولت ، ويتعين على الجنس الأبيض أن يواجه حالة جديدة هي من صنع يديه " . ومن المحزن والمثير للسخرية معا ان جنوب افريقيا لم تطلق اذنا صاغية لتحذيرات الكثير من الأفراد وكذلك تحذيرات الأمم المتحدة . واذا أرادت الأغلبية البيضاء أن تستمر الى ما لا نهاية في محاولة الابقاء على وضعها السياسى والاقتصادى المتميز على أساس حرمان الأغلبية من حقوقها الأساسية وممارسة الأعمال القسرية بل والوحشية في مواجهة الغضب المشروع للأغلبية المحرومة فما من شك أن سفك الدماء سوف يستمر ويزداد . لا أود أن أكرر الأقوال وأردد عبارات محفوظة عن ظهر قلب في اداة الفصل العنصرى . لكن الفصل العنصرى هو نكران لكل ما تدافع عنه الأمم المتحدة . وهو خيانة للمثل العليا لمؤسسي الأمم المتحدة ورفض لحقوق الانسان الأساسية الواردة في الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ومنذ مناقشتنا الأخيرة لهذا البند من بنود جدول الأعمال في الجمعية العامة في عام ١٩٨٤ حدثت تغييرات هامة داخل جنوب افريقيا وفي النظرة الدولية للحالة وفي رد فعل المجتمع الدولي لها .

ففي داخل جنوب افريقيا وعدت الحكومة باجراء تغيير جاد ولكنها لم تفعل شيئا يذكر . لقد منحت حقوقا سياسية محدودة على الصعيد الوطني لثلاثة ملايين وخمسة ألاف شخص في جنوب افريقيا من المصنفين كملونين وهنود ولكنها لم تعط للسكان السود الا القليل . وألغت بعض الأحكام البغيضة للفصل العنصرى الحقيقى . ولكن ما مدى هذه التغييرات ؟ انها في معظمها تغييرات سطحية غير كافية . فما زال عدم المساواة والظلم على ما هما عليه ، الى درجة لا يمكن لأبناء جنوب افريقيا السود السكوت عليها . وما زال معارضا الحكومة يتعرضون للاعتقال دون تهمة . وما زالت الحكومة ملتزمة بانفاذ " قانون مناطق المجموعات " والقوانين الأخرى التي تقضى بالانفصال الرسمى للاعراق . فالعزل الرسمى ما زال مطبقا في ميدان التعليم الحكومى . وتقوم الحكومة بقتل أو سجن أو مطاردة جميع الزعماء السود فى المنفى دون أن تترك أى قيادة موثوق بها أو قيادة تمثل أبناء جنوب افريقيا السود يمكنها أن تتفاوض معها .

ولا يمكن سبب هذه التغييرات في التحول الايديولوجي بل في الضغوط الاقتصادية والسياسية ، فما زال الفصل العنصرى يشكل عنصرا أساسيا في اقتصاد جنوب افريقيا ، بيد أن الضغط الذى يتعاطم ضده قد أرغم من ممارسونه على محاولة اعطائه مظهرا أقل وحشية . وان الانخفاض الكبير في قيمة الراند في أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ والمشاكل المترتبة على ذلك التي واجهتها حكومة جنوب افريقيا لاعادة جدولة التزامات الديون الدولية قد أبرزت لكبار رجال الأعمال في جنوب افريقيا ضرورة التغيير . وتبعها لذلك أقدم عدد من رجال الأعمال البارزين في جنوب افريقيا على اتخان خطوة شجاعة ولكن متأخرة باجرا مناقشات مع زعماء المؤتمر الوطنى الافريقى في لوساكا .

وسيدى رفض حكومة جنوب افريقيا القبول بازالة نظام الفصل العنصرى الى اهتمام
سكان جنوب افريقيا السود عن طريق التخيير السلمى واللجوء الى العنف . وتتكلم حكومة
جنوب افريقيا بشكل غامض عن الحوار في " محفل جاد وصريح " . بيد انه يبدو أن المسائل
التي يجب مناقشتها لم يسمح باذراجها في جدول الأعمال . والأشخاص الوحيدون الذين
يمكنهم التكلم باسم سكان جنوب افريقيا السود موجودون في المقابر أو في السجون أو هاربون .

وتعرض علينا يوميا تقريبا احصاءات رهيبية عن العنف المتعاظم في جنوب افريقيا وعن التفاصيل الخاصة بالقتلى والجرحى والمعتجزين . وقد شاهدنا من خلال التلفزيون ونحن في غرف معيشتنا ما يجرى اليوم من عنف واراقة دماء في جنوب افريقيا . ومن المفارقات انه نتيجة للرقابة المفروضة في داخل جنوب افريقيا ، أصبحنا نعرف عن تلك التطورات أكثر مما يعرفه كثيرون ممن يقيمون داخل ذلك البلد نفسه .

ولقد أيدت الحكومة الاسترالية بشكل مستمر الجهود التي يبذلها المناضلون ، من أبناء كل المجتمعات الموجودة في جنوب افريقيا ، الذين يسعون لوضع نهاية فورية وغير مشروطة للفصل العنصرى بالوسائل السلمية . وقد أشدنا بالجهود التي يبذلها رجال مثل الأسقف ديزموند توتو ، الذى تحدث أمام اللجنة السياسية الخاصة منذ يومين . كما رحبنا بجهود أعضاء الجبهة الديمقراطية المتحدة وأعضاء المنظمات المماثلة لحركة ساش السودان ، الذين يسعون الى تصحيح الأوضاع الظالمة داخل جنوب افريقيا ، والذين كثيرا ما تعرضوا لمعاملة شخصية في مساعيهم . وطلبنا من حكومة جنوب افريقيا الافراج عن ندسون مانديلا والدخول في حوار مع القادة المعترف بهم للسكان السود في جنوب افريقيا . وكما اننا نؤيد الذين يعطون من الداخل ، فاننا ملتزمون أيضا - من خلال العمل الدولى - بجعل حكومة جنوب افريقيا تدرك حماقتها . وكما قال السيد بيل هايدن ، وزير خارجية استراليا في بيانه في الاجتماع الخاص الذى عقده مجلس الأمن يوم ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ،

" اننا لا نريد أن نرى جنوب افريقيا راکعة . ولكننا نريد أن نراها وقسده

عادت الى رشدها " . (S/PV.2608 ، ص (١١))

لقد شهد عام ١٩٨٥ زيادة كبيرة في مستوى الضغط الدولى على جنوب افريقيا بسبب عنف رد سلطات جنوب افريقيا على التعدى السلمى الداخلى . ونأمل أن يمارس المجتمع الدولى ضغطا متضافرا على جنوب افريقيا يستخدم فيه تدابير فعالة لحملها على احداث تغيير ايجابي وسلمي . ومن بين الجزاءات المقترحة أو المعتمدة من جانب المجتمع الدولى : فرض حظر على الاستثمارات والقروض الجديدة ، وهو أمر يروق للحكومة الاسترالية لسببين :

الأول ان هذه الجزاءات قد ثبتت فعاليتها ، والثاني أنها تعظم بتأييد متعاضم ، وخاصة في بعض البلدان التي لها ارتباطات مالية قوية مع جنوب افريقيا . وفي حالة عدم الاتفاق على فرض حظر الزامي على الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا ، فاننا نتطلع الى تطوير التعاون مع الدول الأخرى حتى يمكن جعل التدابير الاختيارية الحالية أكثر فعالية .

وقد قيل ان الجزاءات الاقتصادية لم تتجح قط من قبل في حل أية مشكلة دولية . واني لأتساءل كيف يمكن أن يقال ذلك ؟ ولا يستطيع وفد استراليا أن يقبل هذا الافتراض ، على الأقل لأنه لم يسبق حتى الآن تطبيق جزاءات اقتصادية شاملة بشكل كامل وستتم في أي حالة دولية سابقة .

لقد طبقت الجزاءات تطبيقاً جزئياً في روديسيا الجنوبية ، وكانت تشكل جزءاً هاماً من الضغوط التي أدت الى استقلال زيمبابوي . ومع ذلك يمكن القول بأنه لو كانت الجزاءات قد طبقت على نحو أكثر شمولاً لعجلت باستقلال زيمبابوي .

والحجج التي تقول ان الجزاءات قد تلحق تأثيراً ضاراً بالسكان السود ، أو انها قد تؤدي الى التراجع عن تنفيذ الإصلاحات المحدودة التي بدأت مؤخراً في جنوب افريقيا ، وأنها ستشل الدول المجاورة اقتصادياً ، ولن تحقق هدفها في تفكيك الفصل العنصري ، هذه الحجج تنطوي على أوجه ضعف متعددة . أولاً ، ان معلوماتنا ناقصة لأن الجزاءات الاقتصادية الشاملة لم تجرب حتى الآن ، كما أن جنوب افريقيا أظهرت بالفعل بعض التجاوب بعد تطبيق الجزاءات المحدودة من جانب بعض البلدان التي من بينها استراليا . ثانياً ، ان الحجج التي تثار حول جدوى الجزاءات تتجاهل ان أغلبية مواطني جنوب افريقيا السود ، وحتى كبار رجال الكنيسة في جنوب افريقيا ، قد طلبوا بأنفسهم فرض الجزاءات . ثالثاً ، تغفل هذه الحجج أيضاً اننا لا نعالج مسألة اقتصادية بحثة بحيث يمكن مناقشتها من حيث العزاي والمساوي الاقتصادية لفرض الجزاءات ، بل يجب بحثها في إطار رد الفعل لما يعتبر مشكلة انسانية واجتماعية ضخمة ، ألا وهي مشكلة الفصل العنصري وليس مجرد مسألة اقتصادية . وهناك مناسبات لا بد فيها من أن يتخذ الأعضاء المسؤولون في المجتمع الدولي خطوات يفضلون تجنبها بسبب تفسيرهم الضيق والقصير الأمد لصالحهم الاقتصادية الأنانية .

وفي عام ١٩٨٥ اتخذت الحكومة الاسترالية عددا من الخطوات المتصلة بالاستثمارات . فقد منعت جميع الاستثمارات الجديدة من جانب الحكومة أو الهيئات العامة في جنوب افريقيا ، باستثناء ما هو ضروري للابقاء على تمثيلها الدبلوماسي في ذلك البلد . ومنعت أى استثمارات جديدة من جانب حكومة جنوب افريقيا وهيئاتها بشكل مباشر في استراليا . وطلبت من جميع المؤسسات المالية الاسترالية وقف تقديم أى قروض جديدة للمقترضين في جنوب افريقيا سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر . وسحبت المفوض التجاري الاسترالي من جوهانسبرغ . كما سحبت شتى صور المساعدات الاسترالية الرسمية التي تقدم الى المواطنين الاستراليين الذين يتاجرون في جنوب افريقيا . وفرضت حظرا على الصادرات الى جنوب افريقيا من المتروك والمواد البترولية وأجهزة الحاسبات الالكترونية وغير ذلك من المنتجات التي تفيد قوات الأمن التابعة لجنوب افريقيا . ومنعت استيراد كروزاند جنوب افريقيا وغيره من العملات التي تصك هناك . وكذلك منعت استيراد الأسلحة والذخيرة والمركبات العسكرية من ذلك البلد . وفرضت الحظر على جميع المعاملات التعاقدية الحكومية مع الشركات التي تمتلك جنوب افريقيا أغلبية أسهمها ، بالنسبة للعقود التي تزيد قيمة كل منها على ٢٠٠٠٠ دولار . وقررت تجنب شراء الامدادات الحكومية من مصادر في جنوب افريقيا باستثناء المشتريات الضرورية للابقاء على تمثيلها الدبلوماسي في جنوب افريقيا كما ذكرنا . وكذلك قررت تقييد المبيعات الحكومية من السلع والخدمات الى جنوب افريقيا . وهي تقوم بوضع مدونة سلوك للشركات الاسترالية العاطلة في جنوب افريقيا تستهدف منع هذه الشركات من محاولة استغلال الظروف الخاصة لنظام الفصل العنصرى ، وهي تنص مثلا على ألا تكون هناك تفرقة عنصرية في مكان العمل ، بل أن تكون هناك مساواة عرقية في مجالات التعيين والعمل والأجور والتدريب والترقيات ، كما هو متبع في استراليا .

وخلال نظر مجلس الأمن للموضع في جنوب افريقيا ونامبيا في أوائل هذا العام ، أوضحت الحكومة الاسترالية انها مستعدة لتأييد فرض جزاءات اقتصادية شاملة من أجل انهاء الفصل العنصرى .

وترحب استراليا باعتماد رؤساء وزراء دول الكومنولث بالاجماع اتفاق الكومنولث بشأن جنوب افريقيا خلال اجتماعهم في بداية هذا الشهر في ناسو بجزر البهاما . فهذا الاتفاق يدعو السلطات في بريتوريا لأن تعلن أنها ستفكك نظام الفصل العنصرى وانها ستتخذ اجراءات جادة ومحددة لتحقيق هذه الغاية ؛ والى انهاء حالة الطوارئ المفروضة ؛ والافراج فورا وبغير شروط عن نلسون مانديلا وعن جميع السجناء والمحتجزين بسبب معارضتهم للفصل العنصرى ؛ والى بسط الحرية السياسية ، وأن ترفع على وجه التحديد الحظر القائم على المؤتمر الوطنى الافريقى والأحزاب السياسية الأخرى ؛ وأن تبدأ ، في اطار وقف أعمال العنف من جانب جميع الأطراف ، عملية حوار تتجاوز حواجز اللون والسياسة والدين ، بغية اقامة حكومة تمثيلية غير عنصرية .

كما رحبت استراليا بقرار رؤساء حكومات دول الكمنولث بتأليف فريق صغير من بعض الشخصيات البارزة في الكمنولث ليشجع بكل الوسائل الممكنة تطور عطية الحوار السياسي والتفكير الضرورية في جنوب افريقيا .

كما وافقت دول الكمنولث في ناسو في الشهر الجارى على برنامج عمل مشترك يقرر اتخاذ عدد من التدابير الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ، وقد طبقت استراليا معظمها بالفعل .

وثمة عدة تدابير ينبغي اعتمادها فورا ومنها أن يفرض حظر على كل القروض الحكومية الجديدة لحكومة جنوب افريقيا ووكالاتها ؛ وان تتخذ من جانب واحد كل الاجراءات الممكنة لوقف استيراد الكروفيراند ؛ وأن تتنح الحكومات عن تمويل البعثات التجارية الى جنوب افريقيا والمشاركة في المعارض والأسواق التجارية في جنوب افريقيا ؛ وان يحظر بيع واستيراد معدات الحاسبات الالكترونية التي يمكن أن تستخدمها القوات المسلحة أو قوات الشرطة أو الأمن في جنوب افريقيا ؛ وأن يحظر ابرام العقود الجديدة مع جنوب افريقيا لبيع أو استيراد السلع والمواد والتكنولوجيا النووية ؛ وان يحظر بيع النفط أو تصديره الى جنوب افريقيا ؛ وأن يفرض حظر صارم تجرى مراقبته بدقة على استيراد الأسلحة والذخيرة والمركبات العسكرية والمعدات شبه العسكرية من جنوب افريقيا ؛ وأن يحظر أى تعاون عسكري مع جنوب افريقيا ؛ وأخيرا عدم تشجيع أى من الأنشطة الثقافية أو العلمية فيما عدا تلك التي تسهم في انهاء الفصل العنصرى أو التي لا يمكن أن يكون لها دور في تعزيزه . ونحن نوصي الدول الأعضاء بأن تضع هذه التدابير ، التي اعتمدها دول الكمنولث بالاجماع ، موضع التنفيذ ان لم تكن قد فعلت ذلك .

وعلاوة على ذلك ، تم الاتفاق على أن تجتمع مجموعة من رؤساء حكومات دول الكمنولث بعد ستة أشهر لاستعراض الحالة ، وانا ما تبين لها عدم احراز تقدم كاف فستنظر فسي امكانية اتخاذ تدابير اضافية ضد جنوب افريقيا . ويغتبط وفد بلادى للتأييد الذى حظي به هذا النهج من جانب الأسقف ديزموند توتو في كلمته التي ألقاها في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ومن جانب غيره من الممثلين الذين سبقوه الى تناول الكلمة في هذه المناقشة .

وختاما ، أود ان أكرر ان حكومة استراليا عازمة على أن تؤدى دورها في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والهيئات الدولية الأخرى مثل الكمنولث ، بفيضة الاسهام في تنفيذ التدابير الفعالة التي ستؤدى فيما نعتقد الى احداث تغيير سريع وسلمي في جنوب افريقيا والى انهاء الفصل العنصرى .

السيد اوراماس اوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أشار ١٢٥ متكلما من بين ١٣٧ متكلما اشتركوا في المناقشة في الدورة الأربعين ، بعبارات لا فموض فيها الى الحالة في جنوب افريقيا . وبدل ذلك على القلق البالغ الذى يساور المجتمع الدولي ازاء المحنة القاسية التي يمر بها شعب جنوب افريقيا على أيدي طفمة من القتل العنصريين .

في ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر ، نشرت جريدة " النيويورك تايمز " أن أربعة أشخاص لقوا حتفهم ، وذكرت انه قد تم منذ شهر أيلول / سبتمبر من السنة الماضية قتل ٨٠٠ شخص برصاص العنصريين لأنهم اقترفوا جريمة الكفاح كي يعتبروا بشرا كما ذكر الاسقف ديزموند توتو منذ قليل في هذه القاعة .

ان الفصل العنصرى هو أكثر من كابوس مروع ، وتكفي الصفحات التي سوت عن انتهاك حقوق الانسان من جانب العنصريين لتأليف دائرة معارف بأكلها . وقد أوضح الأسقف توتو أن من بين الذين قتلوا عددا كبيرا من الأطفال ولكن وسائط الاعلام لم تنقل شيئا عنهم . والقمع يتزايد في مواجهة الاحتجاجات السلمية على نظام البانتو التعليمي وعلى الاضطهاد ، ويتمثل رد الفاشيين الجدد في استخدام الكلاب والرصاص . وحالة الطوارئ التي كانت مفروضة دائما من الناحية الفعلية على السود في جنوب افريقيا ، تثير الاستياء بين ذوى الحس السليم ولكنها لا تززع الذين يدعون أنهم أبطال الديمقراطية وحقوق الانسان ، كالولايات المتحدة ، ويدلون من فوق هذه المنصة ببيانات يتشدقون فيها بعبارات رنانة دون أن يتفوهوا بكلمة عن البربرية التي يمارسها شركاؤهم في بريتوريا الذين يحصدون المنافع التي تعود عليهم بفضل ما يسمى بالارتباط البناء .

ان السود في جنوب افريقيا ليسوا في حاجة الى عطفنا بل الى مساعدتنا الواسعة من حيث نطاقها وقوتها لاستئصال سرطان اجتماعي يهدد بصورة خطيرة السلم والأمن في جنوب افريقيا ، وخاصة عندما بينت الجماهير السوداء في جنوب افريقيا ان جميع الأبواب قد سدت أمامها ، كما صرحت مؤخرا الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وهي منظمة حرمت من حق الاجتماع في كيب تاون .

يجب ألا ينسى العنصريون في بريتوريا وحلفاؤهم ما قاله تيتوس ليفيوس — أن "الضرورة هي آخر الأسلحة وأمضاها" ، وهذا هو الاختيار الذي يجبر العنصريون عليه الشعب المقهور الذي طالت معاناته في جنوب افريقيا .

ونحن نطالب الحكومة العنصرية من فوق هذه المنصة بأن تضع حدا للمذابح وحالة الطوارئ وأن تنفذ فورا التدابير التي يطليها صوت العقل تجنباً لوقوع كارثة في جنوب افريقيا . وتمثل هذه التدابير في عودة العنف والتفاوض مع الممثلين الشرعيين لشعب جنوب افريقيا ، أى مع المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وفي اطلاق سراح نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين والغاء جميع القوانين القائمة على الفصل العنصرى .

اما اذا تمادى العنصريون في عنادهم قصر النظر ورفضوا الاستماع الى صوت العقل ، فيجب ألا يكون هناك مجال للجوء الى الذرائع أو أساليب المماثلة . وسيتعين على جميع أعضاء المجتمع الدولي ، لاسيما الأعضاء في مجلس الأمن ، أن يتبعوا ما يطليه عليه ضميرهم وواجبهم ويطبقوا جزاءات الزامية شاملة ، وفقا للفصل السابع من الميثاق . والا فسيكون علينا أن نستنتج أن موت ٨٠٠ شخص من السود أمر غير ذى بال ، وذلك فيما يبدو وهو ما يعتقد به البعض ممن يؤيدون في الواقع الأفكار الخاصة بوجود فروق بين الأعراق المختلفة ويعتبرون أن هؤلاء الشهداء الذين سقطوا في جنوب افريقيا لا يندرجون في عداد البشر .

وليس هناك اختيار آخر ، لقد حان الوقت لتحديد المواقف بجلاء تام . فامسا ان نؤيد العنصريين أو نؤيد من يعانون من آثار سياسة الفصل العنصرى . وتماشيا مع هذا الرأى ، يعلق بلدى أهمية كبرى على مشروع الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصرى فى مجال الألعاب الرياضية ويرى انه لا بد من اعتماد ذلك الصك عند تقديمه فى الدورة الحالية للجمعية العامة .

كما نؤيد الاقتراح الذى قدمه رئيس منظمة الوحدة الافريقية بشأن عقد مؤتمر دولى لفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية فى العام المقبل .
واليوم ، ربما لا يزال أماننا وقت لمنع المحرقة ، وفدا ستكون الفرصة قد فاتت . ويجب الا يغرب عن بالنا جميعا انه عندما تسد كافة السبل ، تجد الشعوب دائما سبلا أخرى للتعبير عن مشاعرهما العميقة فى سبيل الحرية ، وذلك حق لنا جميعا .
وختاما ، أود ان اؤكد ان الصبح آت للشعب الأسود فى جنوب افريقيا بلا ريب . وبالدماء التى تخضب طريق الحرية سيتحقق العالم الذى يمكن أن يعمل فيه الأسود السى جوار الأبيض . وان فدا لناظره قريب .

السيد مانسفيلد (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فى الاسبوع

الماضى ، أدلى معالى الرايت اونرايل دافيد لانغ ، رئيس وزراء بلدى ، ببيان شامل عن موقف نيوزيلندا من هذا الموضوع أمام اجتماع استثنائى عقدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . وليس هناك داع لأن أخوض فى نفس الموضوع اليوم . ومن ثم سأقتصر على تحديد النقاط الأساسية لسياستنا .

ان نيوزيلندا ترفض سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها جنوب افريقيا . واستمرار نظام العنصرية المؤسسية هذا ، يعد انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التى قامت عليها منظماتنا .

وخلال سنوات كثيرة ، اعرب شعب نيوزيلندا عن معارضته للفصل العنصرى وكل ما يمثله هذا النظام . ونحن فى نيوزيلندا ملتزمون ببناء مجتمع يقوم على الانسجام بين

الاعراق والمساواة بينها ؛ مجتمع متعدد الاعراق على أساس من المشاركة والاحترام المتبادل والعدالة والوفاء . ولن يتأتى هذا المجتمع بين عشية وضحاها ، ولن يتحقق ذلك دون بذل الجهود وتوافر الموارد ، ولكن شعب نيوزيلندا أثبت انه لم يفرط ولن يفرط في تلك المبادئ .

والفصل العنصرى هو النقيض لهذا المسمى . واستمرار تلك السياسة في جنوب افريقيا دليل على انكار النظام العنصرى للمبادئ الأساسية التي التزم شعب نيوزيلندا بتميزها في مجتمعنا .

ومنذ يومين فقط في هذه القاعة ، استمعنا الى الشهادة المؤثرة التي أدلى بها الأسقف ديزموند توتو عن المعاناة التي اجبر شعب جنوب افريقيا أن يعيشها لسعيه من أجل نيل الحقوق التي توخى ميثاق هذه المنظمة ضمانها لكل الرجال والنساء . وقد استمعنا باحترام لرجل حاول من خلال حياته وأثناء توليه منصبه أن يترجم المثل العليا التي يأمل ان يراها الجميع هنا أساسا تقوم عليه جنوب افريقيا حرة . واستمعنا الى مطالبته باقامة مجتمع خال من الظلم والقمع والوحشية التي قدر على شعبه ان يعيش في ظلها الآن . هذا هو موقف الرجل الذى استمعنا اليه ينادى بهذه المبادئ حتى في مواجهته الاستغزات الحالية ، من أجل ازالة الفصل العنصرى بالوسائل السلمية ، ومن أجل اقامة مجتمع يمكن أن يعيش فيه السود والبيض احرارا حقا .

ولن تتحقق هذه الرؤية الا بالقضاء التام على الفصل العنصرى . وقد أكد رئيس وزراء بلدى مرة أخرى في بيانه أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، تأييد نيوزيلندا لهذا الهدف ، وأوضح بجلاء ان نيوزيلندا لا ترى ان الاصلاحات المزعومة التي قامت بها حكومة جنوب افريقيا تسهم في ازالة الفصل العنصرى ، حيث قال :

" لقد رفضت حكومة جنوب افريقيا حتى الآن ان تبدأ حوارا حقيقيا مع ممثلي المجموعات السودا بشأن ايجاد تسوية سياسية في المستقبل ؛ بل احتجرت الكثيرين منهم وامتنعت عن لقاء الآخرين . ولا يوجد أى مؤشر على انها تعتزم

ان تمنح السود حق المشاركة المتساوية في العملية السياسية . ولم تؤد اصلاحاتها المحدودة الى أى تغيير في الفلسفة العنصرية الأساسية للدولة . وما زالت هذه الفلسفة مجسدة في القانون ومدعمة بالقوة ، القوة التي استخدمت بلا هوادة داخل جنوب افريقيا ذاتها لكبت مطالب السود الذين لا يلتمسون الا اعمال حقهم فسي ان يكون لهم رأى في حكومة بلدهم ، واستخدمت ضد جيرانها لضعافها وتحقيق سيطرتها العسكرية على المنطقة : كل هذا لتعزيز السيطرة البيضاء وتدعيم قدرة الحكومة على مقاومة التغيير . ولهذه الأسباب مجتمعة ، يقف العالم متحدا فسي اصراره على وضع نهاية للفصل العنصرى بصورة لم يسبق لها مثيل منذ ان قام بحملته للقضاء على الرق . وأود ايضا ان تعلموا ان نيوزيلندا تؤيد تمام التأييد كل جهد يبذل في هذا المضمار وستعمل جنبا الى جنب مع الآخرين من ذوى الأفكار المعادلة في الأمم المتحدة والكنولث وفيها نحو الهدف الذى نصبوا اليه جميعا والذى أصبح من الجلي تماما امكانية تحقيقه الآن .

ويتعين اتخاذ اجراءات دولية لناهضة الفصل العنصرى اذا كان لهذا الهدف أن يتحقق . وهذا هو السبب في ان نيوزيلندا كانت في العام الماضي من بين المؤيدين للقرار الخاص باتخاذ اجراءات دولية متضافرة لناهضة الفصل العنصرى ، ونأمل أن نتقدم أيضا بقرار مماثل يعرض على الجمعية في مرحلة لاحقة من هذه الدورة .

ومنذ أقل من اسبوعين ، اشترك بلدى في وضع اتفاقية الكمنولث بشأن جنوب افريقيا في الاجتماع الذى عقده رؤساء حكومات الكمنولث في ناسو . وقد أكد رئيس وزراء بلدى مرة أخرى التزام نيوزيلندا بتنفيذ برنامج العمل الذى وافق رؤساء الحكومات عليه ، وتعهد بتأييد فرض جزاءات اقتصادية فورية قوية تحدد أهدافها بعناية . وقال ان نيوزيلندا سوف تراعى بكل صرامة تطبيق الجزاءات الاقتصادية التي قرر الكمنولث تطبيقها على الفسور ، وان نيوزيلندا يمكن أن تذهب الى أبعد من ذلك عندما اعلن انه :

" اذا رأى الكمنولث ان الحاجة تدعو الى ذلك ، سنكون على استعداد

لأن نضطلع بدورنا وننتقل الى الخطوات التالية التي وردت في الاتفاق . ونيوزيلندا

على استعداد لاحترام هذه الخطوات أيضا . و اذا استمرت حكومة جنوب افريقيا على عنادها ، فان نيوزيلندا على استعداد للانضمام الى الآخرين لاتخاذ جهود جماعية ، بل وفرض جزاءات الزامية شاملة اذا كان ذلك يؤدي الى تحقيق التفسير السلمي في جنوب افريقيا ” .

ان التفسير السلمي في جنوب افريقيا هو هدفنا . فالوقت يمضي ولكن الفرصة لاتزال أمانا . وقد تكون جنوب افريقيا على حافة الكارثة كما قال الأسقف توتو ولكن ما دام زعماء اولئك المضطهدين على استعداد للحضور الى هذه الجمعية وتكريس أنفسهم للعمل من أجل التفسير السلمي ، يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصاره لساندتهم . وتلتزم حكومة نيوزيلندا بالقضاء التام على الفصل العنصرى . ونحن نطالب باطلاق سراح السجناء السياسيين وانها حالة الطوارئ وما يصاحبها من أعمال العنف . ونتطلع الى أن تكف جنوب افريقيا عن تهديد أمن المنطقة بهجمات وحشية لا مبرر لها على جيرانها ، وان تحقق رؤية الأسقف توتو لجنوب افريقيا حرة حقا .

السيد بيوجي (الارجننتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان استمرار الفصل العنصرى قد يكون اخطر المشاكل التي تواجهها الامم المتحدة في الذكرى الاربعمين لانشائها فط من مشكلة اخرى تتحدى ضمير البشرية بهذا الشكل . وخلال هذا الجسر الأخير من القرن الذى شهد تقدما لا مثيل له في العاديين الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية لا يمكن قبول التعصب الذى ينطوى على مفارقات تاريخية والهجوم اكثر من اى وقت مضى ، ينبغي ان يعتمد المجتمع الدولى تدابير فعالة وهاجلة ضد جنوب افريقيا تساهم في الاسراع بعملية القضاء التام على الفصل العنصرى .

وهذا الاسراع يجب ان يشمل توفير سبلتزمات العيش اللائق والمعادلة في جنوب افريقيا ، وكذلك الرد بجدية على التحدى الخطير للسلم والامن الدوليين . فاستمرار وجود الفصل العنصرى يعتبر مصدرا خطيرا وتهديدا جديا للتطور الطبيعي للعلاقات الدولية ، ولا تقتصر آثاره على المنطقة ، بل تشمل كامل المجتمع الدولى الذى ليس بإمكانه ان يبقى مكتوف اليدين في مواجهة المشكلة المتعاظمة في الجنوب الافريقي .

ومن الواضح ان حكومة جنوب افريقيا لا تنوى ازالة اكثر المظاهر القمعية والمعادية لنظام الفصل العنصرى . فقد زادت حدة القهر في الداخل عما كانت عليه منذ سنسنة ولم تتخل عن عملية البانتوستانات . وما زالت جنوب افريقيا مستمرة في احتلالها غير الشرعى لناميبيا ، وهي تشن اعطالا عدوانية ضد البلدان المجاورة . وان تزايد المقاومة الفعالة التى يخوضها الشعب المقهور في جنوب افريقيا ضد الفصل العنصرى لجدير بعطف جميع الدول المنظمة هنا ودعمها . وتتوافر اسباب اضافة لهذه المقاومة لان بريتوريا بسدلا من ان تتخذ خطوات ملموسة في الاتجاه الصحيح ، ارتأت اللجوء الى تدابير جديدة اكثر قسوة بغية الحفاظ على الفصل العنصرى . ونحن نشهد جميعا موجة العنف التى تجتاح ملايين الناس في جنوب افريقيا يوميا ، وذلك نتيجة لتعننت بريتوريا الأعمى .

وتؤكد الارجننتين ادانتها التامة لسياسة الفصل العنصرى وتعرب عن تضامنهما مع ضحايا تلك السياسة . فالتحيز لأى سبب كان لا يتماشى مع العادى التي قامت عليها جمهورية الارجننتين . ولهذا فليس من الغريب ان تعتمد حكومتى خطوات هامة ولموسسة

ضد بريتوريا . فقد خفض مستوى التمثيل الى حد ادنى وطلقت الرحلات الجوية . والارجنتين ملتزمة التزاما صادقا بحظر الاسلحة على جنوب افريقيا . ولقد وقع بلدى مؤخرا على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها .

وكل هذه الخطوات تبين مدى دعم الارجنتين لكفاح افريقيا ضد التمييز العنصرى . وهى لا تدع لى بريتوريا ادنى شك فى صلابه ادانتنا لنظام الفصل العنصرى . ورغم ان الجادرات المنفردة التى تقوم بها الدول لها فائدتها فانها ليست كافية وقد ذكرنا مرارا ونؤكد اليوم ، أن الجهود المتضافرة من جانب جميع الاعضاء فى الامم المتحدة بما فى ذلك الاعضاء الذين يرتبطون ببريتوريا بأوثق الروابط ، يمكن ان تشكل اداة فعالة فى الكفاح ضد الفصل العنصرى .

ولهذا لابد ان نكرر من جديد نداءنا الى مجلس الامن كي يعمل بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ويفرض جزاءات طموسة وشاملة والزامية على بريتوريا . فما من شك بشأن ما يشككه الفصل العنصرى من خطورة على السلم والامن الدوليين . واذ لم تواجهه الأمم المتحدة بالرد المناسب ستكون النتيجة اطالة مأساة شعب محروم من حقوقه الاساسية ، بل وتقويض صداقة منظمنا وسلطتها السياسية والاخلاقية .

السيد ليفويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أشعل

الفصل العنصرى اخيرا النار فى جنوب افريقيا ، وهو ما نهبنا اليه وحذرنا منه مرارا وتكرارا فهذه النيران التى اندلعت منذ اكثر من سنة وكانت تنذر فى بدايتها بأنها ستكون مدورة قد اودت بحياة ما يزيد عن ٨٠٠ شخص . وسوف تقضي على الاف اخرين اذا لم يجبر واضعوا السياسات لنظام الفصل العنصرى الابيض فى جنوب افريقيا على الاستماع بسرعة الى صوت العقل . وعلى ادراك جنون الاساليب العنصرية وعدم جدواها . ولم يكن الوضع فى جنوب افريقيا يوما داعيا لليأس كما هو عليه الآن ، ولم تكن شاعر الاغلبية المقهورة فى ذلك البلد الذى يعاني من البلاء الشديد متقدة كما هي عليه الان ولم يكن التزام الشباب فى جنوب افريقيا بتحرير ارضهم الممزقة من قبل قاطعا بقدر ما هو عليه اليوم .

وحتى نعرف ما الذي يجري في جنوب افريقيا يجب ان ننظر الى وجوه الفتيان الذين لا تتجاوز اعمارهم ١٥ سنة وهم يقصدون الدافن في سهتو وفي بلدان اخرى وعلى اكفهم نعوش رفاقهم الشهداء الذين يشيخون الى شواهم الاخير . فوجههم لا يمس عليها الأسى وهم يطلقون الهتافات وينشدون اناشيد التحرير بكل الحس الذي يتسم به جيل اخذ بمصره بين يديه . فهم يرون ان الحياة في ظل الفصل المنصرى أسوأ من الموت ، لان ما هو معنى الحياة حين تحرم من جوهرها وكرامتها وقيمتها الانسانية ؟ لهذا ، قرر الشبان في جنوب افريقيا ان يضحوا بحياتهم الفتية حتى يستطيع من يبقسى على قيد الحياة ان يحيش بحرية في جنوب افريقيا حرة وغالية من الفصل المنصرى والمنصرية .

ومع ذلك ، فان نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا لا يزال يعم آذانه كما كان دائما . وكما لو كانت قلوب الحكام البيض ومشاعرهم قد تحجرت ، فانه مع انقضاء كل يوم من اوراقه الدماء والموت وانقضاء كل اسبوع من الطم الحاشدة والدموع المنهجرة ، يزداد شعنتهم ، وهم يهددون بشكل روتيني بالمزيد من القتل ويواجهون بالاسلحة الثقيلة المتظاهرين من العبية العزل والسالمين . ونحن نتساءل : اى نوع من البشر اولئك الذين لا تحركهم مثل هذه الدماء المراقبة والموت والمعاناة ؟ ونتساءل اى نوع من البشر اولئك الذين يردون على الاساءة بالتهديد بجعلها اكثر قسوة ؟ لقد قويت كل مظاهره سلبية ضد الفصل العنصرى في جنوب افريقيا بتهديد رسمي باستخدام المزيد من القوة ضد المتظاهرين ، والفعل تزايد استخدام القوة بغض النظر عن الارواح البرهقة التي ازهقت . ويقال لنا ان المتظاهرين السالمين يجعلون عطية اصلاح الفصل العنصرى ، واقامة مجتمع جديد في جنوب افريقيا اكثر صعوبة ، وانه يتمنى لذلك اطلاق النار عليهم ولكن ما شاهدناه حتى الان في جنوب افريقيا وقيل انه بداية لاقامة المجتمع غير العنصرى كرد فعل للاضطرابات الحالية والذي كثيرا ما هلك له العالم الغربي ، لا يعدو أن يكون توطيدا للوضع القائم متخفيا في شكل اصلاح . وط يسمى " الاعلان الخاص بجنوب افريقيا الجديدة " الذى اطلنه السيد بوتسوانا مؤخرا . ظهر انه مخطط لتحديث تجزئة مجتمع جنوب افريقيا الى شرائح عرقية على هوى النظام العنصرى . ولواتمح لمخطط بوتسوانا ان يرى النور ، فان جنوب افريقيا ستظل بلدا مقسما عنصريا ، اذ ان الهانتوسانات مستحوول الى وحدات تحتفظ بخصائصها القائمة على اساس اثنية كل جانب من جوانبها وبمباراة العنصرى ستظل هذه الوحدات من ثمار الايديولوجية العنصرية للفصل العنصرى . فالفرد من قبائل الزولو سيظل يقال له انه لا شأن له ببقية مواطني جنوب افريقيا من السود ، والعكس بالعكس . ويقضي مخطط بوتسوانا بأن تباشر كل وحدة من هذه الوحدات شؤونها الخاصة على فرار البرلمان لدى المجالس الثلاثة القائم في مدينة الكاب ، منفصلة عن غيرها والتالي لا يكون لها اى رأى نهائي بشأن الامور التي توصف بانها على " مستوى عال " والتي لم

تحدد بعد . بل ان ما يعتبر امانة اكبر لاهالي جنوب افريقيا السود ، ان مخطط بوتسوانا لا يرى ان تطلعاتهم التي طال عليها الامد جديرة بأن تدفع الى تخصيص مجلس رابع لهذه الغلة في برلمان مدينة الكاب . فما زال هذا المخطط يعتبر الاهالي السود لجنوب افريقيا غير جديرين بالتكيف والاندماج في الحياة السياسية لبلد هم . وانه لا يزال يتمسك ابقاؤهم في مستوى العبيد فما يتعلق بتقرير المصير والاستقلال " تحت اقدام الرجس الابيض . وهكذا فان مخطط بوتسوانا ببساطة هو صيغة لوضع نهاية مفاجئة لأساء الفصل العنصرى . وهذا المخطط يهائل في عنصريته - ان لم يزد - النظام الذى يسمى ليحل محله . بل ان وجوده ذاته دليل واضح على المدى الذى طاص اليه النظام القائم فى بريتوريا في ستينى العنصرية . ولا بد ان نتساءل عن نوع الحلول لمشكلة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا التي يمكن ان تأتي من مخطط وضعه بشكل منفرد النظام العنصرى للبيض ، فهذا النظام تلخص نظرتة الى المستقبل في انه لابد ان يستمر البيض في السيطرة على كل الجماعات الاخرى في جنوب افريقيا بشكل أو آخر . اى مخطط يمكن ان يدعى انه خال من فيروس العنصرية ، اذا كان جوهره وسبب وجوده ، هو قمع تطلعات الاظمية التي قدر لها ان تكون من السود ، وترسخ سيادة البيض ، بحرمان الاظمية من حقها في ان تحكم نفسها ؟

وقد بات من الواضح ضرورة وضع مخطط لزالة الطابع العنصرى من جنوب افريقيا واضاف الطابع الديمقراطى عليها . بيد انه لابد ان يستند هذا المخطط شرعيته مسن الارادة الجماعية لشعب جنوب افريقيا برته . وكل التشبهات العنصرية لحقائق الوضع السياسى في جنوب افريقيا وكذلك كل التعهات العنصرية على الضرورة الحتمية للتغيير في ذلك البلد هي امور ضيعة للوقت لانها غير قادرة على تقديم الحل الذى نسعى اليه جميعا . وكل مجتمع في جنوب افريقيا له زعماءه الحقيقيون القادرون على المشاركة فى تشكيل مصير بلد هم جنوب افريقيا . وهو "الزعما" على استعداد للجلوس حول طاولة

مفاوضات غير مثقلة بشروط سبقة سخيفة . لكن الامر الذى هم غير مستعدين لفعله ، وليس يفعلوه ، هو قبول مخطط وضعه البيض بشكل منفسرد ، يستهدف على وجه التحديد الحفاظ على الوضع المتميز للبيض في جنوب افريقيا .

وهكذا فاننا نعلن هنا ان نظرتنا لمستقبل جنوب افريقيا ليس فيها شي * ممن التعقيد . فنحن كجيران لهذا البلد الذى يعانى وضعا مفرجا ، نريد له ولشعبه الذى انهكه الصراع ، سواء كان من السود او البيض . ما نؤمن بانه يخدم مصلحتنا المشتركة نريد وقف اراقة الدماء ورقصات الموت التى تبدو بلا نهاية في جنوب افريقيا . ونريد لشعب ذلك البلد ان يلتئم شمله عبر الهوة الفائرة التى اوجدها الاستقطاب العنصرى ، وان يبدأ في عطية المصالحة في جنوب افريقيا الجديدة التى لا ينجم من تأخيراتاتها الا مخاطرة شديدة للسلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي ككل . اننا نريد احلال السلم في جنوب افريقيا ، ولا يمكن ان يسود السلم في جنوب افريقيا الا عند ما تتوافر شروط معينة في ذلك البلد . وهذه الشروط هي :

أولا ، رفع حالة الطوارئ ، وازالة القيود التعسفية على حرية الاجتماع والتنقل والتعبير عن الرأى . ثانيا ، انهاء اراقة الدماء وقتل الاطفال السود الذين يتظاهرون سلميا من اجل حريتهم وحرية ذهيم . ثالثا ، وضع حد للمعاملة الوحشية التى يتعرض لها الزعماء السياسيون من السود والبيض ، الذين لا جريمة لهم سوى السعي لتخليص بلد هم ووطنهم من آفة الاضطهاد العنصرى . رابعا ، انهاء احتجاز الزعماء السود الذين لا جريمة لهم غير الدعوة الى تحقيق تغيير جاد في بلد هم . خاسا ، انهاء الحظر الذى فرض على الزعماء السياسيين السود ، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية التفاوض بشأن مستقبل جنوب افريقيا . سادسا ، اطلاق سراح نلسون مانديلا ورفاقه من جميع الاحزاب السياسية الذين طال احتجازهم ، نظرا لأن اخراجهم من السجنون لن يؤدى الا الى ما يعود بالخير على جنوب افريقيا . واخيرا اعلان عفو عام حتى يتمكن كل مواطن من اهل جنوب افريقيا يعانى الان من عذاب النفي من العودة الى وطنه ليعيش في سلم في جنوب افريقيا الحرة .

وبعبارة أخرى ، اننا نطالب ببداية جديدة في جنوب افريقيا - وبداية جديدة في ذلك البلد هي ضرورة ملحة اذا ما كان له أن يتجنب الكارثة لأنه مهما كان قدر القوة والوحشية اللتين تستخدمهما السلطات الرسمية فلن ينقذا جنوب افريقيا . نعم أن الآلاف من أرواح السود في جنوب افريقيا يمكن أن تزهق باستهتار ولا مبالاة ، ولكن لا القبر ولا الموت ولا السطار في توابع الموتى يمكن أن تثقل أبدا انتصارا للنظام العنصرى في بريتوريا بل العكس هو الصحيح ، كلما ازدادت حدة الوحشية اللانسانية زادت مشاعر الملايين من الجمهوريين تأججا وانفجر غضبها . وفي النهاية وطبقا لعبرة التاريخ ، لن يكون هناك مكان لمن يمارس القهر ، وهو ما اكتشفه السيد ايان سميث في روديسيا منذ ما يزيد قليلا على ست سنوات . بعد أن كاد يفوت الأوان .

ونحن ندعو الى اجراء المفاوضات الآن لا في نهاية العملية الطويلة للتغير التطورى التي يعدها النظام في بريتوريا وأصدقائه في العالم الخارجى لتأجيل ما هو حتمى لأطول فترة ممكنة والقضايا المعرضة للخطر في ذلك البلد متعددة . فمسيران الغضب تهدد بتدمير جنوب افريقيا وكل ما يحيط بها . والسود في جنوب افريقيا على استعداد للجلوس الى مائدة المفاوضات للتفاوض حول تغيير حقيقي . ولكن الكرة ليست في ملعبهم ، بل فى ملعب الأقلية البيضاء التي لا تزال تتلكأ ما بين مناورة دستورية بائسة وأخرى في محاولة ستمتية لكسب مزيد من الوقت للفصل العنصرى والعنصرية بالرغم من أن الظروف لا تسمح بذلك . وينبغي في هذا الخصوص أن نعترف بأنها تلقى سائدة من مصالح اقتصادية قوية في العالم الغربى ، وهي مصالح تنظر برهبة كبيرة في أغلب الأحيان الى التصاعد الثورى المتزايد للمطالبية بالتغيير في جنوب افريقيا ، ومن ثم خلقت انطباقا قويا للغاية بأن أمن المصالح الاقتصادية الغربية في جنوب افريقيا يرتبط ارتباطا مباشرا ببقاء الاستبداد العنصرى في ذلك البلد .

بيد أنه يبدو لنا أن العكس هو الصحيح ، لأننا لا نرى كيف يمكن أن يتوفر الأمن للمصالح الاقتصادية الغربية في جنوب افريقيا المشتعلة بالنيران . فما من شيء آمن فى جنوب افريقيا في ظل الظروف الراهنة ، وخاصة المصالح الاقتصادية الأجنبية التي ينظر

اليها وحق على أنها وراء الموقف المتشدد الذي يتشبه به نظام الأقلية البيضاء، وستصبح تلك الصالح بالضرورة ان عاجلا أو آجلا الأهداف المشروعة لغضب المضطهدين .
ومن ثم ، يكون من المنطقي للعالم الغربي الذي يعلق أولوية رئيسية على استثماراته في جنوب افريقيا أن يصبح طرفا في النضال من أجل التغيير في جنوب افريقيا بدلا من أن يكون حائلا دونه . وعليه ألا يدع مجالا للشك لدى جنوب افريقيا وحكامها في الموقف الذي يتخذه بالنسبة لقضية حيوية للأمن والاستقرار لا في جنوب افريقيا فحسب بل في المنطقة كلها .
وبعبارة أخرى ، اننا نلقي على عاتق الغرب مسؤولية اقناع نظام الأقلية البيضاء في بريتوريا ، ان لم يكن اجباره ، على مواجهة الحقائق أو تحمل العواقب ، وعلى التفاوض مع الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا من أجل مستقبل أفضل لذلك البلد أو مواجهة العواقب ، وستمثل تلك العواقب في الوحدة لا مجرد العزلة في عالم مليء بالمخاطر . ولدى الغرب الأداة الكفيلة بتعزيز ذلك الانذار ، وجنوب افريقيا ليست في وضع يسمح لها بالعودة في القرن العشرين الى سياسات المعسكرات الدفاعية البالية لمجرد أن تتجنب الاندماج في مجتمع الأمم الحرة والمتحضرة .

ونحن نرحب بالاتفاق الذي اعتمده مؤخرا قمة الكومنولث في البهاما بشأن الجنوب الافريقي ونرى أنه من الضروري اتخاذ كل التدابير السلمية الممكنة لاقتناع نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا بالتخلي عن ساره الانتحاري . ونحن على بينة من أن بعض التدابير السلمية التي يتوقع اتخاذها في الصراع ضد الفصل العنصري والعنصرية ستسبب الآلام وخاصة للمشاركين في الصراع مباشرة . بل ان بعض تلك التدابير سيكون مؤلما لكل من الضحية ومرتكب جريمة الفصل العنصري والعنصرية ، ولكن ذلك الألم يهون اذا ما قورن بضخامة ما فقده الشعب الأسود في جنوب افريقيا من أرواح على مر السنين على يد الفصل العنصري والعنصرية .

ووجب القضاء على الفصل العنصري والعنصرية في جنوب افريقيا لسبب آخر لا يقل عن ذلك أهمية فجنوب افريقيا لا تعيش في عزلة عن منطقتنا . وهي دولة قوية اقتصاديا وصكريا في الجنوب الافريقي وتكاد تكون قدرتها على الحاق الضرر غير محدودة نظرا

للموارد المتاحة لها والقسوة البادية في قاداتها البيهر لى تعاملهم مع زملائهم السود داخل جنوب افريقيا وفي المنطقة بأكملها .

وكما نعلم جميعا ، فان منطقة الجنوب الافريقي بأكملها في اضطراب اليوم ، اما بسبب أعمال العدوان المباشر التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد جيرانها أو نتيجة لأنشطة زعزعة الاستقرار بواسطة الحركات المنشقة التي تدعمها بريتوريا . وقد سببت تلك الحركات الدمار في أنغولا وزمبابوى وموزامبيق في مجال البيئة الأساسية الاقتصادية الهشة والاستقرار التقليدى للحياة في الريف الافريقي . وصفة خاصة ، لم تنعم أنغولا وموزامبيق بالسلام اطلاقا ، ذلك السلام الذى يتوقان اليه ويستحقانه تماما بعد نضالهما التحررى الطويل ، وهاظ التكلفة . وهما اليوم ملزمان بخوفهم عارك مدمرة لا تنتهي فادحة الثمن مع حركات انفصالية يبدو في معظم الأحيان أن مواردنا من المعدات الحربية لا تنضب ، وذلك لأنها تتلقى الدعم من قبل دول قوية في العالم الغربي ، بالإضافة الى المساعدة التي تحصل عليها من الأب الروحي لها ، النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ومن المتوقع أن تحصل صابات "يونيتا" في أنغولا على ٢٧ مليون دولار عما قريب اذا نجح مهادوها في واشنطن في تحقيق مآربهم الآن بعد الغاء تعديل كلارك . وفي موزامبيق ، أظنت بريتوريا بصفاقة أنها لم تحترم اطلاقا توقيعها على اتفاق نكوماتي البالغ الأهمية .

ومن ثم فان النيران التي تهدد بالتهام جنوب افريقيا تهدد أيضا بتحويل شبه قارتنا بأكمله الى دمار كامل . لقد أصبحت معارضة الفصل العنصرى والعنصرية في ذلك الجزء من العالم عملية باهظة التكلفة لجيران جنوب افريقيا . وحتى منح حق اللجوء السياسى لم يعد ينظر اليه على أنه عمل انساني من قبل نظام أصبح احساسه بالاخلاقيات مشعبا بالعنصرية الى درجة عدم تقبله لمجرد الشعور البسيط بالأسف لذلك النوع من الوحشية الذى يمارسه ويقتل به ضحايا أفعاله اللاإنسانية في بلدان المنفى التي يقيمون فيها ، مثل ما حدث في عاصمة بلدى في شهر حزيران /يونيه من هذا العام . وأرجو أن تتصوروا القسوة والوحشية الصارخة لذلك العمل الخسيس من الأعمال اللاإنسانية الذى يماثل الأعمال التي كانت تقترف في العصور الوسطى وهو عمل ارتكب ضد مجموعة من الرجال والنساء والأطفال

شاء لهم حفظهم السيء أن يكونوا في ذلك الموضع . أما نحن فلا نستطيع أن نفهم ذلك
بأى حال .

لكن النضال من أجل التحرر في جنوب افريقيا قد أصبح لا رجعة فيه ولا يمكن أن
تؤدي أعمال العدوان الطائشة التي ترتكب ضد الضحايا الابرياء في المنفى الى انقاذ نظام
الفصل العنصرى . فنظام الفصل العنصرى يجب أن يستأصل وسوف يستأصل حتى تستقر
الحرية والعدل والسلام في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي بأكمله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب بعض الممثلين الكلمة ممارسة لحقهم في الرد ، وأود أن أذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ١٠٤ / ٣٤ فإن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للكلمة الأولى ، وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وتقوم الوفود بالادلاء بها من مقاعدها .

والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حقهم في الرد .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) : (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : قدم ممثل قاعدة الارهاب الصهيونية التي تحتل فلسطين بعض الاحصائيات عن ناقلات النفط التي حملت نفل الخليج الفارسي الى جنوب افريقيا ، وأشار في ملاحظاته الى جمهورية ايران الاسلامية . ونحن أيضا تلقينا تقارير من مكتب أبحاث الشحن البحري فسي هولندا تتضمن نفس المعلومات .

وكما يعلم الأعضاء فإن جميع الناقلات التي تحمل النفط من جمهورية ايران الاسلامية تقدم تعهدا بعدم توريد حمولتها الى جنوب افريقيا . وبالتالي فإن جميع هذه الادعاءات كانت موضع تحقيق دقيق من جانب حكومة بلادي ، وقد توصلنا الى نتيجة مفادها أنه في جميع الحالات المشتبه فيها ثبت أن النفط موضوع البحث قد سلم في احدى الموانئ الأوروبية . ولكننا نعرف أيضا أنه يمكن - بل وحدث - أن تنتقل شحنات النفط من موانئ الترانزيت هذه الى جنوب افريقيا ، عن طريق سلسلة من المعاملات . وهذه المعاملات ليست خاضعة لسيطرتنا . فقد كان تحقيقنا بشأن الادعاءات المتعلقة بمن يشترون النفط الخام مننا مباشرة ، ولم يشمل الادعاءات المتعلقة بالوسطاء الذين ينقلون الشحنات الى جنوب افريقيا . والواقع أن هذا المخطط لامداد جنوب افريقيا بالنفط وضعته الشبكة الدولية للصهيونية وشركاتها عبر الوطنية المعروفة جيدا ، والتي تعتبر مسؤولة أيضا عن كثير من الجرائم التي ترتكب في جنوب افريقيا ذاتها .

ونحن جميعا نعرف أن القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين تحصل على امداداتها من النفط عن طريق نفس الوسائل لأنه لا يوجد لديها مصادر نفط في الأراضي المحتلة . وهكذا فإن اللوم يقع على هذه القاعدة الصهيونية حتى فيما يتعلق باتباع هذه الوسائل لامداد جنوب افريقيا بالنفط .

وينبغي أن نشير إلى أن الاحصاءات التي قدمها مثل قاعدة الارهاب الصهيونية التي تحتل فلسطين في بيانه قدمت اليه مباشرة من قبل الشركات المتواطئة مع جنوب افريقيا . وبالتالي فان هذه الاحصاءات صحيحة ، الا أنها غير كاملة . فهي تقول الحقيقة ، ولكن ليس الحقيقة كلها .

هذا فيما يتعلق بجوهر الادعاءات الخاصة بامدادات النفط الى جنوب افريقيا ، ولكن لماذا يتفوه مثل قاعدة الارهاب الصهيونية التي تحتل فلسطين بهذا الهراء ؟ لقد سعى المتعاونون مع جنوب افريقيا الى تحويل انتباه هذه المنظمة الدولية عن القضية الأساسية وهي قضية نظام الفصل العنصرى وحلفائه . ففي نفس هذه اللحظة التي نحاول فيها أن نخفف بعض ما تعانيه أغلبية الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وأن نحصل على بعض التأييد لكفاحها - ولو شفويا - يتعرض هذا الشعب لسياسات شائنة بالغة القسوة وقد علمنا اليوم أن عددا من الشبان قد استشهد . وان جريحهم الوحيدة ، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الشهداء ، أنهم يريدون الاستقلال والمساواة اللذين يعتبران ضمن المبادئ الأساسية المعقولة في جميع أنحاء العالم - ولو شفويا .

من أجل قضية الحرية والمساواة ، يضحى هؤلاء الشبان بأرواحهم وكلهم أمل في تحقيق النجاح في المستقبل ، وفي هذه اللحظة بالذات يواصل النظام العنصرى أعمال القتل والتدمير الوحشية .

ومن ثم فاننا نولي الاهتمام للقضية الأساسية والقضية الأساسية هنا هي أن نتخذ اجراء حاسما وقويا ليس فقط ضد نظام بريتوريا الكريه بل أيضا ضد الدول الغربية التي تغذى صالحها الاقتصادية هذا النظام الوحشي وتدعمه . واني واثق من أن المجتمع الدولي لن ينخدع بالقضايا الدخيلة التي قدمتها قاعدة الارهاب الصهيونية لتهمين المحكمة الدولية والتي يقصد بها تحويل الانتباه عن النقطة الأساسية .

السيد السقطري (عمان) : لم يكن وفد بلادى يود الانسياق الى السرور على الممثل الاسرائيلي ، الا أن مغالطاته المعتادة ومحاولاته الفاشلة في ادخال أمور لا علاقة لها تماما بالقضية الانسانية الهامة التي نتكلم عنها تحت هذا البند ، والسبب

ناقشها عدد كبير من الممثلين الموقرين ، وهو الخاص بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، مثلها في ذلك مثل اسرائيل تماما ، كل ذلك دفعنا الى أن نوضح أن المذكور تعمد في كلمته في صباح اليوم ، عدم الاشارة الى معاناة شعب جنوب افريقيا لأنواع الاضطهاد والتعذيب والتمييز العنصرى الفاضح هناك مما يعطي انطباعا أكيدا على حقيقة الارتباط والتعاون الوثيق بين اسرائيل والنظام العنصرى في جنوب افريقيا . كما أنه يمثل خروجاً عن إطار البند المعروض للمناقشة .

ان الممثل الاسرائيلي يتهم المنظمات والهيئات الدولية بالتآمر مع الدول العربية على اخفاء المعلومات والبيانات الخاصة بالتجارة الخارجية للدول العربية عن بلاده . واذ كان الأمر كذلك فمن أين أتى ممثل اسرائيل بالأرقام والمعلومات التي زعمها في بيانه الطسى بالمغالطات ، صباح هذا اليوم ؟

انني أوضح بكل صراحة ، ان بلادى لا تقيم ، ولا يمكن أن تقيم أى علاقة مهما كان شكلها مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، طالما بقيت على وضعها الحالي في سياستها القائمة على التمييز والفصل العنصرى . كما أن عمان التي تربطها أكثر من غيرها علاقات تاريخية وروحية وانسانية عريقة بالشعوب الافريقية الشقيقة والصديقة لتؤكد أن كلام ممثل اسرائيل بعيد عن كل معاني الصحة . وما هو في الواقع سوى محاولة لبث سموم خبيثة وجوفاء يحاول المذكور التشددق بها بمناسبة وغير مناسبة .

والواقع ان ما هو معروف عن عمان في هذا الشأن ينطبق على الدول الخليجية والعربية والاسلامية الشقيقة والصديقة الاخرى التي أقمها المندوب الاسرائيلي في كلمته لمجرد التظاهر والتفاخر بالصدق لمعاداته التمييز والفصل العنصرى وهو أمر غير صحيح بتاتا ، كما هو معروف للجميع . وكانت حكومته ولا تزال وستبقى حكومة عنصرية بغيضة ، وهو ما أكده المجتمع الدولي مرارا عندما أقر بأن الصهيونية شكل بارز للغاية من أشكال العنصرية .

السيد فوشو (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد حاول الممثل

الدائم لاسرائيل في بيانه أمام الجمعية هذا الصباح ان يحول الانتباه عن تعاون بلاده المعروف مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وبالنظر لسجل التواطؤ بين تل أبيب وبريتوريا ، كان يجدر بهذا الممثل الا يشترك على الاطلاق في المناقشة العاسمة حول سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

ولهذا ، فقد شعر الوفد الاثيوبي بدهشة كبيرة عندما استمع الى الممثل الاسرائيلي في محاولته لتقديم دليل على طابع الصهيونية اللاعنصرى يستخدم حادثة خطف الفلاشة الاثيوبيين الى اسرائيل . واذا كانت هذه القرصنة تثبت شيئا ، فانها تثبت تجاهل الحكومة الاسرائيلية لكل قانون واستهزائها بمعايير القانون الدولي ومبادئه .

وان ادعاء الوفد الاسرائيلي بأن حياة الفلاشة الاثيوبيين في اسرائيل مفروشة بالورود يعتبر في أحسن الأحوال تشويها متعمدا يرمي الى تحويل أنظار المجتمع الدولي عن المعاناة الفعلية لمواطنينا في اسرائيل ، كما يعتبر في أسوأ الاحوال كذبا محسوبا .

وأستطيع الجمعية عذرا في أن أذكر قليلا من الأمثلة المحددة لأبين أن الأمور لا تسير بالنسبة للفلاشة كما حاول الممثل الاسرائيلي ان يصورها . فالحقيقة ان الفلاشة مرفوضون من قبل المجتمع الاسرائيلي ويتمرضون للتمييز . وقد بينت وثيقة داخلية لوزارة استيعاب المهاجرين في اسرائيل ، نشرت في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، ان العناصر النشيطة في الطائفة الاثيوبية بدأت أنشطة عنيفة احتجاجا على قرار الحاخام بضرورة

خضوعهم لطقوس معينة للاعتراف بهم كيهود . وفي تموز/يوليه الماضي كتبت جريــــدا
 "جبروزاليم بوست" كثيرا عن معاناة الاثيوبيين في اسرائيل . وفي أحد أعدادها فانها
 تقبس ما قاله متحدث باسم الفلاشه قوله :

" لقد فقدنا كل ارادة لنا ، واننا نشعر بالاحباط . وقد أقدم بالفعل

عدد من الشبان على الانتحار " .

وهؤلاء الاثيوبيون الذين أخذوا بالقوة الى اسرائيل ، يواجهون مناخا ماديا
 واجتماعيا فريبا ، وثقافة لا يربطهم بها شيء ، وظروف حياة يصعب عليهم تحملها . ويتم
 توطينهم في أشد المناطق اضطرابا ليكونوا بمثابة وقود للحرب في حالة نشوب النزاعات .
 كما يتعرضون للتمييز بالنسبة للاسكان ، ولا تسند اليهم الا الأعمال الحقيـــــرة للغاية .
 وهم مضطرون لأداء طقوس فريبة تشكل في الواقع انكارا للذات والغاء لثقافتهم وممارساتهم
 التاريخية . وفي الواقع ، ان كل هذه العملية لا تعدو كونها تهويدا اجباريا لسكان
 ذوي خلفية ثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة تماما .

وقد كانت التجربة مهيبة للغاية لهؤلاء الاثيوبيين المعترزين بكرامتهم الذين وجدوا
 أنفسهم في حالة خضوعا فيها للقهر والارهاب والخداع . وان خيبة أملهم ورفضهم للكيان
 الاجتماعي والسياسي الجديد في اسرائيل قد ظهر بوضوح في العدد المتزايد لمن يقدمون
 على الانتحار .

وفي ضوء هذه الحقائق التي ذكرتها ، انني مند هـش لأن الممثل الاسرائيلسي
 يحاول ان يخفف من جريمة الخطف التي ارتكبتها حكومته بذكر مسألة لا علاقة لها
 بالمسألة التي هي قيد النظر . ولعل شعوره بالذنب هو الذي لا يزال يورقه .
 وأخيرا فان محاولة الوفد الاسرائيلي اثاره هذه المسألة التي تمثل أهمية قومية
 لبلدى لتفادي الادانة الدولية لسياسته التي تتمثل في التعاون مع الفصل العنصرى
 ليست مضللة فقط ولكنها أيضا عديمة الذوق .

السيد النجار (الامارات العربية المتحدة) : ادعى اليوم مندوب الكيان الصهيوني العنصرى بأن بلادى هي احدى الدول المصدرة للبترول لحكومة جنوب افريقيا العنصرية .

وطى ذلك ، فاني أريد أن أؤكد بأن دولة الامارات العربية المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بقرارات الامم المتحدة وقرارات دول عدم الانحياز وجامعة الدول العربية بشأن المقاطعة المفروضة على حكومة جنوب افريقيا العنصرية .
وما أريد اثباته هو : أولا ان المندوب الصهيوني يخلق أرقاما وهمديها . ثانيا ، ان في بيان بلادى فدا ، ابان متابعة مناقشة البند ، ستثبت ذلك طبقا للوثائق الرسمية ثالثا ، وما يريد الوصول اليه المندوب الصهيوني هو تحويل مسار النقاش لابعاد المناقشة عن القاء الضوء على التعاون الصهيوني العنصرى مع العنصريين في جنوب افريقيا في جميع المجالات .

السيد رزوقي (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفدى يجد نفسه مضطرا لتوضيح ما يلي : لقد ادعى مثل الكيان الصهيوني ان الكويت وبلدانها عربية شقيقة أخرى تمد جنوب افريقيا بالنفط . وقد أطلق هذه الادعاءات من قسراته الخاصة وتفسيراته الشخصية للمعلومات التي نشرها مكتب بحوث النقل البحرى . وهذه ليست الا ادعاءات كاذبة . فان تقرير مكتب بحوث النقل البحرى لا يتضمن هذه المعلومات . فالمكتب يقول في تقريره الأخير ما يلي :

" لقد حث الجمعية العامة للامم المتحدة ، بتأييد من جانب الغالبية الساحقة لأسم العالم ، مرارا وتكرارا ، كل البلدان على فرض حظر نفطسي على جنوب افريقيا . وقد استجاب لهذا كثير من الحكومات . وبالتقريب " - وأؤكد هنا على كلمة ' بالتقريب ' - " فان كل البلدان المصدرة لأية كمية كبيرة من النفط الخام ، بما فيها كل اعضاء منظمة الاوبك و أعضاء منظمة الاوبك العربية تطبق الآن سياسة لا يجوز بمقتضاها ان يباع النفط الخام لجنوب افريقيا . ولكن رغم هذا الحظر تتمكن جنوب افريقيا من الحصول على النفط الخام " .

" لقد أوضحت شركات نفط وشحن كثيرة أنها غير مستعدة للمخاطرة

بانتهابك سياسات الحظر التي تتخذها البلدان المصدرة للنفط "

و فضلا عن ذلك ، أكد المكتب في بلاغ رسمي انه لا توجد في الكويت أية شركة

من الشركات المعروفة بارتباطها بالناقلات ال ٥٧ التي قامت بتوريد النفط الخام السي

جنوب افريقيا ، وان أيها من الناقلات ال ٥٧ لم تبحر من الكويت الى نظام جنوب افريقيا

العنصرى .

ان معلومات الممثل الصهيوني هي معلومات مضللة ، بل انه معن في حملة

التضليل . فليست للكويت أية طلاقات بالنظام العنصرى في جنوب افريقيا . وما فتت الكويت

تعمل مع الدول الاضواء المعنية الاخرى للاستمرار في تطبيق وتعويض الجزاءات الشاملة

المفروضة على نظام جنوب افريقيا العنصرى . وقد ترأست الكويت فريق الخبراء المعينى

بدراسة السبل والوسائل الرامية الى التنفيذ الفعال للحظر النفطي المفروض على نظام جنوب

افريقيا العنصرى ، عملا بالتكليف الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٩ / ٣٧ يا . واسمحوا

لي أن أضيف أن فريق الخبراء وجد أن معارضة دول عربية رئيسية قد حالت دون قيام مجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض حظر نفطي الرامى .

وقد تمكن نظام جنوب افريقيا العنصرى من الاستمرار في الحصول على امدادات

النفط بوسائل سرية غير قانونية . وقد لاحظ الفريق ان جنوب افريقيا مستمرة في الحصول

على النفط بمختلف الوسائل ، وفي الأظب عن طريق شبكة دولية من شركات النفط عبر

الوطنية لا سيما تلك التي لها مصالح خاصة في جنوب افريقيا ، وتشارك باستثمارات طائلة

في صناعة الطاقة والنفط بها .

وأخيرا هناك أمر واضح ؛ هو أن المزمع الاسرائيلية الصهيونية ترمي الى تحويل

انتباه هذه الجمعية عن العلاقة الخاصة بين الكيان الصهيوني والنظام العنصرى والتعاون

المتزايد بين النظامين . وهذا التحالف فير المقدس موثق تماما في تقرير اللجنة الخاصة

لمناهضة الفصل العنصرى في الوثيقة A/40/22/Add.2 .

رفعت الجلسة الساعة ٢١ / ٣٥